

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.ع.)



نشرة اكتتاب عام في زيادة رأس مال

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.ع.)

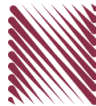
من خلال اصدار 210,000,000 سهماً عادياً بسعر طرح
يبلغ 100 فلس كويتي للسهم الواحد (بالقيمة الاسمية وبدون علاوة إصدار)

فترة الاكتتاب

تبدأ من 23 يونيو إلى 7 يوليو 2022

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

ملاحظات هامة

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع. هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 5 يونيو 1996 ومسجلة بالسجل التجاري في الكويت برقم 71953 ويبلغ رأس مالها المصدر والمدفوع 9,000,000 دينار كويتي (تسعة ملايين دينار كويتي) مقسمة على 90,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية 100 فلس كويتي للسهم. ويشار إليها فيما بعد بـ "المصدر" أو "الشركة المصدرة" أو "الشركة" أو "الاستهلاكية" والمدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية (ويشار إليها فيما بعد بـ "بورصة الكويت") منذ 12 يونيو 2006.

تحتوي نشرة الاكتتاب هذه على المعلومات الخاصة بالأشهم العادية المزمع إصدارها من قبل الشركة المصدرة والبالغة 210,000,000 سهم بما يعادل زيادة بنسبة 233.333% تقريباً في رأس مال الشركة المصدر والمدفوع الحالي، بسعر طرح 100 فلس (مئة فلس كويتي) للسهم الواحد "سعر الطرح" (بدون إضافة علاوة إصدار) (ويشار إليها فيما بعد بـ "أسهم الطرح" أو "الأسهم") وبقيمة إسمية إجمالية قدرها 21,000,000 د.ك. واحد وعشرون مليون دينار كويتي).

يحق للمساهمين المسجلين ("المساهمين المؤهلين") المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. وكيل المقاصة والإيداع ("في يوم الاستحقاق المحدد بتاريخ 22 يونيو 2022") تاريخ السجل "أو" يوم الاستحقاق ("حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم في رأس مال الشركة في يوم الاستحقاق" حق الأولوية". ويجوز للمساهمين المؤهلين الاكتتاب في أسهم إضافية فيما يجاوز حق الأولوية، كما يجوز لمساهمين جدد أو الغير ("المكتتبين") الاكتتاب في أسهم الطرح، ويكون تخصيص أسهم الطرح طبقاً لما هو وارد بهذه النشرة.

أصدرت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة المصدرة بتاريخ 9 مايو 2022 قراراً يحدد رأسمال الشركة المصريح به والمصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 30,000,000 د.ك. وذلك بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع للشركة من 9,000,000 د.ك. إلى 30,000,000 د.ك. من خلال إصدار وتخصيص 210,000,000 سهماً عادياً ("أسهم الطرح" (بسعر الطرح 100 فلس (مائة فلس كويتي) كما حصلت الشركة المصدرة على موافقة هيئة أسواق المال بدولة الكويت على زيادة رأس المال وإصدار الأسهم بموجب قرار هيئة أسواق المال الصادر بتاريخ 24 فبراير 2022 وعلى هذه النشرة بتاريخ 8 يونيو 2022.

يبدأ الاكتتاب اعتباراً من 23 يونيو 2022 (مشمولاً بفترة الاكتتاب) وينتهي في 7 يوليو 2022 (مشمولاً بفترة الاكتتاب) وذلك خلال ساعات العمل الرسمية المحددة لاستقبال المكتتبين بمقر وكيل الاكتتاب، ما لم يتم تغطية كامل الاكتتاب قبل ذلك التاريخ حيث يحق للشركة المصدرة عندئذ وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد لانتهاء. وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة أشهر شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

لأغراض هذه النشرة، يقصد بمصطلح "يوم عمل"، اليوم الذي تباشر فيه بورصة الكويت أعمال التداول المعتادة، ولأغراض عملية الاكتتاب يجب أن يكون أيضاً يوم تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطلات الرسمية.

لا تعتبر هذه النشرة عرضاً للبيع أو استقطاباً لأي عرض لشراء أوراق مالية في أي نظام قانوني لا يسمح فيه بالطرح أو البيع. كما يجب أن يعتمد اكتتاب المستثمرين في أي من الأوراق المالية المشار إليها في هذه الوثيقة على أساس المعلومات الواردة في هذه النشرة دون غيرها.

تنبيه

ننصح بأن تستشير شخصاً مُرخصاً له طبقاً للقانون ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب.

تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على هذه النشرة بتاريخ 8 يونيو 2022 وقد تم إعداد هذه النشرة وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015، وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة والأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الأشخاص المسؤولين عن نشرة الاكتتاب)، مجتمعين ومنفردتين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالشركة المصدرة والأسهم، كما يؤكدون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

وكما يقر مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب بتحملة المسؤولية في حال عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الاكتتاب وبأن نشرة الاكتتاب على حد علمه وبعد قيامه بكافة الاستفسارات المعقولة، ويقر مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب بأن نشرة الاكتتاب بأنه قد تم استيفاء المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم كافة المستندات المطلوبة في نشرة الاكتتاب وفقاً لقانون هيئة أسواق المال لم تغفل أي معلومات جوهرية، وقد تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع. ويقر المستشار القانوني للمصدر يؤكد فيه قيامه بمراجعة نشرة الاكتتاب والمستندات ذات الصلة بها، وأنه تحقق من استيفائها للمتطلبات القانونية ذات الصلة. ويقر المصدر بأنه قد تم استيفاء المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم كافة المستندات المطلوبة في نشرة الاكتتاب وفقاً لقانون الهيئة وهذه الانحة. ويتحمل المصدر المسؤولية في حال عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الاكتتاب، ويقر المصدر بأن نشرة الاكتتاب لم تغفل أي معلومات جوهرية، وأنه تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع.

كما لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصرح من أي مسؤولية أياً كان نوعها بسبب أي خسارة يمكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة ولن تكون طرفاً في أي دعوى خاصة بالأضرار الناشئة عن هذه النشرة.

حررت هذه النشرة بتاريخ 13 يونيو 2022

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

نشرة الاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة

إقرار بالمسؤولية

الأشخاص المسؤولون عن نشرة الإكتتاب

تم إعداد هذه النشرة من قبل

الإسم:

الصفة:

العنوان:

أحمد جاسم القمر

نائب رئيس مجلس الإدارة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة

والرئيس التنفيذي

ش.م.ك.ع. عامة

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة والذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة مسؤولية المعلومات الواردة في هذه النشرة. وعلى حد علم وإعتقاد أعضاء مجلس الإدارة الذين بذلوا العناية الواجبة في حدود المعقول وقاموا بإجراء فحص كامل وتفصيلي نافي للجهالة للتحقيق من صحة المعلومات، فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة (أ) هي كاملة ودقيقة وصحيحة، (ب) قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمصدر من أجل إتخاذ قرار بشأن الإكتتاب في الأوراق المالية من عدمه، وأنه (ج) قد تم الإمتثال لكافة الاحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015، وتعديلاتها ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

عن مجلس إدارة الشركة المصدرة:

الإسم:

الصفة:

التوقيع:

أحمد علي جراح الصباح

رئيس مجلس الإدارة



تأكيدات وتنبيهات الشركة المصدرة

تتضمن نشرة الاكتتاب هذه معلومات تتعلق بالشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع. شركة مساهمة كويتية عامة والأسهم. لم تصرح الشركة المصدرة لأي من الغير بتقديم أي بيان أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق بالشركة المصدرة أو بالأسهم باستثناء تلك التي وردت في هذه النشرة أو ما تم اعتماده من قبل الشركة المصدرة لهذا الغرض. ويتعين عدم الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات الصادرة عن الغير والافتراض بأن الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب المبينة أسماؤهم على غلاف هذه النشرة قد أقروا بتلك البيانات والمعلومات والتعهدات.

في حين أن الشركة المصدرة قد قامت بإجراء كافة الاستفسارات في الحدود المعقولة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات العامة التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر خارجية. بالرغم من أنه ليس لدى أي من الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب، وكذلك مستشاريهم أي سبب يدفعهم للاعتقاد بعدم دقة تلك المعلومات، إلا أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات العامة بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد فيما يتعلق بدقة تلك المعلومات العامة أو باكتمالها.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة قابلة للتعديل. وعلى وجه الخصوص، فإن الوضع المالي الفعلي للشركة المصدرة وكذلك قيمة الأسهم قد تتأثر سلبياً بفعل التطورات المستقبلية بشأن عوامل التضخم، أو تكاليف التمويل، أو الضرائب، أو أية عوامل اقتصادية، أو سياسية أخرى، أو أية عوامل أخرى خارجة عن إرادة الشركة المصدرة. لا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب هذه أو أي تصريح شفهي أو خطي أو مطبوع يتعلق بالأسهم، على أنه وعد أو تعهد بتحقيق أية أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبلية. ولا يجوز بأي حال اعتبار المعلومات الواردة في هذه النشرة والتي تتعلق بالشركة المصدرة أو فيما يتعلق بإصدار الأسهم صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ هذه النشرة. ولن يكون مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب ملزم بمراجعة الوضع المالي أو شؤون الشركة المصدرة أو تقديم المشورة لأي مستثمر في الأسهم بشأن أي معلومات تصل إلى علمهم بشأن ما ذكر أو بعدم حدوث تغيير في الوضع المالي أو شؤون أي طرف ورد اسمه في هذه النشرة بعد تاريخها.

لا يجوز اعتبار أو تفسير نشرة الاكتتاب المائلة على أنها توصية من جانب الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب أو أي من مستشاريهم أو التابعين لهم للاكتتاب في الأسهم. كما إن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب ذات طبيعة عامة، وقد تم إعدادها دون أن يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استثمارية أو موقف مالي أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. لا يقصد من هذه النشرة أو أي معلومات أخرى واردة فيها فيما يتعلق بإصدار الأسهم أن توفر أساساً لمنح تسهيلات ائتمانية أو القيام بأي عمليات تمويل أخرى. يتحمل كل من يتسلم نشرة الاكتتاب (وقبل اتخاذ أي قرار استثماري) مسؤولية الحصول بمعرفته على استشارة مهنية مستقلة من شخص مرخص له من قبل هيئة أسواق المال فيما يتعلق بالشركة المصدرة أو الأسهم، وكذلك يتحمل مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للشركة المصدرة والأسهم وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يرتبي ضرورة لذلك لاتخاذ أي قرار استثماري. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية. وقبل الاكتتاب في أية أسهم، يتعين على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشار استثمار مرخص له من هيئة أسواق المال طلباً لمشورته، بالإضافة إلى مستشاريه القانونيين والضريبيين ومستشاري الأعمال لتحديد ملائمة وتبعات الاستثمار في الأسهم بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. ويتمثل الغرض الوحيد من هذه النشرة بتقديم معلومات أساسية عن الشركة المصدرة لمساعدة كل من توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل للأسهم.

لا تشكل هذه النشرة أو أي معلومات أخرى مقدمة فيما يتعلق بإصدار الأسهم عرضاً أو دعوة من قبل أو نيابة عن الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب لأي شخص للاكتتاب في الأسهم. إن توزيع هذه النشرة وعرض أو الاكتتاب في الأسهم محظور في بعض الأنظمة القانونية خارج دولة الكويت. ويتعين على الأشخاص الذين تصل إليهم هذه النشرة التعرف على تلك القيود ومراعاتها وذلك لتلبية لشروط الاكتتاب الواردة بهذه النشرة من قبل الشركة المصدرة ومدير الإصدار ووكيل الاكتتاب.

قد لا تكون الأسهم استثماراً ملائماً لجميع المساهمين والمستثمرين. لذا يتعين على كل مستثمر محتمل في الأسهم أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار، وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:

1. أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للأسهم ومخاطر الاستثمار في الأسهم، و المعلومات الواردة في هذه النشرة.
2. أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها، وذلك لتقييم أي استثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، و كذلك تقييم تأثير الأسهم على محافظته الاستثمارية بصفة عامة.
3. أن يكون لديه الموارد المالية و السيولة الكافية لتحمل كافة مخاطر الاستثمار في الأسهم.
4. أن يكون لديه فهم تام بشروط الأسهم، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في الأسواق المالية ذات صلة.
5. أن يكون قادراً (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار استثمار) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره و قدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

لا يقصد ولا يفسر بأي محتوى من محتويات هذه النشرة أو أي معلومة تم الإبلاغ بها من قبل الشركة المصدرة على أنه مشورة بشأن شراء أو الاكتتاب في الأسهم (أو معدل ربحيتها). وإذا كان لديك أي شك حول محتويات هذه النشرة، ينبغي عليك استشارة مستشار استثمار مرخص له. ويجب التذكّر بأن قيمة الأسهم قد تنخفض أو ترتفع على حد سواء. لم يتم تخويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح الأسهم غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو

التعهدات، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها واعتبارها على أنها معتمدة من قبل مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب أو الشركة المصدرة. ولا يجوز أن يؤدي أي توزيع لهذه النشرة أو طرح للأسهم أو أي عملية بيع أو تقديم للأسهم تتم بموجبها بأي حال من الأحوال إلى تكوين انطباع ضمني بأنه لم يحدث هناك أي تغير، أو أي حدث يحتمل بشكل معقول أن يتضمن أي تغير في أوضاع الشركة المصدرة، منذ تاريخ هذه النشرة.

قد تم تدقيق البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مدقق حسابات الشركة المصدرة وتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة المصدرة وبخلاف ذلك، فإن المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة لأية فترة تنتهي بعد تاريخ 31 ديسمبر 2021 لم تخضع للمراجعة أو التدقيق.

لقد تم تعديل وتدوير بعض الأرقام والنسب المئوية المشار إليها في هذه النشرة. وعليه فإن الأرقام المدرجة في نفس الفئة في الجداول المذكورة في النشرة قد تتغير بشكل طفيف بين جدول وآخر، كما أن مجموع الأرقام المذكورة في بعض الجداول لا تمثل المجموع الحسابي الفعلي للأرقام الواردة في ذلك الجدول. جميع الإشارات إلى «دينار كويتي» في نشرة الاكتتاب هذه تعني الدينار الكويتي، العملة الرسمية لدولة الكويت.

إن بعض البيانات التي وردت في نشرة الاكتتاب هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعيه. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطط الشركة المصدرة وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأدائها المستقبلي، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. بصفة عامة، تشير الكلمات التالية في هذه النشرة: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى" و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية. وقد بنت الشركة المصدرة هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن الشركة المصدرة ترى أن التوقعات والتوقعات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية للشركة المصدرة، تعتبر معقولة كما هي في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، إلا أنه في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر وحالات ثبوت عدم جدية التوقعات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه، أو في حالة ثبوت عدم اكتمال أو صحة أي من الافتراضات الأساسية للشركة المصدرة، فإن النتائج الفعلية لعمليات الشركة المصدرة قد تختلف عما هو متوقع أو مقدر أو متنبأ به. إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ نشرة الاكتتاب هذه. مع عدم الإخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن الشركة المصدرة تخلي مسؤوليتها بشكل صريح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو مراجعة لأي من البيانات المستقبلية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بعد تاريخ هذه النشرة ليعكس أي تغير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

فهرس المحتويات

2	ملاحظات هامة.....
3	إقرار بالمسؤولية.....
4	تأكيدات وتنبيهات الشركة المصدرة.....
6	موجز أحكام الإصدار الرئيسية.....
11	البيانات المتعلقة بأسهم الطرح.....
13	أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب.....
18	وصف أعمال الشركة.....
20	نبذة عن أعمال الشركة وإستراتيجيتها.....
25	إدارة المخاطر.....
28	الحوكمة.....
35	إدارة الشركة.....
39	الهيكل التنظيمي للشركة.....
40	رأس مال الشركة وهيكل التمويل.....
41	معلومات مالية مختارة.....
42	القضايا المؤثرة.....
43	العقود الرئيسية.....
44	عوامل المخاطر.....
51	الضرائب.....
53	معلومات عامة.....
56	عقد التأسيس والنظام الأساسي والتعديلات على النظام الأساسي.....
96	البيانات المالية كما في 2022/03/31.....
109	البيانات المالية كما 2021/12/31.....
146	البيانات المالية كما 2020/12/31.....
182	البيانات المالية كما 2019/12/31.....

موجز أحكام الإصدار الرئيسية

يجب قراءة الموجز التالي كمقدمة للمعلومات التفصيلية الإضافية التي تظهر في أي جزء آخر في هذه النشرة والتي يخضع لها هذا الموجز. لا يشتمل هذا الموجز على جميع المعلومات التي يتعين على المساهمين والمستثمرين المحتملين دراستها قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في الأسهم حيث لا يمثل معلومات مكتملة. وبناء على ذلك، ينبغي أن يستند أي قرار لأي مكتتب محتمل في الأسهم على دراسة هذه النشرة بالكامل وليس جزء فقط منها.

تحمل المصطلحات المكتوبة بخط مميز – وغير المعرفة – على وجه التحديد في هذا الموجز، المعاني المبينة لها في "أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب والبيانات المتعلقة بإصدار الأسهم".

الشركة المصدرة	الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع. عامة.
عنوان الشركة المصدرة	الشرق شارع خالد بن الوليد برج المدينة الدور 9 صندوق بريد 3767، الصفاة 13038، الكويت.
تاريخ التأسيس	5 يونيو 1996
تاريخ الإدراج في بورصة الكويت	12 يونيو 2006
رأس المال المصرح به	30,000,000 د.ك. (ثلاثين مليون دينار كويتي).
رأس المال المصدر والمدفوع قبل زيادة رأس المال	9,000,000 د.ك. (تسعة مليون دينار كويتي) مدفوعة بالكامل.
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بعد زيادة رأس المال	30,000,000 د.ك. (ثلاثين مليون دينار كويتي).
المساهمات العينية	لا يوجد
المساهمون المؤهلون/ أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح	أصحاب حق الأولوية والمساهمون المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة المصدرة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. في ختام التداول لدى البورصة في تاريخ الاستحقاق أو الذين حصلوا على حقوق الأولوية سواء خلال فترة تداول حقوق الأولوية أو بالتنازل.
المكتتبين	كل من المساهمين المؤهلين وغيرهم من مساهمين جدد أو الغير.
تاريخ الاستحقاق أو تاريخ السجل	هو يوم الأربعاء الموافق 22 يونيو 2022
خيارات المساهمين المؤهلين بالنسبة لأسهم الاكتتاب	يكون للمكتتبين المؤهلين اللجوء إلى الخيارات التالية بالنسبة لأسهم الاكتتاب: 1- ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الاكتتاب. 2- ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الاكتتاب وأسهم الاكتتاب الإضافية. 3- التداول على كل أو جزء من حقوق الأولوية وفقاً لقواعد بورصة الكويت. 4- التنازل بدون مقابل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الاكتتاب إلى مساهم آخر أو أي شخص آخر وفق الآلية المعتمدة لذلك من بورصة الكويت ووكالة المقاصة الكويتية وذلك قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل (وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل بورصة الكويت ووكالة المقاصة)، أو 5- الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة. "وفي جميع الأحوال لا يحق لمن تصرف في حقوق الأولوية على النحو السابق أن يكتتب في هذه الحقوق، ويعتبر اكتتابه في الحقوق المتصرف فيها باطلاً، إلا أنه يكون لمن آلت إليه حقوق الأولوية أن يكتتب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، كما يحق له أن يتصرف فيها على النحو المقرر في هذا البند حتى قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل".
فترة الاكتتاب	يفتح باب الاكتتاب اعتباراً من بداية يوم 23 يونيو 2022 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب) وينتهي في نهاية يوم 7 يوليو 2022 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب)، وإذا تم تغطية كامل الاكتتاب قبل ذلك التاريخ فيحق للشركة المصدرة وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد لانتهاء. وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب في جميع أسهم الإصدار يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى ماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة أشهر شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

التصرف في حقوق الأولوية	يجوز التصرف في حقوق الأولوية بالتداول حسب سعر تداول حقوق الأولوية لدى بورصة الكويت أو التنازل عنها دون مقابل ودون قيد ووفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة.
الجدول الزمني لإدراج حقوق الأولوية	تشكل الموافقة على هذه النشرة موافقة على إدراج وتداول حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب في أسهم الطرح ويتم إلغاء الإدراج عند إفصاح الشركة المصدرة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال. ويبدأ إدراج حقوق الأولوية اعتباراً من تاريخ بدء الاكتتاب في هذه الحقوق ويتم إلغاء الإدراج بمجرد إفصاح الشركة المدرجة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال. ويشترط لإدراج واستمرار تداول حقوق الأولوية أن تظل أسهم الشركة المصدرة متداولة في بورصة الكويت طوال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية.
سعر الاكتتاب في أسهم الطرح	100 فلس كويتي (مئة فلس كويتي) للسهم الواحد
القيمة الاسمية لسهم الإصدار	100 فلس كويتي (مئة فلس كويتي) للسهم الواحد.
علاوة الإصدار	لا يوجد
السعر المرجعي لتداول حقوق الأولوية	تقوم بورصة الكويت بتحديد السعر المرجعي في أول يوم تداول لحقوق الأولوية وفق الآلية الواردة بقواعد البورصة وهي طبق للمعادلة التالية: سعر إقفال السهم في اليوم السابق لبدء تداول تلك الحقوق – سعر الاكتتاب (القيمة الاسمية + علاوة الإصدار)، ويمكن أن يتغير سعر حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب.
حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم	وافقت الشركة المصدرة والجهات الرقابية على زيادة رأس المال الشركة المصدرة المصدر والمدفوع الحالي بزيادة قدرها 21,000,000 د.ك.، موزعة على 210,000,000 سهم عادي، بقيمة 100 فلس للسهم الواحد (يمثل القيمة الإسمية لكل سهم بمقدار 100 فلس)، تخصص أولاً للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأسمال الشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق، وذلك خلال فترة الاكتتاب الواردة في هذه النشرة وطبقاً للقوانين ذات الصلة. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة التصرف عن حقوق الأولوية بالتداول حسب سعر تداول حقوق الأولوية لدى بورصة الكويت أو التنازل عنها دون مقابل ودون قيد ووفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة. وفي حالة عدم قيام المساهم بالاكتتاب أو التصرف في حقوق الأولوية يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح مساهمين حاليين وجدد وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المصدرة الصادر بتاريخ 26 مايو 2022.
الاكتتاب في فائض أسهم الطرح	سيتم تخصيص أسهم الطرح للمساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد من أسهم الطرح بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأس مال الشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق. وفي حالة عدم قيام المساهم بالاكتتاب أو بيع أو التنازل عن حقوق الأولوية في الاكتتاب، يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح من يرغب من المساهمين المؤهلين الذين يرغبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق النسبة المخصصة لكل منهم ثم لمساهمين جدد والغير. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة أن يبيعوا هذه الحقوق من خلال التداول في بورصة الكويت منذ بدء فترة التداول في حقوق الأولوية وحتى قبل خمسة أيام عمل من انتهاء فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، كما يحق لهم التنازل عنها دون مقابل لدى الشركة الكويتية للمقاصة خلال مدة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال للمساهمين بالشركة المصدرة أو لغيرهم وذلك حتى قبل خمسة أيام عمل من انتهاء فترة الاكتتاب وذلك وفق القواعد والإجراءات المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ووفق ما جاء في هذه النشرة. وفي حالة عدم الاكتتاب الكامل في أسهم الطرح، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، أولاً إلى المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، ثم لمساهمين جدد والغير بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها. سيتم تدوير عدد الأسهم التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون للشركة المصدرة الحق المطلق للتصرف في كسور الأسهم، إن وجدت، دون إمكانية إصدار كسور الأسهم.
عدد ونوع الأسهم المطروحة	210,000,000 (مائتان وعشرة مليون) سهم عادي.
الحد الأدنى للاكتتاب	سهم (1) واحد.
كسور الأسهم	لا يجوز الاكتتاب بكسور الأسهم، وحيثما يكون ضرورياً يتم تقريب عدد أسهم الاكتتاب التي يستحقها المكتتب المؤهل إلى أقرب عدد صحيح. وتنفرد الشركة المصدرة وحدها بحق التصرف في كسور الأسهم. لن يتم إصدار كسور

أسهم الاكتتاب بأي شكل من الأشكال.	
بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت دون قيد ولتكون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة، ودون تمييز فيما بينهم.	تداول أسهم الطرح
يتم تخصيص أسهم الطرح بين المساهمين المؤهلين ومن آلت إليهم حقوق الأولوية الذين تقدموا للاكتتاب بعدد من أسهم الطرح بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في الأسهم المصدرة في تاريخ الاستحقاق. وسوف يتم تخصيص فائض الأسهم المكتتب بها، فيما يجاوز حق الأولوية والتي قد تنتج عن عدم قيام بعض المساهمين بممارسة حق الأولوية، أولاً للمساهمين المؤهلين الذين يرغبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق النسبة المخصصة لكل منهم بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها. وسوف يتم تدوير عدد الأسهم التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون للشركة المصدرة الحق المطلق للتصرف في كسور الأسهم، إن وجدت، دون إمكانية إصدار كسور الأسهم.	تخصيص أسهم الطرح
سيتم سداد قيمة الاكتتاب من قبل المكتتبين خلال مدة الاكتتاب وقبل تاريخ قفل باب الاكتتاب كحد أقصى وإن وجد أي فائض في المبالغ التي سيقوم المكتتبين بتحويلها إلى حساب الاكتتاب فسيتم رد تلك المبالغ خلال مدة لا تزيد عن (5) خمسة أيام عمل من تاريخ تخصيص الأسهم وبدون أي فوائد.	رد مبالغ الاكتتاب الفائضة
قيمة إسمية إجمالية قدرها 21,000,000 د.ك (واحد وعشرون مليون دينار كويتي لا غير).	قيمة الإصدار
سوف تستخدم عوائد الإصدار في دعم ملاءة الشركة وتطوير الأعمال والدخول في استثمارات جديدة بالإضافة إلى توسيع أعمال الشركة وشركاتها التابعة وتغطية مصاريف الإصدار وبعض المصاريف الأخرى.	غرض واستخدام عوائد إصدار الأسهم
لن يتم فرض رسوم اكتتاب على الأسهم حيث تتحمل الشركة المصدرة كافة تكاليف الإصدار.	رسوم الاكتتاب
من المتوقع أن تبلغ التكاليف الإجمالية للإصدار بما تشمله من أتعاب كل من مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب والمستشار القانوني للجهة المصدرة وتكاليف التسويق وطباعة نشرة الإصدار وغير ذلك من التكاليف والمصروفات المتعلقة بالإصدار بعد أقصى مبلغ 50,000 د.ك. (خمسون ألف دينار كويتي). وسوف تتحمل الشركة كافة التكاليف المتعلقة بالإصدار.	تكاليف الإصدار
الموجودات: 7.151 مليون دينار كويتي رأس المال المدفوع: 9 مليون دينار كويتي حقوق المساهمين: 6.616 مليون دينار كويتي المطلوبات: 0.535 مليون دينار كويتي	موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2021
الموجودات: 7.749 مليون دينار كويتي رأس المال المدفوع: 9 مليون دينار كويتي حقوق المساهمين: 7.436 مليون دينار كويتي المطلوبات: 0.313 مليون دينار كويتي	موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2020
الموجودات: 9.109 مليون دينار كويتي رأس المال المدفوع: 9 مليون دينار كويتي حقوق المساهمين: 8.141 مليون دينار كويتي المطلوبات: 0.967 مليون دينار كويتي	موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2019
الموجودات: 9.600 مليون دينار كويتي رأس المال المدفوع: 9 مليون دينار كويتي حقوق المساهمين: 8.119 مليون دينار كويتي المطلوبات: 1.480 مليون دينار كويتي	موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2018
الموجودات: 9,393 مليون دينار كويتي رأس المال المدفوع: 9 مليون دينار كويتي	موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2017

حقوق المساهمين: 8.168 مليون دينار كويتي

المطلوبات: 1.224 مليون دينار كويتي

إصدارات الأوراق المالية السابقة

بناء على قرار الجمعية العامة العادية والغير عادية الذي تم عقده في 3 ديسمبر 2007 بزيادة رأس مال الشركة من 3 ملايين دينار كويتي الى 9 ملايين دينار كويتي بزيادة قدرها 6 ملايين دينار كويتي باصدار عدد 60 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس وبدون علاوة اصدار تدفع نقدا وعلى دفعة واحدة وتم طرحها للإكتتاب وخصصت لمساهمين جدد مع تنازل المساهمين عن حقهم في الإكتتاب في هذه الزيادة ، وقد تمت هذه الزيادة وصدر بها تأشير بالسجل التجاري 22 يناير 2008 بزيادة رأس المال من 3 ملايين دينار كويتي موزعا على 30 مليون سهم عادي الى تسعة ملايين دينار كويتي موزعا على 90 مليون سهم عادي .

التغييرات على رأس المال

السنوات	31-12-2016	31-12-2017	31-12-2018	31-12-2019	31-12-2020	31-12-2021	31-03-2022
رأس المال	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000
احتياطي قانوني	667,745	667,745	667,745	667,745	667,745	667,745	667,745
الربح /الخسارة المجمعين	(2,133,056)	(2,109,379)	(2,130,288)	(2,081,028)	(2,221,944)	(3,038,833)	(2,417,083)
إجمالي حقوق الملكية	8,179,256	8,168,841	8,119,755	8,141,776	7,436,595	6,616,412	7,243,321

تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة تمت الموافقة على إصدار الأسهم بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصدرة الصادر بتاريخ 9 مايو المصدرة بالموافقة على الإصدار 2022.

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع. الشرق -مجمع الخليجية -الدور (19) - ص.ب. 25667 الصفاة 13117 الكويت

وكالة المقاصة والإيداع الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) -الكويت ص.ب. 22077، الصفاة 13081، الكويت.

المستشار القانوني مكتب الحسام ليجال (Al-Hossam Legal) الطريقي وشركاه للإستشارات القانونية والمحاماة.

القانون الواجب التطبيق قوانين دولة الكويت.

الاختصاص القضائي محاكم دولة الكويت.

يوم العمل أي يوم تباشر فيه بورصة الكويت أعمال التداول المعتادة، ولأغراض عملية الاكتتاب يجب أن يكون أيضا اليوم الذي تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطلات الرسمية.

أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة	أحمد علي جراح الصباح	رئيس مجلس الإدارة
	أحمد جاسم القمر	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
	مبارك علي الحمدان	عضو مجلس الإدارة
	عبد الله ديبوس الدبوس	عضو مجلس الإدارة - مستقل
	محمد مجبل الرشدان	عضو مجلس الإدارة

البيانات المتعلقة بأسهم الطرح

أسهم الطرح

ستقوم الشركة المصدرة بطرح عدد 210,000,000 سهماً عادياً وتمثل زيادة بنسبة 233.333 % تقريباً من رأس المال المصدر والمدفوع الحالي للشركة المصدرة البالغ 9,000,000 د.ك. (تسعة ملايين دينار كويتي).

سعر الطرح للسهم الواحد وقيمة الإصدار

حدد سعر الطرح عند 100 فلس (مئة فلس كويتي) للسهم الواحد (بدون إضافة أي علاوة إصدار) وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية لأسهم الطرح مبلغ 21,000,000 د.ك. (واحد وعشرون مليون دينار كويتي).

حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم/ المساهم المؤهل

وافقت الشركة المصدرة والجهات الرقابية على زيادة رأس مال الشركة المصدرة الحالي المصدر و المدفوع من 9,000,000 د.ك. (تسعة ملايين دينار كويتي) ليصبح 30,000,000 د.ك. (ثلاثون مليون دينار كويتي) أي بزيادة قدرها 21,000,000 د.ك. (واحد وعشرون مليون دينار كويتي) ، موزعة على 210,000,000 سهم عادي، بقيمة 100 فلس (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد (يمثل القيمة الاسمية لكل سهم بمقدار مائة فلس)، تدفع نقداً وعلى دفعة واحدة، و تخصص للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في تاريخ الاستحقاق / تاريخ السجل، بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأس مال الشركة ، وذلك خلال فترة الاكتتاب الواردة في هذه النشرة وطبقاً للقوانين ذات الصلة ، وفي حالة عدم قيام المساهم بالاكتتاب يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح مساهمين مؤهلين آخرين مساهمين جدد والغير. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة أن يتنازلوا عن هذا الحق خلال مدة الاكتتاب للمساهمين بالشركة أو غيرهم، بمقابل أو بغير مقابل، ويكون التنازل في كل أو بعض أسهم الزيادة التي يحق لكل منهم الاكتتاب بها.

قابلية تحويل أسهم الطرح

لا يجوز تحويل أسهم الطرح إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

تداول أسهم الطرح

بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت دون قيد ولتكون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة، ودون تمييز فيما بينهم.

الحقوق المتصلة بأسهم الطرح

أسهم رأس مال الشركة المصدرة من فئة واحدة. ولكل سهم صوت واحد، ولكل مساهم الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي من المساهمين بحقوق امتياز في التصويت. عند إصدار أسهم الطرح يحق للمساهم صاحب سهم الطرح استلام نصيبه من توزيعات الأرباح متى تم الإعلان عنها من الشركة المصدرة. ويحق للمساهمين الحصول على نصيب من عوائد تصفية أصول الشركة المصدرة عند التصفية وذلك بعد سداد مديونياتها. في حال لم يتم استكمال زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر تمديد فترة الاكتتاب. وفي حال عدم استنفاد كامل أسهم الطرح في نهاية فترة الاكتتاب الجديدة، يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة إما (1) التراجع عن الطرح أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الطرح المكتتب فيه عند نهاية فترة الاكتتاب. ولا يجوز للمكتتبين الرجوع عن أسهم الطرح المكتتب بها إلا وفقاً للقانون.

نتائج عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين

سوف ينتج عن عدم قيام مساهمي الشركة المصدرة بالاكتتاب في أسهم الطرح التي يحق لهم الاكتتاب فيها إلى انخفاض النسبة المئوية لحصة مساهمتهم في أسهم الشركة المصدرة.

ممارسة حقوق الأولوية ووسائل التصرف المتاحة في حقوق الأولوية

يكون للمساهمين المؤهلين اللجوء إلى الخيارات التالية بالنسبة لأسهم الطرح:

- يجوز للمساهمين المؤهلين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح كلياً أو جزئياً.
- يجوز للمساهمين المؤهلين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح والاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية.
- يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم مما ألت إليهم حقوق الأولوية تداول حقوق الأولوية بالبيع و/أو الشراء خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل ويتم التداول وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل البورصة.

- يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم مما ألت إليهم حقوق الأولوية التنازل بدون مقابل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (وفي الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية حسب الأحوال (أو في جزء منها) وفق الآلية المعتمدة لذلك خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل، وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل البورصة ووكالة المقاصة أو
- يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم مما ألت إليهم حقوق الأولوية الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة سواء عن طريق التداول أو التنازل أو ممارسة حق أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وترك الحق في الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها إلى باقي المساهمين.

"وفي جميع الأحوال لا يحق لمن تصرف في حقوق الأولوية على النحو السابق أن يكتتب في هذه الحقوق، ويعتبر اكتتابه في الحقوق المتصرف فيها باطلاً، إلا أنه يكون لمن ألت إليه حقوق الأولوية أن يكتتب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، كما يحق له أن يتصرف فيها على النحو المقرر في هذا البند حتى قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل".

الحد الأقصى للاكتتاب والملكية

يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى المكتتبين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك أولاً للمساهمين المؤهلين على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها. ويجوز تملك أي نسبة من أسهم الشركة المصدرة في أي وقت وذلك وفقاً للقانون والقرارات الوزارية ولوائح هيئة أسواق المال التي تصدر من وقت إلى آخر.

أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب

اتفاقية الاكتتاب

اتفق مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب مع الشركة المصدرة بموجب اتفاقية الاكتتاب، وشرط استيفاء بعض الشروط ذات الصلة، ببذل العناية اللازمة من أجل العرض على المكتبتين للاكتتاب في الأسهم بسعر الإصدار. مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب غير ملتزم بالاكتتاب بأي من الأسهم التي لم يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين والمستثمرين المحتملين.

فترة الاكتتاب

يفتح باب الاكتتاب اعتباراً من 23 يونيو 2022 (مشمولاً بفترة الاكتتاب) وينتهي في 7 يوليو 2022 (مشمولاً بفترة الاكتتاب) وذلك خلال ساعات العمل الرسمية المحددة لاستقبال المكتبتين بمقر وكيل الاكتتاب، ما لم يتم تغطية كامل الاكتتاب قبل ذلك التاريخ حيث يحق للشركة المصدرة وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للانهاء. وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة أشهر.

عدم تغطية الاكتتاب

في جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب جميع الأسهم المطروحة خلال مدة الاكتتاب الأصلية، يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة فتح باب الاكتتاب لمدة أخرى بحيث لا تتجاوز مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها عن ثلاثة أشهر شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على أي تمديد لمدة الاكتتاب، فإذا لم يستنفذ الاكتتاب كل الأسهم خلال فترة الاكتتاب الأصلية والتمديدات اللاحقة، يجب على الشركة المصدرة إما الرجوع عن زيادة رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه، وتخفيض رأس المال في الحالتين، ويتم القيد والتأشير في السجل بالتخفيض بناءً على قرار الشركة المصدرة. وفي حالة الرجوع عن زيادة رأس المال، لن يتمكن أصحاب حقوق الأولوية من ممارسة حقهم في الاكتتاب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة مشتري صاحب حق الأولوية للثمن المسدد منه مقابل الحق دون أن يكون لهم حق الرجوع على الشركة المصدرة أو على وكيل الاكتتاب بأي مطالبة أو تعويض.

الاهلية خلال فترة الاكتتاب

يتم قبول اكتتاب حق الأولوية من المساهمين المسجلين في سجل المساهمين للشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق وأصحاب حقوق الأولوية المؤهلين لممارسة حقوقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار. ينصح المصدر كل مساهم مؤهل بأن يتواصل مع شركة الكويت للمقاصة الواقعة على شارع الخليج العربي - برج أحمد (الطابق الخامس) - للتحقق من عدد الأسهم الذي يملكه وعدد الأسهم الذي يجوز له الاكتتاب بها من خلال ممارسة حق الأولوية الخاصة به. يحق لكل مساهم مؤهل للاكتتاب في عدد 233 سهم تقريباً إصدار مقابل كل 100 سهم موجود كان يملكه ومسجل باسمه في سجل مساهمي الجهة المصدرة كما في تاريخ الاستحقاق. لن يتلقى المكتتب المؤهل أي عائدات من الاكتتاب. سيسمح للمكتبتين المؤهلين أيضاً التقدم بطلب للحصول على أسهم إصدار إضافية بسعر الاكتتاب، والتي سيتم تخصيصها بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها .

المكتبتون

حق الأولوية في الطرح متاح لأصحاب الأسهم المصدرة الحالية المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة في تاريخ الاستحقاق/ تاريخ السجل. وسيتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، إلى المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها. ويكون قرار التخصيص نهائياً ودون أي مسؤولية على الشركة المصدرة أو وكيل الاكتتاب.

الحد الأقصى للاكتتاب في الأسهم المخصصة للمساهمين المؤهلين

يمكن للمكتبتين المؤهلين التقدم بطلب للحصول على عدد من أسهم الإصدار الإضافية، والتي سيتم تخصيصها فقط في حالة وجود أسهم غير مكتتب بها من قبل المكتبتين المؤهلين بسبب عدم رغبة كل المكتبتين المؤهلين في ممارسة حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم المصدرة. سيتم تخصيص هذه الأسهم غير المكتتب بها بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها.

طلبات الاكتتاب

تحرر طلبات الاكتتاب على نموذج الطلب المعد لذلك ، والمتوفر لدى مدير الإصدار و وكيل الاكتتاب ، و يجب استيفاء بياناته كاملة وبخط مقروء وتوقيعه من مقدمه مع تعزيزه بالمستندات المطلوبة ، وتقدم طلبات اكتتاب الأفراد وتسدد قيمتها خلال مدة الاكتتاب ، ويراعى إحضار أصل البطاقة المدنية (سارية المفعول) وصورة عنها ، وتوقع طلبات الاكتتاب من الجهات الاعتبارية من المخول بتمثيلها مع إرفاق ما يدل على صفة المخول بتمثيل الشخص الاعتباري مقروناً بصورة مستخرج من السجل التجاري والرخصة التجارية و النظام الأساسي (و التي يجب أن تكون جميعها نافذة و سارية المفعول). يكون طلب الاكتتاب وكافة أحكامه وشروطه والتعهدات المنصوص عليها فيه ملزماً للمكتتبين، ويترتب على الاكتتاب قبول شروط الإصدار وكذلك كافة أحكام نشرة الاكتتاب الماثلة. وتكون كافة الأحكام والشروط ونماذج طلبات الاكتتاب والاتفاقات الناشئة عنها خاضعة لقوانين دولة الكويت ويجب تفسيرها وتطبيقها بالتوافق مع أحكام قوانين دولة الكويت. على المكتتبين قراءة تعليمات الاكتتاب بعناية قبل تسليم نموذج طلب الاكتتاب. وسوف يعتبر توقيع نموذج طلب الاكتتاب بمثابة عقد ملزم وموافقة على كافة أحكام الاكتتاب.

إجراءات الاكتتاب

لن يتم قبول مبالغ الإكتتاب نقداً. ويجب سداد مبالغ الاكتتاب بالكامل عن طريق خدمة K-NET أو عن طريق التحويل البنكي (كمبلغ صافي دون رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) على الحساب المصرفي (غير منتج للفائدة) والمذكور أدناه، وذلك كله على النحو المبين التالي:

1- فترة الإكتتاب (الخميس الموافق 23 يونيو 2022 إلى الخميس الموافق 7 يوليو 2022)

أولاً: الاكتتاب عن طريق الموقع الإلكتروني:

يتيح موقع <http://www.ipo.com.kw> الاكتتاب في زيادة رأس المال خلال فترة الاكتتاب لممارسة حقوق الأولوية بحيث يتم السداد عن طريق خدمة K-NET.

تنبيه: يجب على المكتتب التأكد من البنك الخاص به من الحد المسموح له للدفع عبر الإنترنت من خلال بطاقة الدفع K-NET. يقوم المكتتب بالتالي:

- 1- الدخول على موقع الاكتتاب عن طريق الرابط: <https://www.ipo.com.kw>
- 2- يقوم المكتتب بتسجيل الرقم المدني (أو رقم السجل التجاري للأشخاص الاعتباريين).
- 3- يقوم المكتتب بتسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها.
- 4- يتم تحويل المكتتب إلى صفحة السداد عن طريق خدمة K-NET حيث يقوم المكتتب بالسداد من حسابه الخاص، ولا يجوز أن يقوم شخص آخر بالسداد نيابة عن المكتتب إلا في الحالات المنصوص عليها قانوناً.

ثانياً: الاكتتاب عن طريق مراجعة وكيل المقاصة والإيداع للاكتتاب:

- تنبيه: لا يجوز الإكتتاب من خلال مراجعة وكيل المقاصة والإيداع والدفع من خلال التحويل البنكي لاجمالي قيمة أسهم تقل عن 1,000 د.ك (ألف دينار كويتي)
- 1- يقوم المكتتب بالدخول على الرابط التالي <https://www.ipo.com.kw> لطباعة نموذج طلب الإكتتاب. ويقوم بملى البيانات التالية والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر اسم المكتتب، الرقم المدني بالنسبة للأفراد أو رقم السجل التجاري بالنسبة للشركات، وعدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها وقيمتها.
 - 2- يتوجه المكتتب إلى البنك الخاص به وتقديم صورة من نموذج طلب الاكتتاب المطبوعة من الرابط أعلاه والمدخل بها كافة البيانات اللازمة ويقوم بتحويل مبالغ الاكتتاب بالكامل عن طريق تحويل بنكي (كمبلغ صافي دون رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) إلى الحساب المصرفي (الغير منتج للفائدة) والمذكور أدناه:

اسم البنك	بنك الكويت الوطني
رقم الحساب	2027889439
الايان	KW97NBOK0000000000002027889439
السويفت	NBOKWKW
المستفيدين	National Investments Company-NCHC
رقم المرجع	NCHC capital Increase+ Trading number

- 3- يقوم المكتتب بالحصول على قسيمة إيداع أصلية بالمبلغ المحول من البنك الخاص به.
- 4- يتوجه المكتتب إلى مقر وكيل المقاصة والإيداع الواقع في شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس لتقديم نموذج طلب الاكتتاب والمستندات المدرجة في بند "المستندات المطلوبة عند تقديم نموذج طلب الاكتتاب" في هذه النشرة وذلك خلال ساعات العمل الرسمية خلال أيام الأحد إلى الخميس (باستثناء أيام العطل الرسمية).
- 5- يقوم وكيل المقاصة والإيداع بتسليم المكتتب بإصال إيداع مقابل الاكتتاب.

وفي حالة إخفاق أي من المكتتبين في تقديم طلب الاكتتاب مكتملاً بشكل كامل وسليم (مرفقاً به كافة المستندات المطلوبة) في مقر وكيل المقاصة والإيداع بعد سداد مبلغ الاكتتاب المستحق كما هو مذكور بهذه النشرة، فإن طلب الاكتتاب المقدم من ذلك المكتتب سيعتبر ملغياً وكأن لم يكن، علماً بأنه لا يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقداً.

أحكام الإكتتاب

يقتصر حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الإكتتاب على المكتتبين المؤهلين كما سيكون لمن يرغب من المساهمين المؤهلين ومساهمين جدد والغير الإكتتاب في أسهم إضافية، يكون تخصيص الأسهم أولاً للمساهمين المؤهلين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق ثم لمن اكتتب من المساهمين المؤهلين في أسهم إضافية بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الإكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها. وتحتفظ الجهة المصدرة ووكيل المقاصة والإيداع بحقهما في رفض أي طلب إكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام الإكتتاب. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الإكتتاب بعد تقديم الطلب. عند التقديم وقبول الطلب من الجهة المصدرة ووكيل المقاصة والإيداع، يكون طلب الإكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتبين والجهة المصدرة (يرجى مراجعة قسم "أحكام وشروط وتعليمات الإكتتاب").

المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الإكتتاب

يتم تقديم طلب الإكتتاب مرفقاً بإثبات سداد مبالغ الإكتتاب وملحق برقم IBAN الخاص بالمكتتب بالإضافة إلى الوثائق التالية، وذلك حسب الحالة. وسيقوم الموظف المسؤول بمطابقة الصورة مع الأصل وإعادة الأصل إلى المكتتبين.

أ- المكتتبون من الأشخاص الطبيعيين

- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمكتتب.
- أصل وصورة من جواز السفر للمكتتبين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.
- أصل وصورة من الوكالة القانونية الخاصة بالإكتتاب في الأسهم (للمكتتبين بالوكالة).
- أصل وصورة من شهادة الوصاية (للصغر / للأيتام).
- أصل وصورة من شهادة حصر الورثة بالنسبة للورثة.
- في حال عدم حضور المكتتب شخصياً، أصل التفويض الصادر من المكتتب للشخص المفوض بالتعامل الإداري بشأن طلب الإكتتاب (على أن يكون مصدق على التوقيع الوارد بالتفويض من بنك المكتتب).

ب- المكتتبون من الأشخاص الاعتباريين

- أصل وصورة من السجل التجاري.
- أصل وصورة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج السجل التجاري، حسب الحال.
- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع.
- أصل وصورة اعتماد التوقيع للمفوض بالتوقيع صادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية أو مصدقة من غرفة التجارة والصناعة في الكويت.
- في حال عدم حضور المفوض بالتوقيع شخصياً، أصل التفويض الصادر من المفوض بالتوقيع للشخص المفوض بالتعامل الإداري بشأن طلب الإكتتاب.

ج- المكتتبون من غير الكويتيين

يجب على المكتتبين من غير الكويتيين (سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية – حسب ما يكون الحال) أن يقدموا المستندات المماثلة للمستندات المذكورة أعلاه تكون صادرة عن الجهات المماثلة في دولهم وذلك في حالة عدم حيازتهم لمستندات صادرة لهم في دولة الكويت في هذا الشأن.

سداد قيمة الإكتتاب

تسدد قيمة الإكتتاب بشيك مصرفي أو بحوالة مصرفية على النحو المبين بطلب الإكتتاب، ولن يقبل السداد النقدي. ويجب استلام قيمة الإكتتاب كاملة بحساب الإكتتاب لدى وكيل الإكتتاب خلال مدة الإكتتاب وقبل تاريخ قفل باب الإكتتاب كحد أقصى.

شروط وضوابط الاكتتاب

طلبات الاكتتاب نهائية، ولا يجوز الرجوع فيها لأي سبب ولو قبل تاريخ غلق باب الاكتتاب، كما لا يجوز للمكتتب إضافة أي شروط أو قيود إلى طلب الاكتتاب، ويجب أن يكون الاكتتاب جدياً، ويُحظر الاكتتاب الصوري أو الاكتتاب بأسماء وهمية أو بغير ذلك من الطرق، ويجب تقديم الطلبات وفقاً لما ورد بنشرة الاكتتاب قبل الموعد المحدد لغلق باب الاكتتاب. ويحق لوكيل الاكتتاب استبعاد الطلبات المكررة، والطلبات غير المستوفاة للبيانات المطلوبة أو المخالفة للقانون، ما لم يتم تصحيحها وفي حال تقديم طلب الاكتتاب ممن ينوب قانوناً عن المكتتب طبقاً للقوانين السارية والنظم والقواعد ذات العلاقة، تخصص الأسهم باسم المكتتب الوارد اسمه بطلب الاكتتاب. ويحتفظ وكيل الاكتتاب – دون الرجوع للمكتتب. بالحق في رفض أي طلب اكتتاب إذا تبين مخالفته لشروط وأحكام نشرة الاكتتاب أو إذا لم يستوف كافة بياناته أو إذا لم يقترن بالمستندات المبينة في نشرة الاكتتاب أو بالمستندات الأخرى التي قد يطلبها وكيل الاكتتاب. كما يقر المكتتب بأنه اطلع على هذه النشرة وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها وأنه وافق على النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة المُصدرة وعلى كافة الشروط وأحكام الاكتتاب الواردة في هذه النشرة وعلى حق الشركة المُصدرة ووكيل المقاصة والإيداع في رفض أي طلب اكتتاب في أي من الحالات المحددة في هذه النشرة كما والقبول بأسهم الطرح المخصصة له (بعدد الأسهم التي طلبها كحد أقصى) ويقر بقبوله بكافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في طلب الاكتتاب وفي هذه النشرة. وفي حال المكتتب من الأشخاص الاعتبارية – يقر وعلى مسئوليته التامة – بأنه قد تم استيفاء كافة الإجراءات والحصول على جميع الموافقات اللازمة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون لتمكينه من تقديم طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته المقررة في نشرة الاكتتاب أو التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب وبما في ذلك موافقة مجلس الإدارة والجمعية العامة – بحسب الأحوال – بالنسبة للشركات المساهمة.

الرسوم والعمولات البنكية

يتحمل المكتتب الرسوم والعمولات البنكية المتعلقة بطريقة سداد قيمة الاكتتاب في الأسهم المكتتب فيها.

تخصيص الأسهم

يتم تخصيص الأسهم على المكتتبين خلال مدة أقصاها (5) خمسة أيام عمل بعد التاريخ المحدد لغلق باب الاكتتاب. وسوف يقوم مجلس إدارة الشركة المُصدرة بتخصيص كامل الأسهم المكتتب فيها من قبل المساهمين المؤهلين بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم في تاريخ الاستحقاق. وسوف يقوم مجلس إدارة الشركة بتخصيص فائض الأسهم المكتتب بها، فيما يجاوز حق الأولوية والتي قد تنتج عن عدم قيام بعض المساهمين بممارسة حق الأولوية، أولاً للمساهمين المؤهلين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة المُصدرة في تاريخ الاستحقاق ثم لمن اكتتب من المساهمين المؤهلين في أسهم إضافية بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة في تاريخ قفل باب الاكتتاب، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد والغير وذلك بنسبة ما أكتتب به كل منهم إلى عدد أسهم الطرح غير المكتتب فيها. وسوف يقوم مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم (إن وجدت) على الوجه الذي يراه ملائماً طبقاً لأحكام القانون.

رد فائض مبالغ الاكتتاب

سيتم سداد قيمة الاكتتاب قبل قفل باب الاكتتاب كحد أقصى، وفي حالة وجود فائض في المبالغ التي قام المكتتبين بتحويلها إلى حساب الاكتتاب عن الأسهم التي تم تخصيصها لهم (وذلك في حالة عدم قبول طلباتهم جزئياً أو كلياً)، ويتم رد مبالغ الاكتتاب عن الطلبات المرفوضة ومبالغ فائض الاكتتاب دون أرباح أو مصاريف أو خصومات إلى المكتتبين خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص وذلك عن طريق تحويل بنكي على الحساب المحدد بطلب الاكتتاب أو عن طريق شيك في حال أنه لم يحدد رقم حساب من قبل المكتتب.

الجدول الزمن المتوقع

الحدث	التاريخ
تاريخ حيابة السهم	يوم الأحد الموافق 19 يونيو 2022
تاريخ تداول السهم دون استحقاق	يوم الإثنين الموافق 20 يونيو 2022
تاريخ الاستحقاق	يوم الأربعاء الموافق 22 يونيو 2022
تاريخ بداية فترة الاكتتاب	يوم الخميس الموافق 23 يونيو 2022
تاريخ بداية تداول حقوق الأولوية	يوم الخميس الموافق 23 يونيو 2022
تاريخ نهاية تداول حقوق الأولوية	يوم الخميس الموافق 30 يونيو 2022
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب	يوم الخميس الموافق 7 يوليو 2022
عطلة عيد الأضحى ونهاية الأسبوع	من يوم الجمعة الموافق 8 يوليو 2022 إلى يوم السبت الموافق 16 يوليو 2022
تخصيص أسهم الطرح	من يوم الأحد الموافق 17 يوليو 2022 إلى يوم الخميس الموافق 21 يوليو 2022
رد مبالغ الاكتتاب إلى المكتتبين	بعد أقصي خلال 5 أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص
تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت	سيتم إدراجها في بورصة الكويت بعد استكمال كافة إجراءات التنظيمية اللازمة وقيد أسهم الزيادة لدى الجهات الرقابية والشركة الكويتية للمقاصة.

الالتزام بالقوانين

يلتزم مدير الإصدار و وكيل الاكتتاب والشركة المصدرة بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق على أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة والتي تكون سارية في الدول التي يرغبون بتسويق أو طرح أو الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة أو توزيع نشرة الاكتتاب فيها ، كما تلتزم الشركة المصدرة وكذلك مدير الإصدار و وكيل الاكتتاب بالحصول على كافة الموافقات و/أو الاعتمادات و/أو التراخيص واجبة التطبيق و التي تشترطها تلك الدول بغرض القيام بأي من الأنشطة سائلة البيان بموجب القوانين واللوائح السارية في كل دولة أجنبية ذات صلة.

الغرض من الإصدار واستخدامات حصيلة الإصدار

يبلغ إجمالي قيمة زيادة رأس المال 21,000,000 دينار كويتي (واحد وعشرون مليون دينار كويتي لا غير) كلها زيادة إسمية في رأس مال الشركة بقيمة 21,000,000 دينار كويتي (واحد وعشرون مليون دينار كويتي) وسيتم استخدام عوائد زيادة رأس المال في إقتناص فرص ومشاريع استثمارية مواتية في دولة الكويت بصفة أساسية، وبأحجام صغيرة إلى متوسطة من حيث القيمة ، تشمل على سبيل المثال لا الحصر قطاعات الصحة و التعليم والقطاعات الخدمية الأخرى، وتهدف إلى تنويع الاستثمار ومصادر الدخل بصورة طويلة المدى، وتركز بصورة أساسية على مشاريع مدرة للدخل سواء عن طريق خلق مشاريع جديدة أو الاستحواذ على مشاريع قائمة تعزز أصول الشركة على المدى الطويل وتحقيق عوائد للشركة المصدرة (دون الاستحواذ على مشاريع من أطراف ذات صلة) الاضافة الى الى توسيع اعمال الشركة وشركاتها التابعة وتغطية مصاريف الإصدار وبعض المصاريف الأخرى. وستحمل الشركة سداد كافة المصاريف المتعلقة بالاكتتاب.

ويوضح البيان التالي تفاصيل عوائد زيادة رأس المال والاستخدامات التقديرية لها:

المبلغ بالدينار الكويتي	قيمة الزيادة في رأس المال المبلغ المال
21,000,000 د.ك	(1) القيمة الإسمية لزيادة رأس المال
لا يوجد	(2) القيمة الاجمالية لعلاوة الإصدار
21,000,000 د. ك	الإجمالي

المبلغ بالدينار الكويتي	الاستخدامات التقديرية لعوائد الزيادة في رأس المال
20,950,000 د. ك	(1) أنشطة الشركة العامة
50,000 د.ك	(2) مصاريف الإصدار
21,000,000 د. ك	الإجمالي

وصف أعمال الشركة

التأسيس

تأسست الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع. يشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" أو "الشركة المصدرة" أو "الاستهلاكية" (كشركة مساهمة كويتية بتاريخ 5 يونيو 1996 تحت السجل التجاري رقم 71953 ، وتخضع لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية بدولة الكويت، وتخضع لأنظمة ولوائح وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت ، كما تخضع لرقابة هيئة أسواق المال بدولة الكويت طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية و لائحته التنفيذية المعدلة الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015 ، وتعديلاتهما.

المقر الرئيسي

يقع مقر الشركة ومحلها القانوني في منطقة الشرق شارع خالد بن الوليد – برج المدينة الدور 9 – صندوق بريد 3767، الصفاة 13038، الكويت.

أغراض الشركة وفقاً للنظام الأساسي

1. تملك أسهم في شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
2. إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
3. تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع، أو علامات تجارية صناعية، أو رسوم صناعية، أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها.
4. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
5. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
6. استثمار أموالها في الإلتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

الإدراج

تم إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت (سابقاً سوق الكويت للأوراق المالية) بتاريخ 12 يونيو 2006 ويتم تداول أسهم المجموعة في السوق الرئيسي ببورصة الكويت.

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصرح به 30,000,000 دينار كويتي مقسماً على 300,000,000 سهماً بقيمة إسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد كما في 31 مايو 2022
- كما بلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع 9,000,000 دينار كويتي مقسمة على 90,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية 100 فلس كويتي كما في 31 مايو 2022.

الملكية

يوضح الجدول التالي كبار المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من أسهم الشركة المصدرة كما في 26 مايو 2022:

اسم المساهم	إجمالي عدد الأسهم المملوكة (سهم)	نسبة المساهمة (%)
احمد جاسم القمر	22,000,000	24.444%
شركة سناتكو الدولية للتجارة الدولية العامة	18,749,000	20.832%
شركة الوطني للإستثمار – حساب الكتروني 1	12,061,459	13.402%
شركة بيتك كابيتال للإستثمار الكتروني 1	7,373,151	8.192%

العوامل الاستثنائية ذات الأثر الجوهري على أنشطة الشركة

لا يوجد حالياً عوامل استثنائية ذات أثر جوهري على نشاط الشركة. ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على بند عوامل المخاطر.

المسؤولية الاجتماعية

تتخذ الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة مسؤوليتها نحو المجتمع بصورة جدية ولهذا السبب يعد برنامج المسؤولية الاجتماعية جزء هام من التزام الشركة للعمل بنزاهة واستدامة. وتستمر الشركة الاستهلاكية في تطوير برنامجها للمسؤولية الاجتماعية في إطار اهتمامها بالبيئة والصحة والسلامة توفير برامج تدريبية للطلبة في المعاهد والكليات والبرامج الأخرى المحلية.

فيما يلي لمحة عن بعض مبادرات الشركة في إطار المسؤولية الاجتماعية:

دعم الجمعيات الخيرية

تهدف الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة الى اضافة قيمة للمجتمع من خلال تقديم الدعم والمساهمة للتأثير بشكل إيجابي في المجتمع لذلك قامت الشركة في الفترات السابقة ببعض التبرعات للجمعيات الخيرية الكويتية، وكذلك باقامة بعض الأنشطة لموظفيها واسرهم.

في مجال الخدمة المجتمعية

ساهمت الشركة الاستهلاكية في تدريب عدد من طلبة كلية الشرق الأوسط الأمريكية في الكويت، والبرنامج الذي تضمن تدريب عدد من طلبة الكلية على الواقع العملي إضافة إلى محاضرات عن أعمال الشركة ألقاها الموظفون المؤهلين.

وضع المجموعة

الشركة ليست جزء من مجموعة أكبر وكبار المساهمين يمتلكون ملكيات مختلفة في شركات أخرى ليست لديها علاقة مباشرة مع الشركة

نبذة عن أعمال الشركة وإستراتيجيتها

نبذة عن الشركة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع. (يشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" أو "الشركة المصدرة" أو "الاستهلاكية") هي شركة مساهمة كويتية عامة مدرجة في بورصة الكويت، وهي شركة قابضة تدير وتتملك حصص في عدة شركات داخل وخارج الكويت.

الشركات التابعة

تمتلك الشركة حصص السيطرة في ثلاث شركات تابعة والتي تعمل أحدهما في بيع وشراء الأراضي والعقارات وإيجار وإستئجار الأراضي والعقارات أما الأخرتين فتعملان في مجال صناعة الورق والكرتون والأطباق الورقية، وفيما يلي بيان بأسماء تلك الشركات كما في 30 سبتمبر 2021:

اسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الأساسي	نسبة المساهمة
الشركة السعودية الكويتية للكرتون ذ.م.م	السعودية	صناعة الأطباق والكرتون	100.00%
شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية	السعودية	صناعة الورق والمناشف الورقية والمناديل الورقية	99.00%
الشركة الوطنية البرونزية العقارية ذ.م.م	الكويت	عقارية	99.00%

تشتمل دفاتر الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة على البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة، وهي كالتالي:

1 الشركة السعودية الكويتية للكرتون ذ.م.م

مقدمة:

تعتبر الشركة السعودية الكويتية للكرتون من إحدى الشركات التي تعمل في مجال تصنيع الكرتون المضلع ويقع المقر الرئيسي للشركة بالرياض – شارع العليا العام ومقر المصنع في حفر الباطن بالصناعية وهي شركة سعودية ذات مسئولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية في 2006 برأس مال قدره 5,600 مليون ريال سعودي.

المساهمين الحاليين في الشركة السعودية الكويتية للكرتون هم كالتالي:

• الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة 100 %

يتم إدارة الشركة السعودية الكويتية للكرتون من قبل السيد / مبارك علي الحمدان.

الأنشطة الرئيسية للشركة هي كما يلي:

نشاط الشركة:

يعتبر النشاط الرئيسي للشركة هو صناعة الكرتون المضلع بالإضافة إلى وجود نشاطات أخرى في ذات المجال

مساحة الشركة:

تبلغ مساحة الشركة 30000 متر مربع وتتضمن هذه المساحة عدة مباني ومنشآت منها (صالة الإنتاج، المستودعات، غرف للعاملين، مبنى إداري وأرض غير مستغلة 10000 متر مربع) وتبلغ مساحة المباني للحديد 10268 م² تمت جميعها بالتعاون مع شركة الزامل، ومساحة المكاتب داخل المباني الحديد 413 م² ومساحة سكن العاملين 100 م²

ملحقات الشركة:

- محطة لتحلية المياه (بئر مياه):

يعد من أبرز ملحقات الشركة محطة تحلية المياه الموجودة بالشركة والتي تم تركيبها بواسطة شركة سمنان للتركيبات الخاصة بمحطات التحلية، فالمحطة يمكنها إنتاج مياه شرب نقيه طبقا للمواصفات القياسية المتبعة في تصنيع ومعالجة المياه المستخرجة من باطن الأرض. وتساعد المحطة الشركة على توفير المياه لكل من الإنتاج والعاملين – من خلال استخراج المياه من باطن الأرض ثم تخزينها في خزان مياه كبير خاص بالمياه الغير معالجة ثم معالجتها وتحويلها إلى خزان مياه خاص بالمياه المعالجة والصالحة للشرب، كما يوجد بالشركة 2 خزان مياه الصرف (2 بيارة)

وسائل الأمن والسلامة (الدفاع المدني):

تم تجهيز الشركة بكافة خطوط الدفاع المدني وذلك لمواجهة الحرائق، وخطوط الدفاع المدني تم اعدادها وتنفيذها بواسطة شركة العطيشان للتركيبات الخاصة بالدفاع المدني

الآلات والمعدات:

تمتلك الشركة عدد من الآلات والمعدات التي تستخدم في صناعة الكرتون المضلع وهي على النحو التالي:

- 1- خط التصنيع الرئيسي (خط الكروجيتور)
- 2- آلة طباعة ذات تغذية أوتوماتيكية
- 3- آلة طباعة ذات تغذية يدوية
- 4- آلة لصق أوتوماتيكية
- 5- آلة لصق يدوية
- 6- آلة فلات باد
- 7- آلة روتاري
- 8- آلة دبوس
- 9- ماكينة تغليف
- 10- ماكينات تحزيم وربط (5 آلات)
- 11- آلة كيس الهالك
- 12- آلة فرم وتقطيع الكرتون
- 13- آلة سليتر (تفصيل كرتون)
- 14- رافعة شوكية (3طن)
- 15- رافعة شوكية (7طن)

وسنتناول شرح لمتوسط الطاقة الانتاجية للآلات التصنيع الرئيسية، ونود أن نوضح أن متوسط الطاقة الانتاجية يعنى الطاقة الفعلية التي يمكن تحقيقها وذلك بسبب أن الطاقة القصوى لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر لتحديد الانتاج بسبب عدم ثباتها وصعوبة الاستمرار عليها.

1- خط الكروجيتور:

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية للخط هو (84 متر في الدقيقة أى 5040 متر في الساعة ويعادلها (2.5 طن في الساعة).
 - متوسط الطاقة الانتاجية للخط يوميا: 2.5 طن x 10 ساعات = 35 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية للخط شهريا: 25 طن x 26 يوم (بعد خصم ايام الاجازات) = 650 طن.
- (انتاج الخط شهريا 650 طن في الوردية الواحدة – 8 ساعات تشغيل متواصل)

2- آلة الطباعة ذات التغذية الأوتوماتيك:

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية هو 120 كرتونة في الدقيقة أى (7200 كرتونة في الساعة) ويعادلها (3.2 طن في الساعة)
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الطباعة ذات التغذية الاوتوماتيك يوميا هو: 3.2 طن x 8 ساعات = 11 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الطباعة ذات التغذية الاوتوماتيك شهريا هو: 11 طن x 26 يوم = 286 طن.
- (متوسط انتاج آلة الطباعة شهريا هو 286 طن في الوردية – 8 ساعات تشغيل متواصل)

3- آلة الطباعة ذات التغذية اليدوية:

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية هو 30 كرتونة في الدقيقة أى (1800 كرتونة في الساعة) ويعادلها (800 كيلو في الساعة).
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الطباعة ذات التغذية اليدوية يوميا هو: 800 كيلو x 8 ساعات = 6.4 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الطباعة ذات التغذية اليدوية شهريا هو: 6.4 طن x 26 يوم = 166 طن.
- (متوسط انتاج آلة الطباعة ذات التغذية اليدوية شهريا هو 166 طن – 8 ساعات تشغيل متواصل).

4- آلة اللصق الاوتوماتيكية:

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية 70 كرتونة في الدقيقة أى 4200 كرتونة في الساعة ويعادلها (1.9 طن في الساعة).
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة اللصق الاوتوماتيكية يوميا هو: 1.9 طن x 10 ساعات = 19 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة اللصق الاوتوماتيكية شهريا هو: 19 طن x 25 يوم = 475 طن.
- (متوسط انتاج آلة اللصق الاوتوماتيك شهريا هو 475 طن – 10 ساعات تشغيل متواصل)

5- آلة الفلات باد:

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية هو 10 كرتونة في الدقيقة أى 600 كرتونة في الساعة ويعادلها (270 كيلو في الساعة).
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الفلات باد يوميا هو: 270 كيلو x 10 ساعات = 2.7 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الفلات باد شهريا هو: 2.7 x 25 ساعات = 68 طن.
- (متوسط انتاج آلة الفلات باد شهريا هو 68 طن – 10 ساعات تشغيل متواصل)

6- آلة الروتارى:

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية هو 50 كرتونة في الدقيقة أى 3000 كرتونة في الساعة ويعادلها (1.35 طن في الساعة).
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الروتارى في اليوم هو: 1.35 طن x 10 ساعات = 13.5 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الروتارى في الشهر = 13.5 طن x 25 يوم = 337 طن.
- (متوسط انتاج آلة الروتارى شهريا هو 337 طن – 10 ساعات تشغيل متواصل)

7- آلة الدبوس (اوتوماتيك):

من حيث الانتاج:

- متوسط الطاقة الانتاجية هو 13 كرتونة في الدقيقة أى 780 كرتونة في الساعة ويعادلها (351 كيلو في الساعة).
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الدبوس يوميا هو: 351 كيلو x 10 ساعات = 3.5 طن.
 - متوسط الطاقة الانتاجية لآلة الدبوس شهريا هو: 3.5 طن x 25 ساعات = 87 طن.
- (متوسط انتاج آلة الدبوس شهريا هو 87 طن – 10 ساعات تشغيل متواصل)

8- آلة كبس الهالك:

- تعريفها: هي آلة تستخدم في كبس الهالك الناتج عن صناعة الكرتون

9- ماكينة تغليف اوتوماتيكية

10- عدد 5 آلات تخزين

11- ماكينة لصق كرتون يدوية

12- وسائل نقل ومعدات ثقيلة

13- العمالة اجمالى القوة العاملة بالقسم الصناعى والبيعي والادارى 39 فرد

14- تتعامل الشركة مع مجموعة كبيرة من العملاء والموردين المتميزين على مستوى المملكة ومن اهم عملاء الشركة ومورديها ما يلي :

أهم العملاء:

- 1- شركة سيد الخبازين (هبرفي)
- 2- شركة الزاجل للشحن
- 3- مصنع الحمد للمناديل
- 4- مصنع الجواد للبلاستيك
- 5- شركة بى ان للتجهيزات الغذائية (دار بوبيان)

أهم الموردين:

6- الشركة العربية لصناعة الورق

7- شركة ميبكو

8- شركة صن كيميكال

9- شركة مفسكو

- العمالة: اجمالي القوة العاملة بالقسم الصناعي والبيعي والاداري 39 فرد

2- شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية

- تأسست شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية (ذ.م.م) في عام 2006 برأس مال قدره، 500,000 ريال سعودي، تعمل الشركة في إنتاج ورق مناديل الوجه وورق التنشيف وورق النابكن والأنترفولد وورق الحمام الصحي، والكور الكرتوني والكاسات الورقية.
- المساهمين الحاليين في مصنع التعمير والبناء كالتالي:

الشركة الوطنية للإستهلاكية القابضة	99%
السيد خميس فرحان خلف العنزي	1 %
• ويدير شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية مدير عام الشركة السيد / مبارك علي الحمدان	

3- الشركة الوطنية البرونزية العقارية (ذ.م.م)

- تأسست الشركة الوطنية البرونزية (ذ.م.م) – شركة ذات مسئولية محدودة – بتاريخ 21 يوليو 2014 برأس مال قدره، 500,000 دينار كويتي، بموجب عقد تأسيس موثق لدى كاتب العدل تحت رقم (2125) ومسجلة بالسجل التجاري تحت رقم (354346) وبترخيص رقم (م/2360/2014) والاعراض التي تأسست من أجلها الشركة هي أيجار وإستئجار الأراضي والعقارات، بيع وشراء العقارات والأراضي.
- المساهمين الحاليين في الشركة كالتالي:

الشركة الوطنية للإستهلاكية القابضة	99%
السيد ناصر محمد العصيمي	1 %
• ويدير الشركة الوطنية البرونزية العقارية مدير عام الشركة السيد / ناصر محمد العصيمي،	

الشركات الزميلة

إن الشركة الزميلة هي التي لدى الشركة المصدرة تأثير جوهري عليها ولكنها لا تتحكم في عملياتها، تستحوذ على حصة مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر تتراوح بين 20% و50% وتحسب بطريقة حقوق الملكية، ولا تملك الشركة شركات زميلة في الوقت الراهن.

سياسة الاستثمار

وتركز سياسة الشركة الاستثمارية على توليد عوائد استثمارية جيدة دون تحمل مخاطر مادية من خلال إنشاء محفظة توفر مزيجاً من العوائد السنوية والمكاسب الرأسمالية الكبيرة عند التخارج. وسيتم تصميم محفظة الشركة أخذين بالإعتبار تقليل المخاطر من خلال الاستثمار في قطاعات متنوعة، ومناطق جغرافية موزعة، وعملات مختلفة. وستتمثل إستراتيجية " الاستهلاكية " في الاستثمار بشكل أساسي في الشركات المستقرة، وبالتالي لا تتحمل أي مخاطر إنمائية مرتبطة بالشركة وبلد الموطن.

استثمارات وموجودات بالقيمة العادلة

يتمثل الرصيد في أسهم ملكية غير مسعرة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة والمتمثلة في تملك الشركة لعدد أسهم 10,437,196 سهم من أسهم شركة الكويت واسيا القابضة ولعدد 7,549,718 سهم من أسهم شركة ديمة كابيتال للاستثمار.

أولاً: شركة الكويت واسيا القابضة

وهي شركة كويتية تأسست في 30 مايو 2005 تحت اسم الشركة الكويتية الأيرانية القابضة، وفي 17 يوليو 2006 تم التأشير بتعديل اسم الشركة الى شركة الكويت واسيا القابضة وتمثل الاعراض التي تأسست من أجلها الشركة فيما يلي:

- 1- تملك أسهم في شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
- 2- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- 3- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع، أو علامات تجارية صناعية، أو رسوم صناعية ، أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها.

نشرة الاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة

- 4- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- 5- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- وطبقاً لآخر بيانات مالية مدققة كما في 31 ديسمبر 2021 تبلغ قيمة هذا الاستثمار 981,932 د.ك.

ثانياً: شركة ديمة كابيتال للاستثمار

وهي شركة كويتية تأسست في 15 يوليو 2007 تحت اسم شركة بيع للإجارة والتمويل ش.م.ك (مقفلة) ، وكانت الشركة الاستهلاكية وبتاريخ 3 يونيو 2008 قد قامت بشراء عدد 14,286,000 سهم من اسهم شركة البلاد للاستثمار العقاري والتي تم دمجها لاحقاً مع شركة ديمة كابيتال للاستثمار وتبلغ الاسهم المملوكة للاستهلاكية في شركة ديمة كابيتال للاستثمار حالياً عدد 7,549,718 سهم ومن أهم اغراضها ما يلي :

- 1- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- 2- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- 3- تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والإقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات وكافة قطاعات العمل بالدولة.
- 4- الوساطة في عمليات التمويل والإقراض.
- 5- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للصكوك والسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- 6- التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
- 7- إنشاء وإدارة صناديق الإستثمار بكافة أنواعها لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها الاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الإستثمار أو مدير الإستثمار للصناديق الإستثمارية التاجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة
- 8- القيام بمنح التمويل للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويل ومع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
- 9- القيام بالعمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية.
- 10- تعبئة الموارد للتمويل بالاجارة وان ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز لها قبول الودائع.
- 11- إدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التاجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة (بعد موافقة بنك الكويت المركزي والجهات الأخرى المختصة)
- وطبقاً لآخر بيانات مالية مدققة كما في 31 ديسمبر 2021 تبلغ قيمة هذا الاستثمار 790,002 د.ك .

إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتأصلة في أنشطة الشركة بطريقة منظمة ومنهجية من خلال تطبيق سياسة لإدارة المخاطر. يقوم مجلس إدارة الشركة بالإشراف على أنشطة إدارة المخاطر وذلك بدعم من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. قامت الشركة مؤخراً بالتوقيع مع أحد المكاتب الإستشارية الخارجية لمساعدة وتوجيه الشركة في أعمال إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية للشركة وذلك لمساعدة الإدارة التنفيذية في التحكم في المخاطر الإجمالية للشركة وإدارتها بفعالية.

وتتضمن إدارة المخاطر دراسة وتحليل جميع أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة من أجل قياس المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى تطوير خطة لتخفيض آثار هذه المخاطر لمساعدة الشركة وشركاتها التابعة على تحقيق أهدافهم ومواصلة أعمالهم بنجاح. تعد إدارة المخاطر من الأنشطة المستمرة، والتي يقوم بها كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر ولجنة التدقيق والمكتب الإستشاري المتعاقد معه لهذا الغرض مع الإدارة التنفيذية والموظفين. وتعتمد المنهجية المتبعة في إدارة المخاطر على وضع مجموعة من الخطوات تتضمن تحديد وتحليل وتقييم والاستجابة إلى ومتابعة مصادر الخطر والأحداث التي قد يكون لها تأثير سلبي على الشركة المصدرة الأمر الذي يحقق بنجاح أهداف الشركة ويجنبها أي أحداث غير متوقعة. وفيما يلي ملخص لأهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر:

- 1- تحديد مختلف المصادر التي قد تزيد من المخاطر.
- 2- وضع أساليب وأدوات تقييم/قياس المخاطر لتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
- 3- وضع وتوثيق وصياغة المعايير والسياسات والإجراءات والطرق المنظمة لتقييم المخاطر ورقابتها.
- 4- إعداد سجلات المخاطر والاحتفاظ بها لكل نشاط من أنشطة الأعمال والتأكد من تحديد وتصنيف وإسناد المخاطر إلى مواقع المسؤولية.
- 5- إجراء مراجعات مستمرة لعمليات مراقبة المخاطر واقتراح تحسينات للنظم وتدفق المعلومات.
- 6- وضع تقارير إدارة المخاطر للاستخدام الداخلي للإدارة.
- 7- إجراء مراجعات وتحديثات دورية لسياسة المخاطر للشركة.
- 8- أن تقوم الشركة بوضع الأنظمة والإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر، وذلك كي تكون قادرة على أداء مهامها الرئيسية والمتمثلة في قياس ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة، على أن تتم هذه العملية بشكل مستمر وتتم مراجعتها بشكل دوري وتعديل الأنظمة والإجراءات عند الحاجة.
- 9- يتعين على الشركة تطوير نظم التقارير الدورية، حيث إنها تعد أحد الأدوات الهامة في عملية متابعة المخاطر، والحد من حصولها.
- 10- أن يتمتع القائمون على إدارة / مكتب / وحدة المخاطر بالاستقلالية عن طريق تبعيةهم المباشرة لمجلس الإدارة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات وذلك من أجل القيام بمهامهم على أكمل وجه دون منحهم سلطات وصلاحيات مالية.
- 11- يجب أن يتوافر لإدارة / مكتب / وحدة المخاطر الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية.
- 12- مراجعة الصفقات والتعاملات المقترح أن تقوم بها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها إلى مجلس الإدارة.

وظائف الأعمال والدعم

- 1- وضع سياسات وإجراءات وحدة الأعمال ذات الصلة لعمليات المخاطر.
- 2- مساعدة وحدة إدارة المخاطر في وضع مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالإدارة.
- 3- الحصول على معلومات إدارة المخاطر (مؤشرات المخاطر الرئيسية، ونتائج التقييم الذاتي للمخاطر، والملاحظات، والإجراءات، وخطط الحد من المخاطر الخ).
- 4- إجراء أعمال التقييم الذاتي للمخاطر، بالتشاور مع وحدة إدارة المخاطر، استناداً إلى المنهجية التي تسري على مستوى الشركة.
- 5- التأكد من الالتزام بوحدة الأعمال الخاصة وكذلك السياسات والإجراءات على مستوى الشركة.
- 6- تقديم تقارير دورية حول مؤشرات المخاطر الرئيسية لوحدة إدارة المخاطر.
- 7- تقديم كافة المعلومات ذات الصلة المطلوبة من قبل وحدة إدارة المخاطر لإجراء أنشطة إدارة المخاطر.

إدارة التدقيق الداخلي

- 1- مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر مع التحقق من مدى شموليته وكفايته.
- 2- التنسيق سواء داخلياً أو مع المستشارين الخارجيين من أجل إجراء مراجعة مستقلة لأساليب تقييم المخاطر وإطار عمل الرقابة والإبلاغ، وذلك بغرض تقييم مدى كفاية وفعالية الإجراءات الموضوعية.
- 3- مراجعة وإبداء الملاحظات بشأن مدى شمولية وكفاية تصميم الضوابط الرقابية الداخلية الموضوعية لرقابة والتقليل من المخاطر.

تقييم المخاطر

يعد تقييم المخاطر أحد المكونات الهامة بالنظام الفعال لإدارة المخاطر.

- يسمح التقييم السليم للمخاطر بفهم الشركة بشكل أفضل لحجم المخاطر وتوزيع موارد وإستراتيجيات إدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية.
- عند تقييم المخاطر تقوم الشركة بتقييم الإجراءات بما في ذلك عملياتها مقابل مجموعة من التهديدات والمخاطر المحتملة وأخذ أثرها بالاعتبار.
- ستقوم الشركة باستخدام مصفوفة رقابة المخاطر كأداة لتحديد المخاطر الكامنة والضوابط الرقابية في أنشطة أعمالها.
- سوف تكون إجراءات التقييم استشارية بطبيعتها وسوف تركز على التقييم النوعي لوضع الضوابط الرقابية الداخلية في الشركة.
- يتضمن تقييم المخاطر والضوابط الرقابية من خلال مصفوفة رقابة المخاطر ما يلي:
 - تخطيط كافة العمليات والعمليات الفرعية للإدارات ذات الصلة في الشركة.
 - تحديد المخاطر المحتملة لكل عملية فرعية.
 - تحديد الضوابط الرقابية الحالية لتخفيف/إدارة المخاطر.
- تم إدراج الشكل الذي سيتم إتباعه لغرض تقييم المخاطر من خلال مصفوفة رقابة المخاطر في الملحق 2. ستقوم وحدة إدارة المخاطر بتنفيذ إجراء مصفوفة رقابة المخاطر بحيث يشمل كافة الإدارات بشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة
- سيتم تجميع نتائج إجراء مصفوفة رقابة المخاطر لكل إدارة في تقرير مصفوفة إدارة المخاطر الذي ستتم مراجعته من قبل مدير الإدارة المعنية التي تم تنفيذ إجراء مصفوفة رقابة المخاطر بها.

التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة

- سوف يشمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة كافة الإدارات بشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة. وستقوم وحدة إدارة المخاطر بوضع خطة التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على مستوى الشركة.
- سيتم تنفيذ التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة الأولية لمختلف وحدات الأعمال والدعم من قبل وحدة إدارة المخاطر، وسيتم إجراء مراجعات لاحقة من قبل وحدات الأعمال بصورة سنوية. وقد تم إدراج مصفوفة التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة في الملحق 3.
- يعد إجراء التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة موضوعياً نظراً إلى أن مسؤولي الإجراء وفريق العمل يستندون في تقييم المخاطر على خبراتهم ومعرفتهم بالمخاطر والضوابط الرقابية. لذا سيتم تنفيذ إجراء التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة في ورشة عمل بحيث يكون لدى كل شخص مشارك في هذا الإجراء الفرصة في المساهمة برأي حول احتمالية وتأثير المخاطر التي تم التحقق منها.
- قبل تطوير مصفوفة رقابة المخاطر وورش عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ستقوم وحدة إدارة المخاطر بإجراء دورات توعية بالمخاطر للموظفين بإدارات الأعمال المعنية.
- يتضمن تقييم المخاطر والضوابط الرقابية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ما يلي:
 - سيتم استخدام مصفوفة رقابة المخاطر الخاصة بالإدارة للحصول على قائمة المخاطر والضوابط الرقابية لكافة الإجراءات الفرعية بالإدارة المعنية.
 - إجراء ورشة عمل للتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة من أجل تقييم احتمالية وأثر المخاطر المحددة لتحديد تصنيف المخاطر وكذلك تقييم تصميم وأداء الضوابط الرقابية الحالية لتحديد التصنيف الرقابي.
 - استناداً إلى تصنيف المخاطر والرقابة، يتم تحديد تصنيف المخاطر المتبقية.
 - جمع تصنيفات المخاطر المتبقية لتحديد تصنيف المخاطر المتبقية على مستوى الإجراء والإدارة/القسم.
 - وضع خطط أعمال لتقليل المخاطر المتبقية.
 - تحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ خطط الأعمال مع الجداول الزمنية المتفق عليها.

منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة

- ستقوم وحدة إدارة المخاطر بوضع مصفوفة رقابة المخاطر من خلال تحديد المخاطر الكامنة والضوابط الرقابية الحالية لكافة الإجراءات الرئيسية لكل إدارة بشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة.

المخاطر الكامنة

- يتعين توضيح المخاطر الكامنة الرئيسية مثل أحداث المخاطر المحتملة التي تعد جزء من النشاط/الوظيفة ذات الصلة والتي قد تنال من الأهداف للإدارة. على سبيل المثال، إذا كان أحد أهداف إدارة تكنولوجيا المعلومات هو التأكد من وجود شبكة/نظام لتسيير الأعمال/العمليات، فإن إدارة المخاطر الكامنة قد تعجز عن تقديم هذه الخدمات نظراً لقلة الموارد أو التخطيط الخ.
- سيتم تحديد المخاطر الكامنة من خلال إجراء يتضمن فهم أهداف الأعمال والمنتجات والعمليات والإجراءات الفرعية ذات الصلة. سوف تمثل إجراءات التشغيل القياسية نقطة البداية، ومع ذلك ستتم مراعاة الإجراءات الفعلية المتبعة والخبرة في الخسارة وبيانات الخسارة الخارجية وتقارير التدقيق والهياكل التنظيمية ومخططات الإجراءات.

الضوابط الرقابية ذات الصلة

- الضوابط الرقابية هي الأنشطة المتعلقة بتقليل أثر أو احتمالية أحداث المخاطر كما هو مبين أعلاه. تمتلك الرقابة بطبيعتها الصلاحية أو القدرة على الإدارة أو التوجيه. قد تكون الضوابط الرقابية صارمة (أي التفويض، والمطابقة، ومراجعة الإدارة، الخ) أو سلسلة (أي الاتصالات الداخلية، والمهارات والكفاءة، ورقابة الإدارة وغيرها) وقد تكون وقائية أو كشفية.
- سيتم تصنيف الضوابط الرقابية ذات الصلة على أنها وقائية أو كشفية أو كلاهما. يخضع التصنيف إلى طبيعة الرقابة. (قبل و/أو بعد) سوف تتضمن مصفوفة رقابة المخاطر أيضاً ما إذا كانت الرقابة يدوية أو تتم من خلال نظام.

تصنيفات المخاطر الكامنة

- يتضمن تصنيف/تقييم المخاطر تقييم الأثر (الأثر المتعلق بالخسارة المالية) والاحتمالية (تكرار وقوع الحدث). يستند تقييم أثر واحتمالية المخاطر إلى خبرة و/أو رأي المشاركين في اجتماع التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة في ورشة عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة التي تم عقدها للإدارة المعنية وسوف تتضمن معطيات من التدقيق الداخلي (كلما كان ذلك ممكناً).

الحوكمة

تتوافق القواعد الأساسية لحوكمة الشركات المتبعة من قبل الشركة مع متطلبات الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 ("اللائحة التنفيذية")، وفيما يلي ملخص لتلك القواعد:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة يمثل نقطة التوازن التي تعمل على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة مهام الإدارة التنفيذية للشركة ويرى مجلس إدارة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة أن مهارات وخبرات وسمات

أعضاءه تناسب مع مسؤولياتهم ونشاطات الشركة. يقدم أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات للمجلس وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر:-

- خبرة دولية وإقليمية ومحلية.
- خبرة تقنية تتعلق ببيئة الأعمال والبيئة التنظيمية والاقتصادية التي تعمل فيها الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة.
- خبرة ومعرفة بالقطاع المالي.
- خبرة ومعرفة بالقطاعين الصناعي والعقاري.

تشكيل مجلس إدارة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة

إن قرارات مجلس الإدارة تؤثر بشكل كبير على أداء الشركة وسلامة مركزها المالي ولذلك فقد حرصت الشركة على أن يكون مجلس إدارتها مكون من عدد كاف من الأعضاء يسمح لها بتشكيل العدد اللازم من اللجان المنبثقة منه في إطار متطلبات الحوكمة الرشيدة، يتألف مجلس الإدارة من 5 أعضاء بما في ذلك العضو المستقل وذلك للدورة من 2021 -

2023

نبذة عن تشكيل مجلس الإدارة الحالي، وذلك على النحو الآتي:

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)	تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر
(1) الشيخ / أحمد علي جراح الصباح	غير تنفيذي	2021/8/5
(2) السيد/ أحمد جاسم القمر	تنفيذي	2021/8/5
(3) السيد / عبد الله دبوس دبوس	غير تنفيذي - مستقل	2022/01/12
(4) السيد / مبارك علي الحمدان	غير تنفيذي	2021/8/5
(5) السيد / محمد مجبل الرشدان	غير تنفيذي/ ممثلاً عن شركة سنانكو الدولية للتجارة العامة	2022/02/01
(6) السيد / عبد الله عبد الكريم الفضلي	أمين السر	2021/08/31

اجتماعات مجلس الإدارة

يخصص مجلس الإدارة الوقت الكافي للاطلاع بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم، بما في ذلك التحضير لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس، والحرص على حضورها، فضلاً عن تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه و ساعة بدايته ونهايته بالإضافة إلى إعداد محاضر المناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت ويتم توقيعها من جميع الأعضاء وأمين السر ويتم حفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفائره والتقارير التي ترفع من المجلس والهم، مع العمل على وصول أعضاء المجلس بشكل كامل وسريع لمحاضر اجتماعات المجلس والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة، قد قام المجلس بتعيين أمين سر للمجلس من بين موظفي الشركة وتحديد مهامه وفقاً لقواعد حوكمة الشركة بما يتماشى مع المسؤوليات المكلف بها.

يتم جدولة الاجتماعات في بداية تقويم كل عام ويعقد الاجتماع كل ربع سنة على الأقل، ويتم تقديم مستندات كافية ووافية لأعضاء مجلس الإدارة لتمكينهم من تقييم الموضوعات المطالبين باتخاذ قرار بشأنها، وتشمل أهم المستندات التي يتم تقديمها لمجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات المالية الربع سنوية.
- محاضر الاجتماع السابقة لاجتماع مجلس الإدارة.
- محاضر اللجان المنبثقة عنه.
- الجوانب/ التطورات داخل كل إدارة من إدارات الشركة.
- تقارير بالمخالفات الرقابية ان وجدت.
- اي تقارير ادارية او مالية تفصيلية تحليلية للاداء والانحراف عن المخطط له بالاجيبي والسالب.

وقد تم عقد عدد 12 اجتماعات لمجلس الإدارة في عام 2021 كما هو موضح أدناه:-

نبذة عن اجتماعات مجلس إدارة الشركة

موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة.

قام أمين السر بإدراج كافة الإجراءات والقرارات بما في ذلك التصويت الذي جرى في اجتماعات مجلس الإدارة ضمن محاضر اجتماعات المجلس.

قام أمين السر بالاحتفاظ بسجل خاص بمحاضر مجلس الإدارة للعام 2021، يشمل التفاصيل التالية:

- الرقم المتسلسل للسنة التي تم فيها عقد الاجتماع
- مكان الاجتماع
- تاريخ الاجتماع
- وقت الاجتماع – (بداية الاجتماع ووقت انتهاء الاجتماع).

تم تعميم محاضر الاجتماعات على أعضاء مجلس الإدارة خلال 3 أيام تالية للاجتماعات وتمت مراجعتها وتم تدقيقها ثم تم توقيعها من الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع على حدة.

قرارات مجلس الإدارة

- تم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة بغالبية أصوات الحضور والممثلين عن الحضور. في حالة تعادل الأصوات، يكون لرئيس مجلس الإدارة الصوت المرجح.
- تم إدراج أي قرار بالتمرير ضمن محاضر الاجتماع اللاحق كما يتم مراجعة واعتماد أي محضر سابق في الاجتماع اللاحق.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

مهام مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة في الشركة يمثل نقطة التوازن التي تعمل على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة الإدارة التنفيذية للشركة حيث أن مجلس الإدارة يسعى لتحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية من خلال التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وأنها تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والعمل على ما يساهم في تعظيم الأرباح، وأن قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب دائما في مصلحة المساهمين. تجدر الإشارة إلى أن المجلس يعمل وفق ميثاق عمل معتمد يضم المسؤوليات الرئيسية فضلا عن مسؤوليات أخرى على النحو المنصوص عليه في اللوائح والقوانين المتعلقة بذلك. ومن أبرز الأعمال التي مارسها المجلس خلال عام 2021 على سبيل المثال لا الحصر:-

- مراجعة عمليات حوكمة الشركات وتقييم الإنجاز وفقا للأهداف.
- الإشراف على مراقبة ومراجعة أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التصديق على متطلبات الشركة الخاصة بالتمويل والاقتراض.
- التصديق على الميزانية السنوية والمرحلية وضمان أنه يتم قياس الأداء وفقا للميزانية وخطط العمل.
- التوصية بعمليات التملك والدمج والاستحواذ والتصفية الخاصة بالشركات العاملة إلى المساهمين للحصول على موافقتهم، عند وفي حالة اشتراط ذلك وفقا للقانون المحلي.
- النظر في القوائم المالية السنوية، والقوائم المؤقتة وإعلانات أرباح الأسهم والإخطارات إلى المساهمين وفقا لتوصية لجنة تدقيق مجلس الإدارة، واعتماداتها.
- تولي المسؤولية الأولى بشأن أنظمة إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والأنظمة المالية والتشغيلية.
- اعتماد سياسات وإجراءات داخلية حديثة للشركة ومنها (سياسة تنظيم العلاقات مع أطراف ذو علاقة، سياسة تعارض المصالح، سياسة الحماية من تسرب المعلومات (الجدار الصيني) (سياسة حفظ السجلات، سياسة التحويل الإلكتروني).
- مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات الداخلية القائمة للشركة ومنها (ميثاق لجنة التدقيق، ميثاق لجنة إدارة المخاطر، سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة، سياسة حماية حقوق المساهمين، سياسة أخلاقيات العمل وسياسة المسؤولية الاجتماعية، مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات، دليل تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان.
- ضمان تقييم متوازن لوضع المجموعة في التقارير الصادرة إلى المساهمين.
- التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة لحقوق المساهمين للأنشطة واللوائح الداخلية المعمول بها والتزام الشركة بتطبيق نظام الحوكمة.
- اعتماد الميزانيات التقديرية السنوية.
- متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق مؤشرات الأداء الموضوعية (KPI's).
- اعتماد التقارير الخاصة بالمخاطر.
- الدخول باستثمارات جديدة أو التخارج منها.
- تأسيس شركات أو التخارج منها

التغييرات في الهيكل التنظيمي

- يعكس الهيكل التنظيمي للشركة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة ولا يتم اعتماد أي صرف أو شراء أو عمليات بيع أو مخاطر إدارية أو مالية أو غيرها إلا بدورة مستندية متكاملة وتعدد التوقيعات والمصادقات وتقوم الدورة المستندية بعملية التغذية العكسية في تدفق المعلومات بين الإدارة والموظفين والعمليات والمستثمرين والمساهمين.
- كما تمت مراعاة قواعد الحوكمة في عدم تداخل المهام والمسئوليات والصلاحيات (استقلالية الإدارات واللجان عن بعضها البعض لتوفير مبدأ الشفافية والمحاسبية).
- تم تعديل في الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة بإضافة مسئول المطابقة والإلتزام إلى الهيكل وبتبعية إلى مجلس الإدارة وكذلك إضافة أمين السر وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بمحضر الاجتماع رقم 10 لسنة 2021 بتاريخ 2021/11/14، وهو آخر تعديل ولم يتم أي تعديل على الهيكل التنظيمي للشركة خلال عام 2021 م.

لجنة التدقيق :-

- تم إعادة تشكيلها بتاريخ 2021/08/31 في اجتماع مجلس الإدارة الجديد رقم (2021/07)، وتنتهي مدتها بنهاية مدة مجلس الإدارة الذي عينها.
- وقامت اللجنة بعدة إنجازات خلال العام 2021 م وسنلخص تلك الإنجازات في التالي :-
- (1) مراجعة البيانات المالية للسنة المالية 2020 للفترة المنتهية في 2020/12/31 م.
- (2) مناقشة وتحليل واعتماد تقارير إدارة التدقيق الداخلي للبيانات المالية للعام 2020 م.
- (3) قدمت اللجنة لمجلس الإدارة توصية بشأن تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين.
- (4) مناقشة ومراجعة تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- (5) مراجعة وتحليل نتائج التدقيق الداخلي للربع الرابع والآخر للعام 2020 م.
- (6) مراجعة ومناقشة واعتماد تقرير لجنة التدقيق السنوي عن العام 2020 لعرضه على الجمعية العمومية.
- (7) تعيين مكتب تدقيق لمراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي.
- (8) اعتماد مكتب مستقل للقيام بأعمال مسك الدفاتر وتسجيل المعاملات المحاسبية للشركة.
- (9) اعتماد مكتب تدقيق مستقل للقيام بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR).
- (10) مراجعة البيانات المالية للربع الأول والربع الثاني والثالث والربع الرابع للعام 2021 م.
- (11) مناقشة نتائج التدقيق الداخلي خلال الربع الأول والثاني والثالث والربع 2021 م.
- (12) مراجعة ميثاق عمل لجنة التدقيق.
- (13) التأكد من عدم تقديم المدقق الخارجي لأي سوء في خدمات التدقيق.
- (14) اعتماد خطة تدقيق داخلي 2022 م.
- (15) قامت لجنة التدقيق بتقديم محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وأعربت أيضاً عن شعورها بالارتياح حيال إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة، بالإضافة إلى أن جميع الإجراءات الضرورية قد تم اتخاذها أو يجري اتخاذها لمعالجة وتصحيح حالات الإخفاق ونقاط الضعف التي لوحظت على مدار العام.
- (16) قامت لجنة التدقيق بتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة، ويشمل ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية، كما قامت اللجنة بمراجعة نتائج عملية المراجعة التي أجريت من قبل المدققين الداخليين ومدقق الحسابات الخارجي على ضوابط الرقابة الداخلية من خلال الحصول على تقارير الملاحظات والتوصيات الجوهرية، بالإضافة إلى ردود الإدارة.
- (17) قامت لجنة التدقيق بمراجعة الافتراضات الرئيسية التي تستخدمها الشركة في إعداد القوائم المالية والتحقق من الافتراضات غير الموضوعية التي لها أثر جوهري على القوائم المالية والتقارير المالية كما قامت بالتركيز على العرض العادل وأسس عوامل اتخاذ القرارات المطبقة ومدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها.
- (18) قامت لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم القوائم المالية للتحقق من الأسس التي تستند إليها والتزامها بالمعايير المحاسبية ومتطلبات الجهات الرقابية بالإضافة إلى دقتها واكتمالها، قبل صدورها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتقديم التوجيه والتوصيات بشأنها.
- (19) قامت اللجنة بمراجعة واعتماد دليل التدقيق الداخلي.
- (20) قامت اللجنة بمراجعة وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة واعتمدت تقرير التدقيق الداخلي.

نبذة عن اجتماعات لجنة التدقيق :-

- نتيجة استقالة مجلس الإدارة وانتخاب مجلس إدارة جديد تم إعادة تشكيل اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضر رقم (2021/07) عن الدورة من (2021-2023).
- رئيسها وأعضاؤها وعدد الاجتماعات التي عقدها خلال العام 2021 في الجدول أدناه:-

اجتماعات لجنة التدقيق خلال عام 2021 م

اجمالي اجتماعات اللجنة هي ستة اجتماعات، خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2021. 3 اجتماعات بالأعضاء السابقين وثلاثة اجتماعات بالأعضاء الحاليين بعد انتخاب مجلس إدارة جديد وكانت الاجتماعات على هذا النحو:-

أعضاء لجنة التدقيق :-

- في كل اجتماعات اللجنة خلال العام 2021 م حضر ممثل لمكتب التدقيق الخارجي مكتب (RSM) البزيع وشركاؤه.
- اللجنة الحالية تم تعيينها بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضر رقم (2021/07) عن الدورة من (2021-2023).
 - بتاريخ 2022/02/1 استقال العضو عبد الله الايوبي من اللجنة وتم دخول العضو محمد مجبل الرشدان
 - رئيسها وأعضاؤها وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال العام 2021 في الجدول أدناه:-

لجنة المكافآت والترشيحات:-

- نتيجة استقالة مجلس الإدارة وانتخاب مجلس إدارة جديد تم إعادة تشكيل بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضر رقم (2021/07) عن الدورة من (2021-2023).

ملخص انجازات لجنة المكافآت والترشيحات خلال العام 2021:-

- (1) قامت اللجنة بمناقشة سياسة المكافآت للشركة ولم تقم باضافة او حذف علمها، بل تم اعتمادها والتأكيد عليها.
- (2) تم التأكيد على استقلالية العضو المستقل في مجلس الإدارة.
- (3) قامت اللجنة بالنظر في عدد من طلبات المرشحين للوظائف ولعضوية مجلس الإدارة
- (4) اعداد التقرير السنوي المفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أيًا كانت طبيعتها ومسماتها
- لعرضها على المساهمين في الجمعية العامة العادية للموافقة عليها.
- (5) التوصية مجلس الإدارة بعدم التعديل على سياسة المكافآت والترشيحات وكافة وثائق الحوكم المرتبطة بلجنة المكافآت ودورها في الشركة.

كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

قامت الشركة بتوفير الآليات والأدوات التي تمكن أعضاء مجلس الإدارة من خلال الجهاز التنفيذي من الحصول على البيانات المالية وأية تقارير من الإدارات المختلفة بالشركة، وذلك عبر قنوات اتصال مباشرة بين أمانة سر المجلس وأعضاء مجلس الإدارة لتوفير التقارير وموضوعات النقاش الخاصة بالاجتماعات قبل وقت كافي لمناقشتها واتخاذ القرارات السليمة بشأنها.

لجنة إدارة المخاطر:-

- نتيجة استقالة مجلس الإدارة وانتخاب مجلس إدارة جديد تم إعادة تشكيل بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضر رقم (2021/07) عن الدورة من (2021-2023).

ملخص انجازات لجنة المخاطر خلال العام 2021:-

- (1) تمت مراجعة العام 2021 وتقارير المخاطر عن الربع الأخير للعام 2020 م.
- (2) توصية مجلس الإدارة بعدم التعديل على سياسة المخاطر في 2022.
- (3) توجيه الإدارات المالية ووحدات إدارة المخاطر في الشركات التابعة بالالتزام باصدار تقارير ربع سنوية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك الربع السنوي حتى يتسنى للجنة الاطلاع الدوري عليها.
- (4) تمت متابعة الاطلاع على تقارير المخاطر للشركة والشركات التابعة ومناقشة التقارير المالية والإدارية بغرض تقييم المخاطر خلال اجتماعاتها هذا العام 2021 م.
- (5) اعتماد مكتب السادة / جرافيقي للإستشارات الإدارية – كمكتب مستقل للقيام بأعمال وتقارير المخاطر.

نبذة عن اجتماعات لجنة إدارة المخاطر :-

اجتمعت اللجنة أربع مرات، خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2021. وفيما يلي التفاصيل الخاصة بالحضور:

القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت من 3 أعضاء من مجلس الإدارة، وقد روعي أن يكون أحد أعضائها من الأعضاء المستقلين يجب أن يكون رئيس اللجنة أحد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وقد تم اختيار الأعضاء الذين يتمتعون بخبرات مهنية مناسبة في الموارد البشرية والإدارة بما يتوافق مع طبيعة عمل المجموعة الاستثمارية وذلك لممارسة كافة الاعمال الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة الجدد والإدارة التنفيذية.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

إن سلامة البيانات المالية للشركة تعد أحد المؤشرات الهامة على نزاهة ومصداقية المجموعة في عرض مركزها المالي، وبالتالي تزيد من ثقة المستثمرين في البيانات والمعلومات التي توفرها المجموعة، وتتيح للمساهمين ممارسة حقوقهم، لذلك فإن المجموعة حريصة على سلامة ونزاهة بياناتها المالية، والإشراف والمراجعة على الحسابات والبيانات المالية للمجموعة من قبل لجنة التدقيق، والتأكد من استقلالية ونزاهة مراقب الحسابات الخارجي. تم إسناد مهمة التدقيق الداخلي للمجموعة بالكامل إلى مستشار خارجي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق.

القاعدة الخامسة: وضع نظام سليم لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

يتوافر بالمشاركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تعمل بشكل أساسي على قياس ومتابعة والحد من كافة أنواع المخاطر التي تواجه المجموعة، وذلك وفق الأنظمة والإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر، وذلك كي تكون قادرة على أداء مهامها الرئيسية والمتعلقة في قياس ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وتتم هذه العملية بشكل مستمر وتتم مراجعتها بشكل دوري ويتم تعديل الأنظمة والإجراءات عند الحاجة.

إن الرقابة الداخلية تؤدي لتحسين نزاهة ودقة البيانات المالية بالإضافة إلى حماية أصول الشركة وحقوق أصحاب المصالح. وتوفير المتطلبات الرقابية ذات الصلة. إن التدقيق الداخلي ووحدة المخاطر تعملان بشكل مناسب ومستقل وتتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على جودة ونزاهة العمليات المحاسبية والتدقيق والرقابة الداخلية والممارسات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للمجموعة بالإضافة إلى علاقة المجموعة بالمدققين الخارجيين.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

صاغت الإدارة التنفيذية ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية. ويتوافر لدى المجموعة ميثاق للسلوك المهني خاص بكل من أعضاء مجلس الإدارة وآخر للتنفيذيين والمديرين والموظفين يتضمن معايير ومحددات للسلوك المهني والقيم الأخلاقية، التي تتناول ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس والتنفيذيين والمديرين والموظفين تمام الالتزام بكافة القوانين والتعليمات، وتمثيل جميع المساهمين، والالتزام بما يحقق مصلحة المجموعة ومصلحة المساهمين ومصلحة أصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

يحرص مجلس الإدارة على وضع آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف بما يتفق مع الأحكام الواردة في القانون وأي تعليمات من الهيئة في هذا الشأن، والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها، تنقسم تلك الإفصاحات إلى ما يتعلق بأفصاحات المجموعة وكذا أفصاحات السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث يتم تحديث السجل بشكل دوري.

إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية،

توضع في سجل، على أن يكون السجل متاحاً للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي المجموعة، هذا ويحق لكافة مساهمي المجموعة الاطلاع على هذا السجل دون أي رسم أو مقابل، كما تلزم المجموعة بتحديث بيانات هذا السجل بشكل دوري بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

ينطوى الهيكل التنظيمي على وحدة تنظم شئون المستثمرين، وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، تتمتع وحدة شئون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة.

يوجد لدى المجموعة قسم مخصص على الموقع الإلكتروني للمجموعة لحكومة الشركات، بحيث يتم عرض كافة المعلومات والبيانات الحديثة.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

يكفل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حقوق المساهمين بممارسة حقوقهم الأساسية على قدر كبير من العدالة والمساواة بما يضمن المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، والحماية من انتهاك حقوقهم. وكذلك حماية أموال المساهمين من الاستخدام السيء الذي قد يحدث من قبل مديري المجموعة أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين، ويجب أن تقوم المجموعة بمعاملة جميع المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم بالتساوي ودون أي تمييز أو حجب أي من حقوق المساهمين عن أي فئة من المساهمين، أو وضع معايير من شأنها التمييز بين فئات المساهمين لإرساء هذه الحقوق، وذلك بما لا يضر بمصالح المجموعة أو يتعارض مع القانون واللوائح التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية منظمة.

يوجد لدى الشركة عقد مع الشركة الكويتية للمقاصة، حيث تقوم الشركة الكويتية للمقاصة بإنشاء سجل خاص تقيده فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، للمساهمين الحق في المجموعة الاطلاع على سجل المساهمين.

يدعو مجلس الإدارة المساهمين للاجتماع خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما اللائحة الداخلية للمجموعة. يحق لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للإنعقاد عندما تقتضي الضرورة لذلك.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

يلتزم مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية بحماية حقوق أصحاب المصالح كجزء من إطار عمل الحوكمة ، فقد تم تطوير سياسة حماية أصحاب المصالح بهدف ضمان احترام حقوق أصحاب المصالح حيث يتولى مجلس إدارة المجموعة مسؤولية وضع معايير حماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتحديثها متى كان ذلك مناسب ، بالإضافة الى ذلك يتوافر لدى المجموعة نظم أو سياسات تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ، تتضمن التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة والذي يتم بذات الشروط التي تطبقها المجموعة مع الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح دون أي تمييز أو شروط تفضيلية .

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

تولى الشركة أهمية للتدريب المستمر والتنمية والأهتمام بالجوانب التدريبية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وذلك من خلال القيام بوضع البرامج التعريفية للأعضاء المعينين حديثا من أجل ضمان تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل المجموعة وعملياتها، وتتمثل تلك البرامج في إستراتيجية المجموعة وأهدافها، الجوانب المالية والتشغيلية لكافة أنشطة المجموعة، الالتزامات القانونية والرقابية الملقة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والمجموعة .

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

- تم وضع سياسة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من حرص الشركة على تطوير الناحية المجتمعية لتنمية أعمالها واستراتيجيتها مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتحقيق نتائج نفعية للمجتمع والشركة.
- تقوم الشركة بتخصيص نسبة من الأرباح المحققة، وذلك لتوجيهها نحو الخدمات والمشاريع الاجتماعية. على أن يتناسب حجم الاستقطاعات المخصصة للمسؤولية الاجتماعية مع طبيعة وحجم نشاط الشركة والأرباح المحققة. لهذا الغرض، تخصص الشركة ميزانية سنوية للقيام بالمسؤولية الاجتماعية في حال تحقيق ربح نهاية العام. يتعين تقديم الميزانية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة إلى جانب الميزانية السنوية للشركة، وقامت الشركة بالفعل بدعم منظمات المجتمع المدني في فترات سابقة وخلال هذا العام 2021 قامت بانشطة لموظفي الشركة والشركات التابعة انشطة رياضية واجتماعية وكانت الانشطة محدودة بسبب مرض الكورونا .
- قدمت الشركة خطة للأنشطة والفعاليات من أجل تلبية التزامات المسؤولية الاجتماعية وسنعمل على وضع خطة العام 2022 لاستكمال متطلبات أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- تتأكد الشركة من أن موظفيها لديهم المعرفة الجيدة بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تتولاها الشركة بصورة مستمرة بما يساهم في رفع مستوى أداء الشركة .
- يتم تشجيع موظفي الشركة من جميع المستويات من أجل الإسهام بما لديهم من وقت وطاقة وأفكار من أجل مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- تضع الشركة مؤشرات يتم من خلالها ربط أداء الشركة بما تحققة من مسؤوليات اجتماعية على مستوى أصحاب المصالح أو فئات المجتمع الأخرى، فضلا عن مقارنة ذلك الأداء مع الشركات الأخرى ذات النشاط المشابه وبما يكفل التطوير السليم لخطة العمل الموضوعية من قبل الشركة .
- تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط عمل وأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها وفق التقارير الدورية ذات العلاقة بأنشطة الشركة .
- وضع برامج توعية للمجتمع للتعريف بمسؤولياته الاجتماعية. وذلك وفق آليات عمل واضحة على نحو يعزز من تسليط الضوء على القضايا التي تساهم الشركة اجتماعيا في تطويرها أو الارتقاء بمستواها بما يكفل المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية.

إدارة الشركة

مجلس الإدارة

يتولى إدارة شركة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ك. عامة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أشخاص تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، وتستمر عضوية المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. والمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة المجموعة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة المجموعة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الجمعية العامة.

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة أعضاء. يجتمع مجلس الإدارة ست مرات كل سنة على الأقل، ويجوز الاتفاق على المزيد من الاجتماعات. ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين. فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة للشركة ونسبة المساهمة وعدد الاسهم المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما في كما في تاريخ هذه النشرة:

الاسم	المنصب	عدد الاسهم المملوكة*	نسبة المساهمة
(1) الشيخ / أحمد علي جراح الصباح	رئيس مجلس الإدارة	3,750,000	4.17%
(2) السيد / أحمد جاسم القمر	نائب رئيس مجلس الإدارة	22,000,000	24.44%
(3) السيد / عبد الله دبوس دبوس	مجلس الإدارة	-	0.00%
(4) السيد / مبارك علي الحمدان	مجلس الإدارة	-	0.00%
(5) السيد / محمد مجبل الرشيدان	مجلس الإدارة	18,799,000	20.89%

* عدد الاسهم المملوكة المباشرة وغير المباشرة

** لا يوجد أي علاقات اسرية بين أعضاء مجلس الإدارة.

وفيما يلي نبذة عن السيرة الذاتية لكل من أعضاء مجلس الإدارة:

الشيخ / أحمد علي جراح الصباح

التعليم: جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا - بكالوريوس في إدارة الأعمال، المالية العامة.

المناصب الحالية

- رئيس مجلس الإدارة - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.)
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة الخليج للمشاريع العقارية
- المدير العام (مؤسس مشارك)

المناصب السابقة

- محلل استثمار - بنك الكويت الصناعي

السيد / أحمد جاسم القمر

التعليم: حاصل على ماجستير في الاستثمار من جامعة Exeter في المملكة المتحدة وعلى البكالوريوس في التجارة تخصص تمويل من جامعة Dalhousie في كندا.

المناصب الحالية

- نائب رئيس مجلس الإدارة - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.)
- الرئيس التنفيذي للاستثمار - شركة بوبيان للبترول وكيماويات
- رئيس مجلس الإدارة - شركة السكب الكويتية
- رئيس مجلس الإدارة - شركة اياس للتعليم
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة وربة كابيتال القابضة
- عضو مجلس الإدارة - شركة سما التعليمية
- عضو مجلس الإدارة - شركة نفائس القابضة

المناصب السابقة

- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة افاق التربوية
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي - المجموعة التعليمية القابضة
- عضو مجلس الإدارة - شركة البراق القابضة
- محلل أول للاستثمار - شركة بيت الطاقة القابضة
- مدير محافظ مالية - شركة المال للاستثمار

السيد / عبد الله ديوس الدبوس

التعليم: حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال INSEAD سنغافورة – فرنسا. وحاصل على البكالوريوس العلوم المالية من جامعة ولاية أريزونا الولايات المتحدة.

المناصب الحالية

- عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.)
- المؤسس والرئيس التنفيذي – MYFATOORAH
- المناصب السابقة
- محلل أول – خدمات استشارات المعاملات (TAS) فريق التقييم ونمذجة الأعمال ERNST & YOUNG
- عضو مجلس الإدارة – شركة ميدكوب القابضة

السيد / مبارك علي الحمدان

التعليم: جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا – بكالوريوس في إدارة الأعمال، المحاسبة. ويحمل لقب محلل مالي معتمد CFA Charterholder

المناصب الحالية

- عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.)
- الشريك المدير – شركة كيرز للاستشارات المالية
- المناصب السابقة
- مدير قسم الأبحاث – شركة ثروة للاستثمار
- وسيط مالي – شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك)
- محلل مالي – شركة النبال للاستشارات
- محلل استثمار اول – شركة بيت الطاقة

السيد / محمد مجيل الرشيدان – (ممثلا عن شركة سناتكو)

التعليم: حاصل على البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة Denver كلية Daniels للأعمال – كولورادو - الولايات المتحدة.

المناصب الحالية

- عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.) – (ممثلا عن شركة سناتكو الدولية للتجارة العامة)
- مدير مبيعات – Solutions by STC
- المناصب السابقة
- مدير عمليات الخدمات الدولية والتجوال – STC Kuwait
- المؤسس المشارك والشريك الإداري – برنامج Ooty

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الف دينار كويتي	2022*	**2021	***2020
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	0.00	0.00	0.00

الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

المعاملات التي قامت بها المجموعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

مستحق من طرف ذات صلة	أخرى	2021	2020	2019
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية ذ.م.م.	-	-	480	5,000

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

مزايا أفراد الإدارة العليا	2021	2020	2019
مزايا قصيرة الأجل	72,186	236,986	109,974
مزايا مكافأة نهاية الخدمة	15,294	137,082	6,923
اجمالي المزايا	87,480	374,068	116,897

الإدارة التنفيذية

- يتولى إدارة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.ع) فريق إداري مسؤول عن الإشراف اليومي والمراقبة لأعمال المجموعة القابضة وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام بتنفيذ استراتيجية الشركة والتحكم بالمخاطر واستقلالية الوظائف. كما تقوم الإدارة التنفيذية بأداء مهام عديدة منها مراجعة وبحث أي أفكار أو مقترحات لمجلس الإدارة، تنفيذ كافة سياسات وأنظمة الشركة الداخلية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، إعداد تقارير دورية (مالية وغير مالية)، متابعة إعداد أنظمة تدقيق داخلي وإدارة المخاطر والتأكد من كفاءتها وكفايتها. تتكون الإدارة التنفيذية من كل من:

الاسم	المنصب	عدد سنوات الخبرة في الشركة	إجمالي سنوات الخبرة
السيد / أحمد جاسم القمر	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	1	16
السيد / عبدالله عبد الكريم فارس الفضلي	مساعد الرئيس التنفيذي	1	33
السيدة / ماري جميل فهي	مدير مكتب ورئيس وحدة شئون المستثمرين	1	11

وفيما يلي إيجاز للسيرة الذاتية لكل من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية:

السيد / عبدالله عبد الكريم فارس الفضلي

التعليم: حاصل على البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت.

- حاصل على الشهادة المهنية (مدير إلتزام معتمد) CCM
- حاصل على الشهادة العالمية الاحترافية المتقدمة في الإلتزام وإدارة المخاطر من جامعة مانشستر ICM
- حاصل على الشهادة العالمية في مكافحة غسيل الأموال ACAMS
- حاصل على شهادة مسئول حوكمة الشركات المعتمد CCGO من جامعة لندن للأعمال والتمويل
- حاصل على شهادة اختصاصي إفصاح CDS

المناصب الحالية

- مساعد الرئيس التنفيذي - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك)
- مدير المطابقة والإلتزام - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك)
- أمين سر مجلس الإدارة - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك)

المناصب السابقة

- مدير الحوكمة والمطابقة والإلتزام والمدير الإداري ومسئول شئون المستثمرين ورئيس وحدة الشكاوى - شركة المال للاستثمار
- أمين سر مجلس الإدارة - شركة المال للاستثمار
- رئيس الحسابات - شركة المال للاستثمار
- أمين سر مجلس الإدارة - شركة المال القطرية القابضة
- أمين سر مجلس الإدارة - الشركة الكويتية السعودية القابضة
- رئيس الحسابات - الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية

السيدة / ماري جميل فهي

التعليم: حاصل على ليسانس -كلية الالسن (لغات وترجمة) جامعة المنيا – مصر

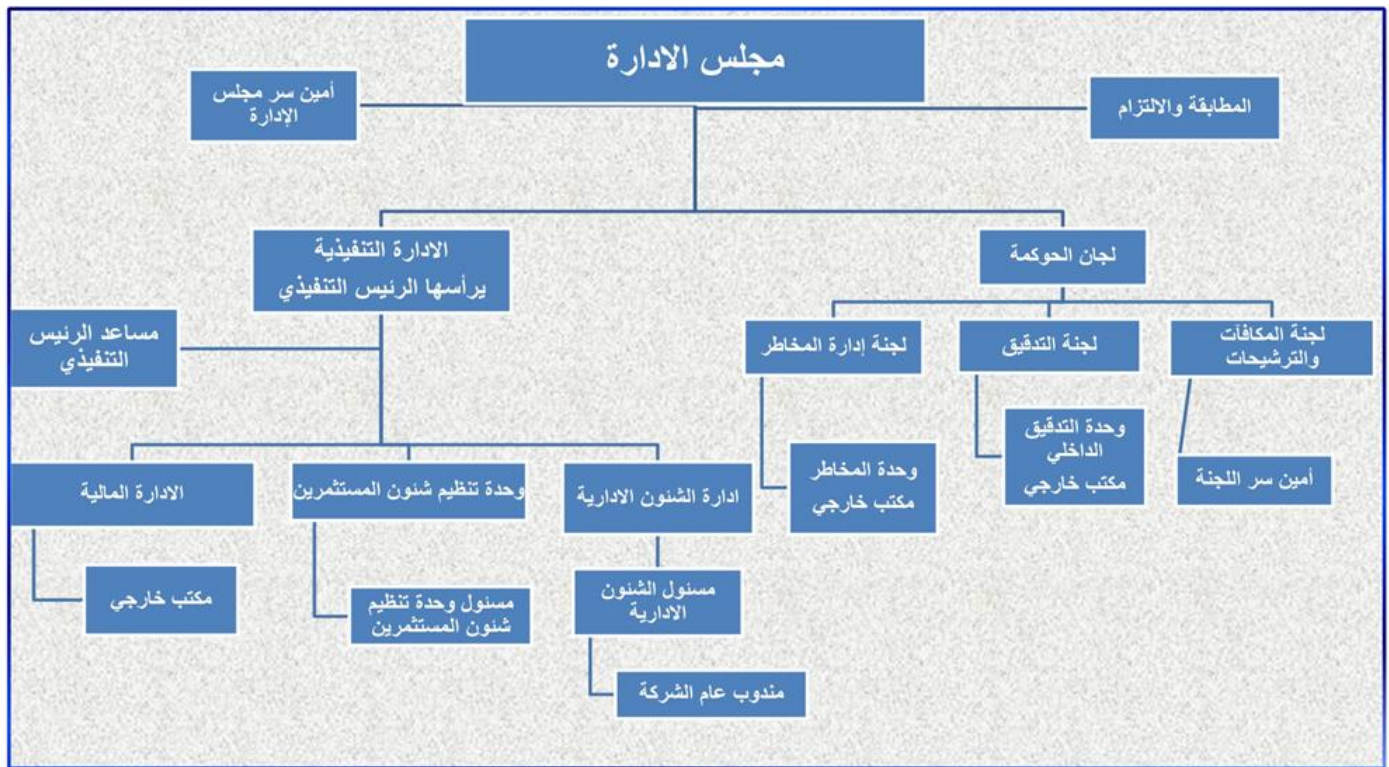
المناصب الحالية

- مدير مكتب ورئيس وحدة شئون المستثمرين - الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.ع)

المناصب السابقة

- مدير مكتب المالك (شركة الصالحية العقارية) – الشركة الاحمدية للمقاولات والتجارة (مشروع العاصمة)
- مدرسة – مدرسة كاييتال (مصر)
- خدمة عملاء – Vodafone Egypt
- مدير مكتب – شركة امبليفون الشرق الأوسط (مصر)

الهيكل التنظيمي للشركة



رأس مال الشركة وهيكل التمويل

تأكيد رأس المال المدفوع

تؤكد الشركة كما في 31 ديسمبر 2021 بأن رأس مال الشركة المدفوع يبلغ 9,000,000 دينار كويتي موزع على 90,000,000 سهم بقيمة إسمية لكل سهم قدرها 100 فلس

عدد وتفاصيل أي عمليات إصدار لاوراق مالية:

فيما يلي بيان بالحركة على رأس مال الشركة منذ التأسيس وحتى تاريخه

م	التاريخ	البيان	رأس المال التراكمي المدفوع د ك	حركة رأس المال بعد الزيادة / التخفيض د ك	ملاحظات
1	5/6/1996	التأسيس	1,000,000	—	بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة
2	16/05/2004	زيادة رأس المال	2,000,000	3,000,000	إصدار 20 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم - تأشير بالسجل التجاري بتاريخ 2004/7/14
3	3/12/2007	زيادة رأس المال	6,000,000	9,000,000	إصدار 60 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم - تأشير بالسجل التجاري بتاريخ 2008/1/22

توزيع الأرباح من قبل الشركة

الشركة لم توزع أية أرباح خلال الخمس سنوات السابقة

تعاملات الأطراف ذات العلاقة

لا توجد تعاملات مع الاطراف ذات العلاقة.

معلومات مالية مختارة

تم استخلاص المعلومات التالية من البيانات المالية السنوية للشركة، بالإضافة إلى البيانات المالية للفترات المرحلية ويجب أن تقرأ مع القوائم المالية الخاصة بالفترات المالية التي تضمنتها والإيضاحات المكملّة المرفقة بالقوائم المالية:

بيان المركز المالي المجموع:						
كما في 31 ديسمبر						
كما في 31 مارس						
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
الموجودات						
-	-	-	43,098	243,098	243,098	243,098
896,819	910,935	967,832	1,308,086	1,975,261	2,121,306	2,016,590
	69,262	78,649	88,419	278,586	285,000	300,000
	-	-	-	-	236,150	138,803
	-	-	-	-	2,307,740	2,307,740
			3,149,310			
1,771,934	1,771,934	2,328,019	2,597,555	2,605,542	-	-
352,219	282,552	162,306	230,399	706,012	618,271	739,988
	-	480	5,000	5,000	373,810	380,001
385,109	363,272	271,019	413,710	1,771,422	1,525,213	1,659,174
					-	1,250,000
3,728,183	3,753,742	3,941,338	1,273,771	2,015,528	1,682,417	392,231
7,201,272	7,151,697	7,749,643	9,109,348	9,600,449	9,393,005	9,427,625
المطلوبات وحقوق الملكية						
المطلوبات						
533,631	464,050	237,921	884,584	1,303,242	917,770	882,654
72,285	71,732	75,127	82,988	177,452	306,394	365,715
605,916	535,285	313,048	967,572	1,480,694	1,224,164	1,248,369
حقوق الملكية						
9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000
667,745	667,745	667,745	667,745	667,745	667,745	667,745
(8,877)	(12,830)	(14,583)	7,648	(3,331)	(3,365)	5,266
	-	-	526,444	557,410	588,376	619,342
(3,063,821)	(3,038,833)	(2,221,944)	(2,081,028)	(2,130,288)	(2,109,379)	(2,133,056)
309	330	5,377	20,967	28,219	25,464	19,959
6,595,356	6,616,412	7,436,595	8,141,776	8,119,755	8,168,841	8,179,256
7,201,272	7,151,697	7,749,643	9,109,348	9,600,449	9,393,005	9,427,625
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية						

بيان الدخل المجموع

للسنوات المنتهية في في التواريخ المذكورة

الفترة الأولى المنتهية في 31 مارس	في 31 ديسمبر						للسنة/الفترة المالية المنتهية في
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	المبيعات
295,558	975,319	1,088,467	4,980,709	5,151,491	4,118,118	3,912,357	تكلفة المبيعات
(268,642)	(973,901)	(960,734)	(3,994,404)	(4,329,568)	(3,409,101)	(3,135,325)	مجمّل الربح (الخسارة)
26,916	1,418	127,733	986,305	821,923	709,017	777,032	
(58,519)	(292,916)	(632,332)	(563,198)	(684,932)	(548,351)	(474,148)	مصاريف عمومية وإدارية
(14,839)	(77,753)	(74,173)	(358,138)	(336,481)	(286,896)	(271,761)	مصاريف بيع وتسويق
(2,676)	(14,759)	(37,010)	(112,810)	(106,182)	(99,545)	(52,376)	إستهلاك وإطفاء موجودات
-	-	(73,629)	6,980	(369)	--	(3,812)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	-	(10,511)	(23,141)	-	-	-	صافي مخصص مخزون بطيء الحركة
-	-	-	-	-	-	(709,041)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	(227,465)	-	-	(2,054)	-	خسائر انخفاض وبيع في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات
-	(17,052)	(43,098)	-	-	-	-	خسائر انخفاض قيمة الشهرة
-	-	-	37,311	332,242	62,573	75,096	شطب ديون معدومة ومخصص ائتمان
-	(524,800)	(269,536)	-	-	107,464	70,678	إيرادات توزيعات أرباح
-	-	-	-	-	16,676	23,933	صافي خسائر الإستثمارات
13,011	47,084	30,809	28,464	22,024	51,410	-	صافي حصة المجموعة من نتائج شركات زميلة
-	(215)	-	-	-	-	-	عوائد وكالات استثمار وودائع لأجل
11,098	56,757	29,964	21,108	32,783	35,384	49,726	خسائر بيع استثمار في شركة زميلة
-	-	467,955	-	-	-	-	إيرادات أخرى
-	-	-	(893)	(749)	--	(5,187)	ربح السنة من العمليات غير المستمرة
-	-	-	(357)	(300)	--	(2,383)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(25,009)	(821,936)	(711,293)	21,631	28,549	(5,732)	186,798	حصة الزكاة
(0.28)	(9.08)	(7.93)	0.20	0.29	(7.38)	2.04	(خسارة) ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	خسارة السهم الأساسية والمخففة – فلس

الفترة الأولى المنتهية في 31 مارس	في 31 ديسمبر						التدفقات النقدية للسنة/للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من العمليات التشغيلية
(38,570)	(233,394)	507,875	293,790	402,420	392,375	(445,909)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
13,011	61,027	2,416,553	37,935	58,402	(298,106)	(258,043)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
0	(7,580)	(12,053)	(212,820)	(128,174)	1,194,627	(197,193)	
(25,559)	(187,596)	1,836,327	89,483	332,648	1,288,896	(901,145)	صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل
-	-	831,240	(831,240)	463	1,290	(12,656)	نقد ونقد معادل متعلق بالعمليات غير المستمرة (إيضاح 5)
3,753,742	3,941,338	1,273,771	2,015,528	1,682,417	392,231	1,306,032	نقد ونقد معادل في بداية السنة
3,728,183	3,753,742	3,941,338	1,273,771	2,015,528	1,682,417	392,231	نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 10)

القضايا المؤثرة

الشركة ليست طرفاً في أي إجراءات حكومية أو إجراءات إدارية أو إجراءات تقاضي أو تحكيم (سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو محتملة والشركة على معرفة بها) والتي قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة بصورة جوهرية على المركز المالي للشركة وأرباحها.

العقود الرئيسية

لم تدخل الشركة في أي من العقود الرئيسية خارج النشاط الاعتيادي لها خال السنتين السابقتين على تاريخ تقديم طلب اعتماد هذه النشرة. كما لم يتم الاعتماد على أي عملاء أو موردين محددين أو على أي حقوق براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية أخرى أو تراخيص أو عقود خاصة تحظى أي منها بأهمية رئيسية في نشاط الشركة المصدرة.

عوامل المخاطر

يتعين على المستثمرين التحقق بعناية من عوامل المخاطر المبينة أدناه بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة وذلك قبل الاستثمار في الأسهم. وترى الشركة المصدرة أن العوامل التالية تمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في الأسهم، مع الإشارة إلى أن هذه المخاطر لا تعتبر شاملة، ذلك أن هناك ثمة اعتبارات أخرى بعض منها قد لا يكون معلوماً من الشركة في الوقت الحالي أو قد تعتبرها الشركة أنها غير جوهرية، والتي قد تؤثر على الاستثمار في الأسهم. كما يجب على المستثمرين المحتملين قراءة المعلومات التفصيلية المنصوص عليها في الأجزاء الأخرى من هذه النشرة وتكوين رأيهم الخاص قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

المخاطر ذات الصلة بنشاط الشركة المصدرة وعملياتها

المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية والصحية

تركز عمليات الشركة المصدرة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، فإن عمليات الشركة معرضة للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بتلك الدول والتي قد تؤثر على أداءها. كما أن الشركة المصدرة عرضة بشكل خاص للتغيرات السلبية التي تطرأ على الظروف الاقتصادية وظروف السوق في منطقة الشرق الأوسط والمناطق العاملة بها نظراً لتأثيرها على الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة وشركاتها التابعة. وفي ضوء الأحداث الجيوسياسية التي شهدتها الشرق الأوسط والعالم مؤخراً، وعدم الاستقرار في بعض الدول، وتأثير جائحة كورونا نتيجة الإغلاق خلال بعض الفترات تظل عمليات الشركة المصدرة معرضة لهذه المخاطر إن عدم الإستقرار يخلق جواً من الشك ويضعف الثقة ويزيد عوامل المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي. كما يجب أن يكون المستثمرون على دراية بأن الاستثمارات في الأسواق الناشئة تخضع لمخاطر كبيرة مقارنة بالاستثمارات في الأسواق الأكثر تقدماً، بما في ذلك في بعض حالات المخاطر القانونية والاقتصادية والسياسية المؤثرة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية مختلفة في كل دولة.

تذبذب أداء القطاع الصناعي وزيادة المنافسة

قد شهد القطاع الصناعي في المنطقة تذبذبات عدة سواء في أسعار المواد الخام أو أسعار بيع المنتج نفسه ويتأثر أداء الشركة المصدرة بتلك التذبذبات بشكل مباشر حيث يؤدي تراجع العوائد وهوامش الربح بصورة أكبر من توقعات الشركة حتى ولو لمدة قصيرة إلى تكبد الشركة للخسائر وقد يؤدي ذلك إلى خفض أو توقف تطوير مشروعاتها. كما أن العوامل الاقتصادية بشكل عام ونتائج القطاعات الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الصناعة مترتباً على ذلك:

- انخفاض المبيعات.
 - خسارة بعض أو كل العملاء بسبب المنافسة.
 - انخفاض قيمة المصنع.
 - انخفاض المشاريع الحكومية.
 - عدم القدرة على سداد التكاليف التشغيلية.
- وعليه، فإن التذبذبات المستمرة في القطاعات الصناعية والتشغيلية سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية. وتتنافس الشركات العاملة في القطاع على تقديم أفضل الأسعار. ونجاح الشركات المنافسة في جذب العملاء من خلال تقديمهم لعروض مميزة يؤدي إلى سحب العملاء المميزين وتوقفهم عن تجديد عقودهم، أو دخول شركات جديدة إلى السوق وزيادة العرض عن الطلب تؤدي إلى التأثير بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

ارتباط أداء الشركة المصدرة بأداء قطاعات أخرى والتي قد تؤثر على أداؤها

بما أن الشركة تمتلك من خلال شركاتها التابعة مصنع لانتاج الكرتون المضلع والمنتجات الأخرى المشابهة فإنه يمكن أن يتأثر بحجم الطلب، ومعظم عملاء الشركة هم من الشركات والمطاعم وشركات التغذية والتجزئة، لذلك فإن تراجع عمل هذه القطاعات أو إغلاق الكلي أو الجزئي المرتبط بالأمور الصحية يؤدي إلى تراجع في حجم أعمالهم وعلى قدرتهم على الوفاء بكافة الالتزامات المالية القائمة عليهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع أداء قطاع المطاعم أو الشركات المستخدمة لهذه المنتجات سيؤثر على قدرة الشركة على زيادة الأسعار أو ربما تطلب ذلك من الشركة خفض الأسعار للاحتفاظ بالعقود القائمة مع هذه الشركات والمطاعم وشركات التغذية والتجزئة أو الحصول على عقود جديدة لتجنب فقد عملاء جدد. لذلك، فإن تراجع هذه القطاعات أو تباطؤها في النمو بشكل عام سيؤدي إلى التأثير بشكل سلبي وجوهري على أداء الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

تخضع الشركة المصدرة إلى خطر عدم توفر السيولة بشكل دائم أو قد تتوفر السيولة مقابل تكلفة مؤثرة سلباً على أعمالها أو نتائج عملياتها

يتمثل خطر السيولة في إمكانية عدم تمكن الشركة المصدرة من الوفاء بالتزاماتها بما في ذلك التزامات التمويل عند استحقاقها. ويمكن أن يزداد هذا الخطر بسبب عدد من العوامل المحددة على المؤسسات وتشمل الإفراط بالاعتماد على مصدر معين للتمويل (بما في ذلك على سبيل المثال القروض والتسهيلات البنكية) والتغيرات في الجدارة الائتمانية أو الظواهر على نطاق السوق مثل فوضى السوق والكوارث الرئيسية. وقد يتسبب الانخفاض الشديد في إيرادات النفط في دول مجلس التعاون إلى حدوث عجز في الموازنات العامة وتباطؤ النمو، الأمر الذي أدى إلى تراجع الائتمان وانكماش السيولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك فإن عدم الاستقرار أو التقلب في أسواق المال

قد يقيد من قدرة الشركة المصدرة على إعادة تمويل مطلوباتها المستحقة أو يزيد من تكلفة هذا التمويل. وسوف يعتمد حصول الشركة على أي تمويل إضافي قد تحتاج إليه على عوامل مختلفة تشمل أوضاع السوق وتوفر الائتمان عموماً وعلى المقترضين في صناعة الخدمات المالية تحديداً والوضع المالي للشركة المصدرة والجدارة والأهلية الائتمانية لها.

يمكن أن يتأثر الوضع المالي للشركة المصدرة ونتائج عملياتها بشكل سلبي بمخاطر السوق

يمكن أن يتأثر الوضع المالي للشركة المصدرة ونتائج عملياتها بشكل سلبي بسبب مخاطر السوق التي تقع خارج نطاق سيطرتها وتشمل بدون حصر التغيرات في أسعار الموجودات سواء نتجت عن عوامل تتعلق بالاستثمار الفردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتداولة في السوق.

كما أن مخاطر السوق تتضمن المخاطر المتعلقة بمخاطر العملات والتي تنشأ عندما تدرج معاملاتها التجارية المستقبلية وموجوداتها ومطلوباتها المسجلة بعملة غير العملة الرئيسية للشركة. إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للإدارة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف. إن تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية يتعلق بصورة أساسية إلى استثمارات خارج الكويت وبالتالي ليس هناك

ضمان أن الشركة المصدرة سوف تتمكن من حماية نفسها من أي أثار سلبية في التغير في وضع السوق يمكن أن يكون له تأثير مادي على أعمالها ووضعها المالي ونتائج أعمالها وأفاقها.

تتعرض الشركة المصدرة إلى خطر انتمان العملاء، ويشكل أي نمو أو تدهور في حجم أو جودة المدينون التجاريون للمجموعة عاملاً قد يؤدي إلى زيادة في مخاطرها الائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر مالية للشركة المصدرة. إن الأدوات المالية التي تعرض الشركة إلى مخاطر الائتمان تتكون من النقد والنقد المعادل والمدين والقرض إلى طرف ذي علاقة. تحد الشركة من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالعملاء من خلال وضع قيود ائتمانية للعملاء، مراقبة الأرصدة المدينة القائمة، قصر المعاملات مع أطراف مقابلة معينة. لا يوجد تركيز جوهري للمخاطر التي تتعرض لها الشركة. كما يتم عقد استثمارات فقط مع الأطراف المتعددة وذلك للحد من تركيز المخاطر الائتمان، وبالتالي تفادي تكبد خسائر مالية من خلال الإخفاق المحتمل للأطراف المقابلة. تحد الشركة من مخاطر الائتمان لديها فيما يتعلق بالأرصدة لدى البنوك

والودائع قصيرة الأجل من خلال التعامل مع بنوك طيبة السمعة.

تتعرض الشركة المصدرة إلى عدد من المخاطر التشغيلية. وبوجه خاص، أي مشكلة في نظم تكنولوجيا المعلومات لدى الشركة المصدرة قد يكون لها تأثير جوهري سلبي على أعمالها وسمعتها.

يمكن أن تنتج المخاطر التشغيلية والخسائر بسبب الاحتيال والأخطاء من جانب الموظفين والإخفاق في توثيق المعاملات بشكل صحيح أو الحصول على تفويض داخلي صحيح والإخفاق في الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ولوائح القيام بالعمل أو العطل في الأنظمة والمعدات (وتشمل بوجه خاص أعطال تكنولوجيا المعلومات) والكوارث الطبيعية أو تعطل النظم الخارجية (على سبيل المثال لدى الأطراف المقابلة).

لقد قامت الشركة المصدرة بتنفيذ استراتيجيات ضوابط المخاطر وتخفيض الخسائر كما يتم تكريس موارد كبيرة لتطوير الإجراءات الفعالة وتدريب الموظفين ولكن يستحيل التخلص بالكامل من كل خطر تشغيلي محتمل يواجه الشركة المصدرة. ويمكن للخسائر بسبب إخفاق نظام الضوابط الداخلية بالشركة المصدرة أن تؤدي إلى تأثير سلبي على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها بالإضافة إلى التأثير السلبي على سمعتها.

المخاطر المرتبطة بارتفاع تكاليف إدارة وتشغيل وصيانة المشروعات الصناعية

تتحمل الشركة المصدرة بصورة دورية مصاريف تشغيل وصيانة المشروعات التجارية التابعة لها وذلك بغرض المحافظة على جودة الخدمة التي تقدمها الشركة لهذه المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى الحفاظ على المرافق الخاصة بالمشروعات وضمان التشغيل الأمثل. وفي حال ارتفاع هذه المصاريف التشغيلية عن المخطط له من قبل إدارة الشركة نتيجة زيادة تكاليف العمالة، وتكاليف الإصلاح والصيانة، فإنه سيكون هناك أثر سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

طبيعة الاستثمارات الصناعية وصعوبة التخارج منها

تعد الاستثمارات الصناعية المباشرة استثمارات طويلة الأجل ويصعب التخارج منها مقارنة بالاستثمارات الأخرى، وبصورة خاصة في حالات ركود الأسواق التي تعمل الشركة فيها وقد ينعكس تغير ظروف السوق بصورة سلبية على الشركة في المستقبل، الأمر الذي يزيد من صعوبة التخارج من استثمارات الشركة مما سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة وتوقعاتها ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

قد تكون سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الشركة المصدرة غير فعالة في كافة الظروف وقد تترك الشركة المصدرة معرضة لمخاطر غير محددة وغير متوقعة ليس هناك ضمان ان سياسات وإجراءات الشركة المصدرة لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية سوف تعمل بشكل كافي على التحكم في أو حماية الشركة المصدرة من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى. علاوة على ذلك، قد لا يتم تحديد بعض المخاطر بشكل صحيح

بواسطة نظم إدارة المخاطر للشركة المصدرة. وتستند بعض وسائل الشركة المصدرة لإدارة المخاطر على استخدام بيانات السوق التاريخية التي قد لا تتنبأ بشكل صحيح دائماً بالتعرض المستقبلي للمخاطر والذي قد يكون أعلى بكثير عما تشير إليه التدابير السابقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر أعلى من تلك التي تبينها البيانات التجريبية لدى الشركة المصدرة خلاف ذلك. وتعتمد وسائل إدارة المخاطر الأخرى على تقييم للمعلومات بشأن السوق التي تعمل فيها الشركة المصدرة وعملاتها والأمور الأخرى المتاحة عامة أو المعلومات التي يمكن لها الاطلاع عليها بخلاف ذلك. وقد لا تكون هذه المعلومات صحيحة وكاملة وحديثة أو تم تقييمها بشكل صحيح في كافة الأحوال. وأي خلل جوهري في إدارة الشركة المصدرة أو سياسات أو إجراءات المراقبة الداخلية الأخرى قد يعرضها إلى مخاطر كبيرة تتعلق بالانتماء والسيولة والسوق أو المخاطر التشغيلية، والذي تنتج عنه تأثير مادي سلبي على أعمالها، ووضعها المالي ونتائج أعمالها وأفاقها.

قد لا تكون نظم الامتثال الداخلية بالشركة المصدرة فعالة بكافة الظروف

تعتمد قدرة الشركة المصدرة على الامتثال بكافة اللوائح المعمول بها على احتفاظ الشركة المصدرة بنظم الامتثال والمراجعة والتقارير والإجراءات التي يقوم بها للالتزام بهذه اللوائح وقدرتها على جذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين لإدارة ومراقبة هذه النظم والإجراءات. وبالرغم من أن الشركة المصدرة تخضع إلى إشراف السلطات الرقابية بدولة الكويت، بما في ذلك أعمال الفحص المنتظمة، ويقوم بأداء عمليات مراجعة داخلية منتظمة ويستخدم مكاتب تدقيق حسابات خارجية لمراقبة ومراجعة واختبار نظم المراقبة الداخلية بها، فإن الشركة المصدرة لا يمكن أن تتأكد من هذه الأنظمة والإجراءات وفعاليتها الكاملة في كافة الظروف وبشكل خاص السلوك المتعمد من بعض الموظفين أو الاحتيال المرتكب ضد الشركة المصدرة في حالة عدم الالتزام الفعلي أو المزعوم لأي من اللوائح المعمول بها ويمكن أن تخضع الشركة المصدرة إلى التحقيقات والإجراءات القضائية والإدارية التي قد ينتج عنها غرامات كبيرة أو دعاوى مدنية بسبب الأضرار. ويمكن أن ينتج عن أي من هذه العوامل تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة المصدرة، ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها.

قد لا تتمكن الشركة المصدرة من توظيف والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والمتمرسين مما قد ينتج عنه تأثير سلبي على أعمالها وقدرتها على تنفيذ استراتيجيتها تعتمد الشركة المصدرة على جهود ومهارات وسمعة وخبرة إدارتها العليا وكذلك التعاون بينهم في مجال خبراتهم ومعلوماتهم المتعددة. ويمكن أن يؤدي خسارة كبار الموظفين إلى تأخير أو منع الشركة المصدرة من تنفيذ استراتيجياتها. كما أن الشركة المصدرة غير مؤمن عليها ضد الخسائر التي قد يتم التعرض لها في حالة خسارة أي فرد من موظفيها الرئيسيين. ويمكن أن ينتج عن أي من هذه العوامل تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة المصدرة، ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها.

تعتبر السياسات والوسائل المحاسبية لدى الشركة المصدرة حاسمة في الكيفية التي تقوم بها بالإبلاغ عن وضعها المالي ونتائج الأعمال وتتطلب من الإدارة إجراء تقييمات بشأن أمور غير مؤكدة

تعتبر السياسات والوسائل المحاسبية جوهريّة بشأن الكيفية التي تقوم بها الشركة المصدرة بتسجيل والإبلاغ عن وضعها المالي ونتائج أعمالها ويتعين على الإدارة الحكم في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات المحاسبية بحيث تلتزم بالمعايير الدولية للمحاسبة المالية.

وقد قامت الإدارة بتحديد أهم السياسات المحاسبية التي تبنتها في الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية الشركة المصدرة باعتبارها أمور هامة لما تتطلبه من تقدير الإدارة لقيمة الإيرادات المقررة وبعض الأصول والالتزامات والتعهدات والالتزامات الطارئة) يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم 2 بالبيانات المالية السنوية المدققة لعام 2020 والبيانات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

ويمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القيمة النهائية التي يتم الحصول عليها إما عند تحقيق الإيرادات أو تحمل المصروفات واسترداد الأصول أو تخفيض المطلوبات. وقد وضعت الشركة المصدرة سياسات وإجراءات المراقبة يقصد بها ضمان التحكم الجيد في التقديرات والإحكام المحاسبية الهامة لديه وتطبيقها بشكل متسق. بالإضافة لذلك، تضمن السياسات والإجراءات الرقابية عملية تغيير السياسات المحاسبية بأسلوب مناسب. ومع ذلك، ونظراً لعدم اليقين الذي يحيط بأحكام وتقديرات الشركة المصدرة بشأن هذه المواضيع، لا يمكن للشركة المصدرة ضمان أنها لن تكون

مطلوبة بإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغتها قبل فترة البيانات المالية المستقبلية.

الدعاوى القضائية والغرامات التي قد تواجهها الشركة المصدرة

أن الشركة المصدرة عرضة لمخاطر إقامة دعاوى قضائية من قبل العديد من الأطراف التي تتعامل معها وستُحمل الأحكام الصادرة ضد الشركة في هذه الدعاوى المحتملة تكاليف قضائية أو غرامات كبيرة والتي من المحتمل أن تفرض من قبل الهيئات القضائية المختصة، كل ذلك سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

حادثة تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومدى قدرة الشركة على الوفاء بكافة متطلبات الجهات الرقابية

قامت إدارة الشركة باعتماد لائحة حوكمة الشركات وفقاً للقواعد المتبعة التي تضمنتها اللائحة التنفيذية المعدلة لقانون هيئة أسواق المال بدولة الكويت، وتشمل هذه الإجراءات والقواعد تشكيل لجان المخاطر والتدقيق الداخلي والترشيحات والمكافآت، والتي تم تشكيلها خلال عام 2016 وسيعتمد نجاح الشركة في تطبيق قواعد الحوكمة على الفهم السليم لقواعد الحوكمة وأهدافها، خاصة فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة واللجان التابعة له واشتراطات الاستقلالية وممارسة كل من مجلس الإدارة واللجان التابعة له لأدوارهم ومسؤولياتهم والمبادئ المرتبطة بتعارض المصالح والأطراف ذوي العلاقة والإفصاحات الدورية. كما سيؤدي عدم التزام الشركة بتلك القواعد وكافة متطلبات الجهات الرقابية إلى تعريضها للجزاءات من قبل هيئة أسواق المال. وعليه فإن فشل الشركة في الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

المخاطر ذات الصلة بالمنطقة التي تعمل فيها الشركة

تستمر الأنظمة القانونية في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في التطور وينشأ عن ذلك بيئة غير مستقرة للاستثمار والأعمال التجارية تمر دولة الكويت والعديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي بمراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والرقابية التي تميز الدول الأكثر تطوراً. ونتيجة لذلك، قد لا يتم تطبيق تدابير الحماية الإجرائية وكذلك اللوائح الرسمية والقوانين بشكل متسق. وفي بعض الأحيان قد لا يكون من الممكن الحصول على التدابير القانونية التي يتم توفيرها بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة في الوقت المطلوب. وبما أن البيئة القانونية تظل خاضعة إلى التطوير المستمر، قد يواجه المستثمرون في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الغموض من حيث أمان استثماراتهم. كما أن أية تغييرات غير متوقعة في الأنظمة القانونية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي قد يكون لها تأثير مادي سلبي على حقوق حملة الأسهم أو الاستثمارات التي قامت بها الشركة المصدرة أو قد تقوم بها في المستقبل، وبالتالي قد يكون لذلك تأثير سلبي مادي على أعمال الشركة المصدرة، ووضعها القانوني ونتائج أعمالها وأفاقها.

الأنظمة القانونية والرقابية

قد تؤدي النظم القانونية والرقابية إلى خلق بيئة غير ملائمة بالنسبة لقطاع العقارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي في طور تطوير أجهزتها الحكومية وكذلك النظم القانونية والرقابية، إلا أنها ليست بنفس الوضع الذي تتمتع به المؤسسات الحكومية في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضعت الكويت، بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إجراءات لتعزيز المزيد من الكفاءة والفاعلية ضمن نظمها القانونية والرقابية. ومن بين تلك الإجراءات، قيام دولة الكويت ودول ضمن مجلس التعاون الخليجي بتحمل الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) (وفقاً لما حددته منظمة التجارة العالمية) وقد سنت دولة الكويت بالفعل تشريعاً لمد نطاق الملكية الأجنبية، على سبيل المثال لا الحصر. إلا أن دولة الكويت قد تشهد تغيرات في اقتصادها وسياسات حكومتها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السياسات المتعلقة باستمرار تمديد حقوق الملكية الأجنبية بموجب التزامات دولة الكويت الناشئة تجاه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة /منظمة التجارة العالمية) على نحو قد يؤثر على أعمال الشركة المصدرة.

وقد يكون للتغيرات التي تشهدها سياسة الحكومات وتفسير النصوص التشريعية والرقابية واجبة التطبيق على قطاع الصناعة في الأسواق التي تعمل بها الشركة المصدرة تأثيراً سلبياً على نشاط الشركة المصدرة وسمعتها وتكاليف أنشطتها وقدرتها على القيام باستثمارات جديدة أو تسهيل أصول حالية؛ الأمر الذي يؤثر بدوره على الوضع المالي للشركة المصدرة.

وتعمل الشركة المصدرة مباشرة أو من خلال شركات وكيانات تابعة مؤسسة في عدة نظم قانونية وتشريعية. وقد تؤثر مطالبات بإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغتها قبل فترة البيانات المالية المستقبلية التشريعات المحلية لتلك النظم على نحو سلبي على نشاط الشركة المصدرة. وقد يؤدي ذلك على سبيل المثال لا الحصر إلى زيادة المنافسة نظراً لإصدار تراخيص إضافية أو حدوث تغيرات في شروط الترخيص على نحو يؤثر على أنشطة الشركة المصدرة أو ربحيتها. كما قد تفرض على الشركة المصدرة قيود أو حدود تتعلق بالملكية أو بنطاق الأنشطة.

الإفلاس في القانون الكويتي

تساوى كافة المطالبات أو الحقوق التي يطالب بها المساهمين في الأسهم المزمع إصدارها أو من ينوب عنهم في المرتبة ودون أي تمييز مع الأسهم القائمة حالية للشركة المصدرة. وفي حالة إفلاس الشركة المصدرة، فإن أحكام الإفلاس في قانون الإفلاس الكويتي وأحكام التنفيذ على أصول الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته، قد يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الشركة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين أو رد أموال حملة الأسهم في حالة الإفلاس، وتصنف أي مطالبات لمساهمي الشركة بدرجة تالية في المرتبة للمطالبات ذات الأولوية طبقاً للقانون لصالح الدولة والجهات الحكومية والضريبة والعمالية والدائنين المرتبطين وغيرها من جميع دائني الشركة المصدرة.

كما أن الحصول على حكم إفلاس نهائي في الكويت قد يستغرق عدة سنوات. لذلك، لا يوجد ثمة تأكيد بأن المساهمين سوف يحصلون على كامل قيمة مطالباتهم أو الحصول عليها على الإطلاق في حالة إفلاس الشركة المصدرة.

القوة القاهرة

قد تحدث تغيرات غير متوقعة تعيق وفاء الشركة المصدرة بالتزاماتها فيما يتعلق بالعمليات الحالية والمخططة لها في المستقبل. وتتضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر وقوع الحوادث، أو اندلاع الحروب، أو الثورات أو أعمال الشغب أو العصيان المدني أو أحداث القضاء والقدر أو وقوع الكوارث الطبيعية والإضرابات أو النزاعات العمالية.

وليس هناك ضمان لاستمرار الأداء المالي للشركة المصدرة في المستقبل. لقد ظل الأداء المالي للشركة المصدرة منذ التأسيس يلقي الدعم من الظروف الاقتصادية القوية في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك خلال تلك الفترة على خلفية الاستقرار السياسي نسبي والارتفاع المستمر في أسعار النفط. ولا يمكن أن يكون هناك ضمان باستمرارية الأداء المالي للشركة المصدرة في المستقبل، أو أن نمو واستقرار الأسواق التي تعمل وتستثمر فيها الشركة المصدرة سوف يستمر. ونظراً للعلاقات المتداخلة بين الأسواق المالية العالمية، وجب على المستثمرين ملاحظة أن نشاط الشركة المصدرة وأدائها المالي يمكن أن يتأثر تأثيراً سلبياً بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات الأخرى ذات الصلة وذلك داخل وخارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة دول الشرق الأوسط. وفي حالة عدم تمكن الشركة المصدرة من تقديم عوائد استثمارية مرضية أو مناسبة بشكل مستمر، يمكن للعملاء الحاليين أن يقرروا تخفيض أو تصفية استثماراتهم.

وعند التعامل في الأسواق، فإن العملاء ينظرون إلى تاريخ أداء الشركة المصدرة، وذلك ضمن عوامل أخرى يأخذونها في الاعتبار. وفي حالة عدم تمكن الشركة المصدرة من تقديم الخدمات المطلوبة بالأسعار التنافسية، يمكن للعملاء الحاليين أن يقرروا إنهاء تعاقداتهم مع الشركة المصدرة. كما قد يؤثر طول فترة انخفاض الأداء التشغيلي على قدرة الشركة المصدرة على المحافظة على قاعدة العملاء الحالية وجذب عملاء جدد؛ الأمر الذي قد يؤثر على قدرة الشركة المصدرة على تحقيق أرباح. وتعتبر الشركة المصدرة معرضة لخطر سوء الإدارة، أو الغش، أو الاحتيال أو الإخفاق.

وتستمر الشركة المصدرة في تطوير نظمها وذلك استجابةً للنمو المتوقع وزيادة الدقة والتخصص في إدارة أصولها والاستثمارات المختلفة. وفي حين ترى الشركة المصدرة أنها تملك الضوابط المالية والإدارية الملائمة، إلا أن أي سوء إدارة، أو غش أو احتيال أو إخفاق في النهوض بالمسؤوليات التشغيلية للشركة المصدرة، أو الدعاية السلبية الناشئة عن تلك الأعمال، أو توجيه اتهام من أي طرف آخر لها، يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الشركة المصدرة على المحافظة على الدخل من المحفظة الائتمانية والاستثمارات المختلفة أو زيادته.

المخاطر ذات الصلة بأسهم الطرح

الاستثمار في أوراق مالية في الأسواق النامية والناشئة يتضمن بوجه عام نسبة مخاطر مرتفعة

يجب على المستثمرين في الأسواق النامية والناشئة – مثل الكويت- العلم ان هذه الأسواق تخضع إلى مخاطر أكبر من الأسواق الأكثر تطوراً، بما في ذلك مستوى أعلى للتقلب ومحدودية السيولة والتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية. بالإضافة لذلك ليس هناك ضمان أن أسواق الأوراق المالية المعرضة لخطر الأسواق النامية والناشئة – مثل الأسهم- لن تتأثر سلباً بالأحداث في مكان آخر وخاصة في الأسواق الناشئة.

وتشمل المخاطر المحددة في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يمكن أن ينتج عنها تأثير مادي سلبى على أعمال الشركة المصدرة ووضعها المالي وأفاقها ما يلي بدون حصر:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- أعمال خارجية تتعلق بالحرب والنزاعات المدنية أو العداءات أو النزاعات الأخرى.
- الاضطراب أو العنف المحلي.
- زيادة التضخم وتكلفة المعيشة.
- النظم الضريبية والقوانين الضريبية المتغيرة بما في ذلك فرض الضرائب في الأماكن الخالية من الضرائب وزيادة الضرائب في الأماكن منخفضة الضريبة.
- التدخلات الحكومية وسياسة الحماية الحكومية.
- التغييرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات الرقابية وتشمل الهياكل القانونية والقوانين الضريبية.
- الصعوبات في توظيف الموظفين وإدارة العمليات.
- النظم القانونية التي يمكن أن تجعل من الصعب على الشركة المصدرة تنفيذ حقوق ملكيتها الفكرية والتعاقدية.
- القيود على حق تحويل أو إخراج العملة أو تصدير الأصول.
- خطر أكبر للحسابات غير قابلة للتحويل وخطوات تحصيل أطول.
- تذبذب سعر الصرف.
- الصعوبات اللوجستية وصعوبات الاتصال.

لذا ينبغي على المستثمرين المحتملين ممارسة العناية الخاصة لتقييم المخاطر المعنية ويجب عليهم تحديد ما إذا كان الاستثمار في الأوراق المالية ملائم في ضوء تلك المخاطر . وعموماً، فإن الاستثمار في الأسواق النامية والناشئة مناسب أكثر للمستثمرين المتطورين الذين يتفهمون بالكامل أهمية المخاطر المعنية.

المخاطر المتعلقة بحقوق الأولوية

إن التصرف في حقوق الأولوية قد يعرض المتصرف إلى فقدان أحقيته في الاكتتاب في الأسهم التي يخول له هذا الحق الاكتتاب بها، وبالتالي قد يتعرض المتصرف بهذا الحق إذا كان من المساهمين إلى انخفاض النسبة التي كان يحوزها في رأس مال الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة قبل بداية الاكتتاب بأسهم الطرح، بالإضافة إلى ما قد يواجهه المتصرف إذا كان من المساهمين في تغير في قيمة أسهمه الحالية.

كما أنه قد يتعرض المتصرف إليه إلى مخاطر عدم إمكانية استعادة ما قام بسداده مقابل انتقال هذا الحق له وذلك في حال عدم الاكتتاب في الأسهم التي يحوز حق الأولوية عليها، كما أنه سيكون عرضه لجميع المخاطر التي قد يتعرض لها المساهمين الحاليين أو المكتتبين المبينة في أبواب هذه النشرة

المخاطر المتعلقة بجائحة كوفيد 19

إن جائحة كورونا هي أزمة إنسانية مازالت تؤثر على حياة الناس ومعيشتهم حول العالم. وقد أرغمت الاقتصادات المحلية والاقليمية على الإغلاق لفترات تمتد إلى أسابيع أو أشهر في كل مرة، مما تسبب في صدمة غير مسبوقه للأسواق المالية. وقد تسببت الإجراءات المضادة لإحتواء الفايروس وإنقاذ الأرواح بوقف الاقتصاد عن العمل. ومع رفع إجراءات الإغلاق وعودة الأعمال، فإن الشركات تواجه بيئة جديدة وغير مألوفة، تحتم عليها تقييم ومراقبة المخاطر ذات العلاقة برؤية ومصادر محدودة للمعلومات الموثوقة.

ملاتمة الاستثمار

- يتعين على كل مستثمر محتمل في الأسهم أن يحدد ملاتمة ذلك الاستثمار وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:
- أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للأسهم ومميزات ومخاطر الاستثمار في الأسهم، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
 - أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي استثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير الأسهم على محفظته الاستثمارية بصفة عامة.
 - أن يكون لديه فهم تام بشروط الاستثمار في أسهم الشركة، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
 - أن يكون قادراً بمساعدة مستشار استثمار على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

السيولة وتغير سعر الأسهم

سهم الشركة المصدرة مدرج في بورصة الكويت. قد لا يتمكن المستثمرون من بيع أسهمهم، (بما فيها أسهم الطرح)، بسعر الطرح أو بقيمة أعلى، وقد لا يتمكنون من بيعها مطلقاً، إذ أن أسعار أسهم الطرح بعد الاكتتاب قد تتأثر بعدة عوامل قد تخرج عن سيطرة الشركة المصدرة، ويشمل ذلك- دون حصر- التغيرات التي تطرأ على نتائج عمليات الشركة المصدرة، وظروف السوق، أو التغيرات التي تطرأ على الأنظمة الحكومية. على المستثمرين أن يدركوا أن قيمة الاستثمار في الأسهم، (بما في ذلك أسهم الطرح)، قد تنخفض وقد ترتفع. ويمكن أن يكون سعر السوق لأسهم الطرح متذبذباً وقد يخضع لتقلبات كبيرة بسبب التغير في جاذبية سوق أسهم الطرح للمستثمرين. وقد شهدت أسواق الأسهم، من وقت لآخر، تقلبات كبيرة في الأسعار وأحجام التداول، مما أثر على أسعار الأوراق المالية، والتي قد لا تكون ذات علاقة بأداء الشركة المصدرة أو توقعاتها. علاوة على ذلك، قد تكون نتائج عمليات الشركة المصدرة وتوقعاتها من وقت لآخر أقل من توقعات المحللين والسوق عموماً. ويمكن أن تؤدي أي من هذه الأحداث إلى انخفاض في سعر السوق للأسهم.

توزيع الأرباح

يحق لحاملي أسهم الطرح الحصول على توزيعات الأرباح المستقبلية المعلنه من الشركة المصدرة، ما عدا تلك التي تفرضها القوانين والأنظمة. ستقوم الشركة المصدرة بتوزيع الأرباح متى وجد مجلس الإدارة ذلك مناسباً. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة توزيع الأرباح قد تتغير من وقت لآخر.

انخفاض نسبة الملكية الحالية

إذا لم يقم المساهمون الحاليون بممارسة حقهم بالاكتتاب قبل آخر موعد لاستلام الطلبات ودفع كامل قيمة الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها كما هو موضح في هذه النشرة، فستنخفض نسبة ملكيتهم وقدرتهم على التصويت في الشركة المصدرة، وبالتالي ستنخفض النسبة المئوية التي تمثل حصتهم الحالية في رأس مال الشركة المصدرة بعد انتهاء الاكتتاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن المساهمين كما في تاريخ الاستحقاق الذين مارسوا حقوقهم الكاملة قد يتعرضون لانخفاض نسبة ملكيتهم حيث سيتم تدوير عدد أسهمهم إلى أقرب عدد صحيح لأسهم الطرح. ومع ذلك، سيكون هؤلاء المساهمين قادرين على الاكتتاب في أسهم إضافية، وهو الأمر الذي قد يمكنهم من المحافظة على أو زيادة نسبة ملكيتهم في الشركة المصدرة.

ضرائب على دفعات أسهم الطرح

إن تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل غير مؤكد، ومن الممكن فرض ضريبة الدخل على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. لا يمكن الجزم بإمكانية تطبيق قانون ضريبة الدخل الكويتي من عدمه على حاملي أسهم الطرح من الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك احتمال لفرض ضريبة الدخل مستقبلاً على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في حال قررت إدارة ضريبة الدخل في وزارة المالية في دولة الكويت ("إدارة الضريبة") و/أو المحاكم الكويتية أن العوائد الناتجة عن أسهم الطرح تمثل عملية استثمار في دولة الكويت («وبحسب تشكل ممارسة لنشاط تجاري في دولة الكويت لغرض تطبيق قانون ضريبة الدخل في دولة الكويت»)، حتى في حال عدم وجود أي محل إقامة لحامل أسهم الطرح في دولة الكويت أو في حال تم تأسيسه خارج دولة الكويت. لم يصدر حتى تاريخ هذه النشرة عن إدارة الضريبة أي تصريح رسمي حول تفسيرها و/أو تطبيقها للمتطلبات المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار أسهم الطرح. كما أنه لم تعرض على المحاكم في دولة الكويت والتي يكون لها قرار الفصل في هذه المسألة (أية قضية تتعلق بتطبيق ضريبة الدخل على النحو المشار إليه أعلاه، بناءً عليه، وبالرغم من عدم وجود أي سوابق لفرض إدارة الضريبة لضريبة الدخل على أرباح أسهم الطرح من غير دول مجلس التعاون الخليجي في الحالات المشار إليها أعلاه، فإنه يستحيل التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة و/أو المحاكم الكويتية لجهة تطبيق قوانين الضرائب) كما هي معرفة في القسم المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب هذه بشأن ("الضرائب") من الناحية العملية. كما أن موقف جهة تطبيق القوانين الضريبية في دولة الكويت لم يكن موحدًا بشكل عام.

في حال قررت إدارة الضريبة أو المحاكم الكويتية أن العوائد التي تسدد إلى حامل أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلقة بأسهم الطرح المملوكة منه تمثل عملية استثمار داخل دولة الكويت (وتشكل بالتالي ممارسة لنشاط تجاري في دولة الكويت لغرض تطبيق ضريبة الدخل وفقاً للقانون الكويتي)، فإن الشركة المذكورة تصبح خاضعة للضرائب في دولة الكويت بواقع 15 % على الربح الصافي واحتمالياً على الأرباح العائدة

للشركة، وكذلك وجوب التصريح وتقديم الطلبات المناسبة في هذا الخصوص (بما في ذلك وجوب تقديم الإقرار الضريبي في دولة الكويت) بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على الشركة المصدرة أن تستقطع ما يعادل 5 % من أي مبالغ تسدد مباشرة من الشركة المصدرة إلى حاملي أسهم الطرح في حالات محددة، بانتظار قيام حاملي أسهم الطرح المعني بتسوية وضعهم الضريبي.

(يرجى مراجعة فقرة حيز نسبة من المبالغ الواجب سدادها - الضرائب - في هذا الخصوص) في حين أن تطبيق أحكام قانون الضرائب الكويتي من عدمه هو غير مؤكد، فإن الشركة المصدرة لا تضمن بأن حاملي أسهم الطرح الذين هم من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لن يخضعوا لقانون ضريبة الدخل في الحالات المذكورة أعلاه. وعليه، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الرجوع إلى مستشارهم الضريبيين للوقوف على النتائج المترتبة عن تطبيق قوانين الضرائب الكويتية والبلدان الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بشراء وتملك والتداول في أسهم الطرح واستلام توزيعات الأرباح بموجب أسهم الطرح (يرجى مراجعة المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب هذه بشأن - الضرائب - في هذا الخصوص).

يمكن تطبيق ضريبة الدخل على الشركات وغيرها من الهيئات في الكويت وتطبيق ضريبة القيمة المضافة

إن الشركة المصدرة غير خاضعة حالياً لضريبة أرباح الشركات داخل الكويت. ولكن في 14 مارس 2016، وافق مجلس الوزراء الكويتي على خطة لتطبيق ضريبة دخل على الشركات بنسبة 10 % على صافي أرباح الشركات الكويتية التي يمكن تطبيقها على الشركة المصدرة، وعلى أثمان الحفظ ومديري الأصول، والشركات، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات التجارية، وشركات مشابهة أخرى مؤسسة في دول أجنبية وعلى أي شخص طبيعي يمارس الأعمال التجارية في الكويت في السنوات القادمة. لم يتم إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات حتى تاريخ هذه النشرة حيث يصدر القانون عادةً من خلال إقراره في مجلس الأمة الكويتي وتوقيعه من أمير البلاد ونشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي، في الوقت الحالي، إن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات بموجب قانون بشكلها المقترح من مجلس الوزراء أو اعتمادها ليس مؤكداً. في حال فرضت السلطات الكويتية أنظمة ضريبية جديدة على الشركة المصدرة (سواء فيما يتعلق بضريبة الشركات أو غيرها)، أو في حال أدخلت أي تغييرات أخرى على القوانين الضريبية التي تجعل القيام بأعمال تجارية في الكويت أقل جاذبية، قد يكون لذلك بالتالي أثر سلبي جسيم على الأعمال التجارية للشركة المصدرة وعلى نتائج العمليات وعلى التدفق النقدي والوضع المالي.

ينص اقتراح القانون على فرض التزام محجوز ضمان الضريبة على الدفعات إلى المؤسسات غير المقيمة. حالياً ينص اقتراح القانون على التزام محجوز ضمان الضريبة على والفوائد والأتعاب الفنية بنسبة 10 % وعلى رسوم التأمين بنسبة 5 % ولكن ليس على أرباح الأسهم. من المتوقع تطبيق دولة الكويت قانون الضريبة على القيمة المضافة في الأشهر القليلة القادمة، في حين تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من عدم تأكيد تطبيق هذه الضريبة على الخدمات المالية إلا أن التطبيق قد يسبب أثراً اقتصادياً على وضع الشركة المالي ونتائج أعمالها وأفاقها.

تغير القانون

تخضع الشروط والأحكام الخاصة بأسهم الطرح هذه للقانون الكويتي والممارسة الإدارية السارية في دولة الكويت كما في تاريخ هذه النشرة. ولا يمكن تقديم تأكيد بشأن تأثير أي تعديل محتمل على القانون الكويتي أو الممارسة الإدارية بعد تاريخ هذه النشرة، كما لا يمكن تقديم تأكيد بشأن ما إذا كان مثل ذلك التعديل أو التغيير قد يؤثر بالسلب على قدرة الشركة المصدرة على سداد توزيعات الأرباح أو الوفاء بالالتزامات الناشئة بموجب أسهم الطرح حسبما يكون الوضع.

مخاطر فرض الضرائب على أرباح الأسهم

يقضي التنويه هنا إلى أن المادة- 150 مكرراً من قانون هيئة أسواق المال قد نصت على أنه: "مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخرى المماثلة، أياً كانت الشركة المصدرة لها." ومع ذلك فإنه لا يوجد ضمان على عدم تعديل هذا النص في المستقبل وبالتالي فإن الدفعات التي تسدها الشركة المصدرة والمتعلقة بالأسهم قد تخضع للضرائب في حال تعديل النص سالف الذكر.

قد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اتحاد نقدي

هناك احتمال أن تتخلى كل من مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر عن العملات الوطنية لكل منهم لصالح عملة خليجية موحدة في المستقبل. إذا تم اعتماد عملة خليجية موحدة، فإن التقارب والتوافق اللازم للقوانين والسياسات والإجراءات سوف يحدث تغييرات كبيرة على البنية الأساسية الاقتصادية والسياسية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. حتى الآن، لم يتم الإعلان عن جدول زمني رسمي لتطوير الاتحاد النقدي ولا توجد في الوقت الحالي أي تفاصيل لتشريعات أو سياسات جديدة. ورغم ذلك، يتعين على المساهمين والمستثمرين المحتملين أن يكونوا على علم بأن التشريعات الجديدة وأي تحول ناتج في السياسات والإجراءات النقدية في الكويت قد يؤثر على قدرة الشركة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الأسهم

الضرائب

فيما يلي نبذة عامة لبعض الاعتبارات الضريبية الواجبة التطبيق في دولة الكويت والمتعلقة بأسهم الطرح. ولا يفترض أن تمثل هذه النبذة تحليلاً كاملاً لكافة الاعتبارات الضريبية المتعلقة بأسهم الطرح في دولة الكويت أو في أي دولة أخرى. وعلى المكتتبين المحتملين في أسهم الطرح الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للتأكد من النتائج المترتبة على تطبيق قوانين الضرائب السارية في دولة الكويت فيما يتعلق بشراء وتملك أسهم الطرح والتصرف فيها واستلام توزيعات الأرباح و/أو أية مبالغ أخرى قد تنتج عن أسهم الطرح. ويعتمد هذا الموجز على القانون الساري في تاريخ هذه النشرة، وهو يخضع بالتالي لأي تعديل قد يطرأ على القانون بعد ذلك التاريخ (وكذلك أي تغيير قد يطرأ على تفسيرات وممارسات إدارة ضريبة الدخل الكويتية لذلك القانون).

إن هذه النبذة عن الضرائب المطبقة في دولة الكويت تعتمد على مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة (1955 المرسوم) "كما هو معدل بموجب القانون رقم 2 لسنة 2008 تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لسنة 1955) التعديل"، واللوائح التنفيذية للتعديل ("اللوائح") وغيره من القرارات والتعاميم الوزارية ذات الصلة والصادرة عن وزارة المالية ("قوانين الضرائب") كما هي مفسرة ومطبقة من قبل إدارة الضريبة على الدخل بوزارة المالية بدولة الكويت ("إدارة الضريبة") على النحو الساري والمطبق كما في تاريخ هذه النشرة. إن أي تغييرات قد تطرأ مستقبلاً على قوانين الضرائب أو على كيفية تطبيق إدارة الضريبة لتلك القوانين بعد التاريخ المذكور، ستؤدي إلى تعديل هذه النبذة والتأثير عليها.

ضريبة الدخل

وبموجب قوانين الضرائب، تفرض ضريبة الدخل بنسبة مقطوعة تبلغ 15 % فقط من بن أمور أخرى على صافي الدخل والأرباح الرأسمالية التي تحققها الهيئة المؤسسة (والتي تفسر من قبل إدارة الضرائب على أنها تشمل أي شركات أياً كان شكلها)، بغض النظر عن مكان تأسيسها، والتي تمارس نشاطاً تجارياً في دولة الكويت. وبالرغم من ذلك، فإن إدارة الضريبة قد أعفت حتى تاريخه الهيئات المؤسسة في دولة الكويت أو أي بلد عضو في مجلس التعاون الخليجي (والتي يشار إليها في هذه النشرة بـ "الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي") من الضريبة على الدخل وفرضت الضرائب على الدخل على الهيئات المؤسسة غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي (ويشار إليها في هذه النشرة بـ "الهيئات المؤسسة من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي")، والتي تشمل منعاً للشك، المساهمين في الهيئات المؤسسة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي ولكنهم غير تابعين لهذه الدول والذين يمارسون نشاطاً تجارياً في دولة الكويت. وعليه، فإن التوضيحات المبينة فيما يلي تطبق فقط على الهيئات المؤسسة من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. وبموجب اللوائح، فإن الدخل الناتج عن استثمار الأموال داخل دولة الكويت بعمل يُدر دخلاً يعتبر أنه ناتج عن القيام بنشاط تجاري داخل دولة الكويت، ويخضع بالتالي لضريبة الدخل في دولة الكويت.

ولأغراض هذا الفصل، فإن مصطلح "هيئة مؤسسة" يشمل شركات الأشخاص من شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة أو المحاصة. ولا يتضمن مصطلح "هيئة مؤسسة" تكون خاضعة للضريبة أية شركة ذات شخصية اعتبارية تكون قد تأسست في إحدى الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي تكون مملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي فقط. وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي فقط. وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن كل من دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

رسم الطابع

طبقاً لأحكام القوانين الضريبية السارية في دولة الكويت، لا يستحق على المساهمين سداد أي رسوم طابع أو رسوم تسجيل أو ما شابه ذلك من الرسوم في دولة الكويت فيما يتعلق بإصدار الأسهم.

إسهام الشركة المصدرة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي

وفقاً للمرسوم الأميري المؤرخ في 12 ديسمبر 1976 وتعديلاته، تلزم الشركة المصدرة كغيرها من الشركات المساهمة الكويتية بسداد مساهمة سنوية بمقدار (1 % واحد بالمائة) من صافي أرباحها السنوية) بعد الاستقطاعات الخاصة بالاحتياطي القانوني للشركة) إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الزكاة

تلزم الشركة المصدرة بسداد نسبة (1 % واحد في المئة) من صافي أرباحها كزكاة طبقاً للقانون رقم 46 للعام 2006 والقرار الوزاري رقم 58 للعام 2007، وتعديلاتهما.

ضريبة دعم برنامج العمالة الوطنية

تلزم الشركة المصدرة نتيجة كونها شركة مدرجة في بورصة الكويت لأوراق المالية بسداد نسبة (2.5 % اثنين ونصف في المئة) من صافي أرباحها لبرنامج دعم العمالة الوطنية طبقاً للقانون رقم 19 للعام 2000.

الإعفاء الضريبي في قانون هيئة أسواق المال

وبالرغم مما ذكر أعلاه، فإن أحكام القانون رقم 22 لسنة 2015 الذي عدل القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ("تعديلات هيئة أسواق المال") نص على "إعفاء عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخرى المماثلة، أيًا كانت الجهة المصدرة لها من الضرائب (المادة 150 مكرر من تعديلات هيئة أسواق المال) ("الإعفاءات الضريبية")". بالرغم من عدم توافر أي تجربة حديثة لتطبيق الإعفاءات الضريبية، من الواضح من أنها تؤسس لإعفاء حامي أسهم الطرح من الضريبة. وبالرغم مما ذكر أعلاه، فإن تطبيق نظام الضرائب السائد في دولة الكويت ما زال مهماً، خاصة في ظل غياب أي تفسير أو وجود أحكام صادرة عن

إدارة الضريبة أو المحاكم الكويتية، وكذلك نظراً لعدم اعتماد إدارة الضريبة بشكل عام لوجهة نظر موحدة فيما يتعلق بفرض الضرائب في دولة الكويت. لذلك، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الأخذ في الاعتبار أن هنالك احتمال بفرض الضرائب مستقبلاً على أي شخص حامل لأسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (والتي تستوجب تقديم إقرار ضريبي لإدارة الضريبة) وذلك في حال اعتبرت هذه الأخيرة و/ أو المحاكم الكويتية أن الدخل الناتج عن أسهم الطرح يشكل عملية استثمار الأموال داخل دولة الكويت بعمل يُدر دخلاً (وبالتالي ممارسة لنشاط تجاري داخل دولة الكويت لغرض النظام الضريبي المشار إليه أعلاه)، حتى ولو لم يكن حامل أسهم الطرح مؤسساً أو متواجداً داخل دولة الكويت (أي لديه محل إقامة في دولة الكويت).

لا تطبق ضريبة الدخل على دخل الأفراد أو الأرباح الرأسمالية الواردة للأفراد.

حجز نسبة من المبالغ الواجب سدادها

وفقاً للوائح، فإنه يتوجب على أي طرف كويتي (يُشار إليه في هذه الفقرة بالمُسدد) يقوم بسداد أي مبالغ إلى طرف آخر أينما وجد (يُشار إليه في هذه الفقرة بالمُسدد إليه) أن يستقطع ما يعادل 5 % من قيمة أي مبلغ يتم سداده وذلك لحين حصول الطرف الآخر على شهادة صادرة عن إدارة الضريبة في وزارة المالية تفيد ببراءة ذمته من أي مستحقات ضريبية عليه وتوافق بموجها على تحويل المبلغ المستقطع إلى الطرف الآخر. وتتقتضي الإشارة إلى أنه لا يتوجب على الطرف الذي يقوم بسداد المبالغ تحويل المبالغ المستقطعة فوراً إلى إدارة الضريبة، بل يجب عليه الاحتفاظ بهذه المبالغ وسدادها فقط

(أ) - إلى المُسدد إليه عند تقديم هذا الأخير شهادة صادرة عن إدارة الضريبة تؤكد بأن المُسدد إليه غير خاضع للضرائب أو هو معفي منها، أو أنه لم يحقق أية أرباح أو أنه قد قام بسداد أو بضمان سداد ضرائب الدخل المتوجبة بذمته،

(ب) - إلى إدارة الضريبة بناء لطلبها في حال عدم تقديم مثل هذه الشهادة. وفقاً للتفسير الحرفي للوائح، فإنه يجب الاستقطاع من قيمة توزيعات الأرباح.

لذلك، فإنه يتوجب على الجهة المصدرة استقطاع ما يعادل 5% من أي دفعة تسدد إلى حامل الأسهم، على أن يتم إعادة المبالغ المستقطعة إلى حامل الأسهم عند تقديمه للشهادة الصادرة عن إدارة الضريبة.

ضرائب أخرى

باستثناء ما تم الإشارة إليه أعلاه، فإنه يتم سداد كافة الدفعات المتعلقة بأسهم الطرح دون استقطاع، أو خصم أو حجز لغرض أو بسبب أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية، أو رسوم حكومية من أي نوع كانت يتم فرضها أو تحصيلها أو احتجازها أو اعتمادها من قبل دولة الكويت أو نيابة عنها. لا يستحق على حاملي أسهم الطرح سداد أي رسوم طابع مالي أو رسوم تسجيل أو ما شابه ذلك من رسوم في دولة الكويت فيما يتعلق بإصدار أو تحويل أسهم الطرح.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

إن هيئة أسواق المال بدولة الكويت هي الجهة الرقابية المستولة، وفقاً لأحكام قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم 72 لسنة 2015، وتعديلاتهما، عن تنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية في دولة الكويت، وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار أسهم رأس المال.

تغيير الوضع المالي

باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة، لم يحدث أي تغيير سلبى مؤثر في الوضع المالي للشركة منذ 30 سبتمبر 2021 وهو تاريخ آخر بيانات مالية مرحلية.

مدقق الحسابات

عينت الشركة مكتب RSM الزيع وشركاهم كمحقق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

- تم تدقيق البيانات المالية للأعوام المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 د. شعيب عبد الله شعيب مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
- و 31 ديسمبر 2019 د. شعيب عبد الله شعيب مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
- و 31 ديسمبر 2020 نايف مساعد الزيع مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
- و 31 ديسمبر 2021 نايف مساعد الزيع مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
- و 31 مارس 2022 نايف مساعد الزيع مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91

إن مكتب الزيع وشركاهم RSM عضو في شبكة RSM و RSM هو الأسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة وأستشارات لها وضعها القانوني المستقل، إن شبكة RSM ليست بذاتها كياناً قانونياً مستقلاً.

قرار الجمعية العامة العادية ومجلس الإدارة الموافقات على الإصدار

سيتم إصدار أسهم رأس المال بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015، وتعديلاتهما، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية. وقد تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصرح به بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الصادر بتاريخ 9 مايو 2022 بناءً على إقتراح مجلس إدارة الشركة في إجتماعهم رقم 12-2021 المنعقد يوم الخميس الموافق 16 ديسمبر 2021.

الموافقات الرسمية

وافقت هيئة أسواق المال في دولة الكويت على زيادة رأس المال وإصدار الأسهم بموجب قرار الهيئة الصادر بتاريخ 24 فبراير 2022 كما وافقت هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب بتاريخ 00 أبريل 2022

سجل المساهمين

تحتفظ الشركة المصدرة بسجل مساهمي الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. طبقاً لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

التسوية والمقاصة

يتم قبول تسوية المعاملات التي تتم على أسهم الشركة المصدرة والمقاصة بشأن أسهم رأس المال من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.

الرقابة على الشركة

تم تأسيس الشركة المصدرة في 5 يونيو 1996 في دولة الكويت وتخضع لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وتخضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت طبقاً لأحكام القانون المذكور، كما تخضع الشركة المصدرة لرقابة هيئة أسواق المال، وبورصة الكويت بوصفها شركة مدرجة طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

معلومات عن الشركة وإدارتها

الشكل القانوني للمصدر والتشريعات التي أسس ويعمل بموجبها

تأسست الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية (الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية (سابقاً)) بتاريخ 5 سبتمبر 1996 كشركة مساهمة كويتية ومسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة تحت سجل تجاري 71953 ، وعقد تأسيس شركة مساهمة كويتية مغلقة موثق لدى وزارة العدل – إدارة التوثيق والتسجيل التجاري – في دولة الكويت تحت رقم 1025/ جلد 1 بتاريخ 5 سبتمبر 1996 والتعديلات اللاحقة على عقد التأسيس والتي كان آخرها بموجب التأشير بالسجل التجاري تحت رقم 7779 بتاريخ 22 نوفمبر 2021 لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت بناء على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 7 نوفمبر 2021 والمتعلقة بتعديل كل من المادة 5 من عقد التأسيس و 4 من النظام الأساسي وتخضع لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتخضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت طبقاً لأحكام القانون المذكور، كما تخضع الشركة المصدرة لرقابة هيئة أسواق المال، وبورصة الكويت بوصفها شركة مدرجة طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديليهما.

موجز الأحكام التي ينص عليها النظام الأساسي للمصدر:

أغراض الشركة

أغراض الشركة عند التأسيس كما يلي:

1. شراء وإدارة مصانع المنتجات الاستهلاكية لحساب الشركة أو لحساب الغير وبيع ونقل منتجاتها داخل البلاد أو خارجها وهي كما يلي:
 - تصنيع وبيع وإستيراد المنظفات والصابون والشامبو السائلة والبودرة والمواد المتعلقة بها (بعد موافقة الشئون الصناعية)
 - تصنيع وبيع وإستيراد المطهرات والمواد العازلة والمبيدات الكيماوية (بعد موافقة الشئون الصناعية)
 - تصنيع وبيع وإستيراد البطاريات والحوامض الكيماوية والمواد المتعلقة بها (بعد موافقة الشئون الصناعية)
 - تصنيع وبيع وإستيراد الصناعات البلاستيكية المستخدمة للمنتجات الاستهلاكية (بعد موافقة الشئون الصناعية)
 - تصنيع وبيع وإستيراد صناعات النايلون والكرتون والأكياس المستخدمة للمنتجات الاستهلاكية.
 2. تملك وإستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة.
 3. المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
 4. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ وصناديق مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة سواء داخل الكويت أو خارجها.
- ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

أغراض الشركة الحالية (وفقاً لآخر تعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة في 22 نوفمبر 2021) كما يلي:

- 1- تملك أسهم في شركات مساهمة كويتية أو اجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسئولية محدودة كويتية أو أجنبية أو إشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
- 2- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20 % على الأقل.
- 3- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع، أو علامات تجارية صناعية، أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لإستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها
- 4- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- 5- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- 6- استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

إدارة الشركة المصدرة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (5) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري. ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستتدل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليهم في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفاً فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة ، ويكون لهؤلاء الممثلين

ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات ، ويكون المساهم مسئولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة و دائنيه أو مساهمها. مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد.

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لإغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة، أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض والاتفاق على التحكيم وإبرام عقود الصلح ومنح التبرعات بناءً على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى المبينة بعقد التأسيس والنظام الأساسي، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناءً على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب ذلك إثنان من الأعضاء على الأقل. ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن ثلاثة ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة واتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس.

يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. ولمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائها واحداً من الغير في القيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من أوجه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

عقد التأسيس والنظام الأساسي والتعديلات على النظام الأساسي.

١٠٩٥ / جلد ١



وزارة العدل

ادارة التسجيل العقاري والتوثيق
(كاتب العدل)

صورة
طبق الأصل
١

الشركة الوطنية للصناعات الإستهلاكية

شركة مساهمة كويتية مغلقة

عقد التأسيس

إنه في يوم : الأربعاء ١٤١٧ / ١ / ١٨ هـ

الموافق : ١٩٩٦ / ٦ / ٥ م

لدي أنا : خالد أحمد حسن - الموثق بالادارة .

وبحضور كل من :-

١ (ناصر عوض منصور صالح / يعني الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم

٢٥١.٦٣.٠٠٠.٦٣

٢ (عمر عبدالله محمد / أثيوبي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم

٢٥٣.٤.١٠٠.٨٥٣

الشاهدين الحائزين لكافة الصفات المطلوبة المثبتين لشخصية الحاضرين بعد :

حضر :

أولا : شركة الصناعات الوطنية - شركة مساهمة كويتية مغلقة موثق عقد

تأسيسها برقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٦٠ / ١٢ / ٨ ويمثلها في التوقيع سعد محمد

السعد كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم ٢٤٦.٥٣٦.٠٠٠.٢١ بصفته

نائب رئيس مجلس الإدارة بموجب شهادة وزارة التجارة والصناعة رقم

١٥.٨٣ في ١٩٩٦ / ٥ / ٢٦ والمرفقة بأصل هذا العقد - طرف أول بصفته

هـامش



-٢-

ثانيا : مساعد يعقوب عبدالرحمن البعيجان كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم ٢٦٠٠٥١٥٠١٧٥٤ طرف ثاني

ثالثا : محمد جاسم حسين الشمالي كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم ٢٥٧١١٢٦٠٠٤٩٣ طرف ثالث

رابعا : عثمان أحمد عثمان السميح كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم ٢٤٠٤٢٤٠١٠١٢ طرف رابع

خامسا : صلاح عبدالوهاب محمد صالح التركيت كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم ٢٥١١١٢٣٠٠٧٩٢ طرف خامس

* * ويوقع خالد سليمان فهد المخيزم كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم ٢٤٩٠١٠٥٠١٢٢٤ عن الأطراف من الثاني وحتى الخامس بموجب توكيل رسمي خاص رقم ٤٥٦٥ جلد ٦ في ١٩٩٦/٦/١ ويقر الوكيل أن التوكيل ساري المفعول وأن موكله على قيد الحياة ويتمتعوا بكامل الأهلية .

وطلبوا وهم بكامل الأهلية للتصرف والتعاقد توثيق العقد الآتي نصه :-

مادة (١)

تعتبر المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا العقد وتؤلف من الموقعين على هذا جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية بترخيص من الحكومة الكويتية طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد .

مادة (٢)

إسم هذه الشركة هو : الشركة الوطنية للصناعات الإستهلاكية (شركة مساهمة كويتية مقفلة) .

مادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في الكويت أو في الخارج .



مادة (٤)

مدة هذه الشركة غير محددة تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية .

مادة (٥)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي ما يأتي :

١- شراء وإدارة مصانع المنتجات الإستهلاكية لحساب الشركة أو لحساب الغير وبيع ونقل منتجاتها داخل البلاد أو خارجها وهي كما يلي :

(أ) تصنيع وبيع وإستيراد المنظفات والصابون والشامبو السائلة والبودرة والمواد المتعلقة بها (بعد موافقة الشئون الصناعية) .

(ب) تصنيع وبيع وإستيراد المطهرات والمواد العازلة والمبيدات الكيماوي (بعد موافقة الشئون الصناعية) .

(ج) تصنيع وبيع وإستيراد البطاريات والحوامض الكيماوية والمواد المتعلقة بها (بعد موافقة الشئون الصناعية) .

(د) تصنيع وبيع وإستيراد الصناعات البلاستيكية المستخدمة للمنتجات الإستهلاكية (بعد موافقة الشئون الصناعية) .

(هـ) تصنيع وبيع وإستيراد صناعات النايلون والكرتون والأكياس المستخدمة للمنتجات الإستهلاكية .

٢- تملك وإستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة .

٣- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق إستثمارها في محافظ وصناديق مالية تدار عن طريق جهات متخصصة سواء داخل الكويت أو خارجها .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها .

مادة (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠٠٠.٠٠٠ د.ك (مليون دينار كويتي) موزع على عشرة ملايين سهم قيمة كل سهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية مدفوعة ٢٠ ٪ منه .





-٤-

مادة (٧)

يكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في كامل رأس مال الشركة على الوجه الآتي :

إسم المساهم	عدد الأسهم	قيمة الأسهم
١- شركة الصناعات الوطنية ش.م.ك	٩٦٠.٠٠٠	٩٦.٠٠٠
٢- مساعد يعقوب عبدالرحمن البعيجان	١٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
٣- محمد جاسم حسين الشمالي	١٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
٤- عثمان أحمد عثمان السميث	١٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
٥- صلاح عبدالوهاب محمد صالح التركيت	١٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
المجموع	١.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك

وقد قام المؤسسون بإيداع ٢٠ ٪ من كامل قيمة الأسهم التي إكتتبوا بها وقدرها (٢٠٠.٠٠٠ د.ك) مائتين ألف دينار كويتي بموجب شهادة البك الأهلي الكويتي المؤرخة في ١٩٩٦/٥/٢١ كل منهم بنسبة إكتتابه . والمبلغ الباقي من رأس المال وقدره ٨٠٠.٠٠٠ د.ك ثمانمائة ألف دينار كويتي يلتزم كل طرف بسداد حصته الباقية فيه عندما يقرر مجلس الإدارة ذلك .

مادة (٨)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي تقريبا (٥٠٠.٠٠٠ د.ك) خمسة آلاف دينار كويتي تخصم من حساب المصروفات العامة .

مادة (٩)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا بالسعي في القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس هذه الشركة ولهذا الغرض وكلوا السيد / محمد حمد السلطان منفردا في اتخاذ الإجراءات القانونية وإستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي



ترى الجهات الرسمية ضرورة إدخالها في هذا العقد أو في النظام الأساسي للشركة
المرافق له .

مادة (١٠)

حرر هذا العقد بناء على كتاب وزارة التجارة والصناعة رقم ١٥٣٦٥ بتاريخ
١٩٩٦/٥/٢٨ والمسجل بوارد قسم عقود الشركات بوزارة العدل برقم ١١٢٦ بتاريخ
١٩٩٦/٦/٣ .

الطرف الثاني بصفته

الطرف الأول بصفته

الطرف الثالث بصفته

الطرف الخامس بصفته

الطرف الرابع بصفته

الشاهد الثاني

الشاهد الأول

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوه .

أ.ع

حرر هذا العقد من أصل وثلاث نسخ وليس به شطب أو إضافة وهو يتكون
من (٥) خمس صفحات ويحتوي على (١٠) عشر مواد ومرفق بكل عقد
تأسيس نسخة من النظام الأساسي للشركة والذي يتكون من (١٢) إثني
عشر صفحة ويحتوي على (٥٢) ثلاثة وخمسون مادة وإقرار ومرفق بالأصل
مشروع العقد الصادر من وزارة التجارة وكتاب البنك وشهادات طاقات
المدنية للأطراف وصور الوكالات وكافة المستندات المطلوبة .

تصادق بمسئولية المصلحة الخارجية السعودية
 القسم الفني (في الكويت على صحة
 التوقيع والتوقيع دون مسئوليتها عن المخدرات
 الرقم: ٠٥ رجب ١٤٢٩



عن رئيس القسم الفني

State of Kuwait دولة الكويت
 وزارة الخارجية - الإدارة العامة
 تصادق على صحة وتوقيع
وزارة العمل
 28 MAY 2008
 دون أدلة مسئولية
 القسم الفني

تصادق بمسئولية المصلحة الخارجية السعودية
 القسم الفني (في الكويت على صحة
 التوقيع والتوقيع دون مسئوليتها عن المخدرات
 الرقم: ٠٥ رجب ١٤٢٩



عن رئيس القسم الفني
 القسم الفني

بسم الله الرحمن الرحيم

سجل : مكتب توثيق

العقود والشركات

الرقم المسلسل :



١٠٩٥ / جلد ١

إدارة هامش

وزارة العدل

ادارة التسجيل العقاري والتوثيق
(كاتب العدل)

الشركة الوطنية للصناعات الإستهلاكية
شركة مساهمة كويتية مقفلة
النظام الأساسي

الفصل الأول

عناصر تأسيس الشركة

مادة (١)

تأسست طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية مقفلة تسمى ' الشركة الوطنية للصناعات الإستهلاكية ' (شركة مساهمة كويتية ' مقفلة ') .

مادة (٢)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت بدولة الكويت ، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو يعين ممثلين لها في دولة الكويت أو في الخارج .

مادة (٣)

مدة هذه الشركة غير محددة ، وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية .

مادة (٤)

الأشخاص التي أسست من أجلها الشركة هي ما يأتي :
إدارة مصانع المنتجات الإستهلاكية لحساب الشركة أو لحساب الغير وبيع





ونقل منتجاتها داخل البلاد أو خارجها وهي كما يلي :

(أ) تصنيع وبيع وإستيراد المنظفات والصابون والشامبو السائلة والبودرة والمواد

المتعلقة بها (بعد موافقة الشئون الصناعية) .

(ب) تصنيع وبيع وإستيراد المطهرات والمواد العازلة والمبيدات الكيماوي (بعد موافقة

الشئون الصناعية) .

(ج) تصنيع وبيع وإستيراد البطاريات والحوامض الكيماوية والمواد المتعلقة بها (بعد

موافقة الشئون الصناعية) .

(د) تصنيع وبيع وإستيراد الصناعات البلاستيكية المستخدمة للمنتجات الإستهلاكية

(بعد موافقة الشئون الصناعية) .

(هـ) تصنيع وبيع وإستيراد صناعات النايلون والكرتون والأكياس المستخدمة للمنتجات

الإستهلاكية .

٢- تملك وإستثمار الأراضي والعقارات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة .

٣- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق إستثمارها في محافظ

وصناديق مالية تدار عن طريق جهات متخصصة سواء داخل الكويت أو خارجها .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا

شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها أن

تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها .

ب - رأس المال

مادة (٥)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠٠٠.٠٠٠ د.ك (مليون دينار كويتي) موزع على عشرة

ملايين سهم قيمة كل سهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية مدفوعة ٢٠ % منه .

مادة (٦)

أسهم الشركة إسمية لا يجوز لغير الكويتيين تملكها إلا وفقا لأحكام القانون وقرارات

الوزارية المنظمة لذلك .

مادة (٧)

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل رأس مال الشركة بأسهم يبلغ مددها



١٠.٠٠٠.٠٠٠ عشرة ملايين سهم قيمتها الإسمية مليون دينار كويتي موزعة فيما بينهم كل بنسبة إكتتابه المبينة في عقد التأسيس وقد تم دفع ٢٠ ٪ من كامل قيمة الأسهم التي إكتتبوا بها للأسهم التي إكتتبوا بها لدى البنك الأهلي الكويتي وذلك بموجب الشهادة المرفقة مع عقد التأسيس المؤرخة في ١٩٩٦/٥/٢١ .

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الإدارة ، على أن يعلن عن مواعيد الدفع قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وكل مبلغ يتأخر أدائه عن الميعاد المعين تسري عليه فائدة بسعر (٧ ٪) سبعة بالمائة سنويا لمصلحة الشركة من يوم إستحقاقه ، ويحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الأسهم المتأخرة في أداء المستحق من قيمتها لحساب المساهم المتأخر في الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته وذلك بالمزاد العلني ويستوفي من ثمن البيع الأولوية على جميع الدائنين الأقساط التي لم تسدد والنفقات ويرد الباقي للمساهم فإذا لم يكف ثمن المبيع رجعت الشركة بالباقي على المساهم في أمواله الخاصة .

مادة (٨)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيا سندات مؤقتة يثبت فيها مقدار الأسهم المكتتب بها والمبالغ المدفوعة والأقساط تقوم مقام الأسهم التي يملكها ويسلم المجلس الأسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة القسطن الأخير .

مادة (٩)

يترتب حتما على ملكية السهم قبول عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقرارات جمعياتها العمومية .

مادة (١٠)

كل سهم يخول مالكة الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة (١١)

لما كانت جميع أسهم الشركة إسمية فإن آخر مالك لها يقيد إسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم ، سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة (١٢)

لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية إذا أصدرت بأكثر من ذلك





أضيفت الحقوق إلى الإحتياطي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار . ولكل مساهم الأولوية في الإكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوما من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك .

الفصل الثاني

في إدارة الشركة

أ- مجلس الإدارة

مادة (١٣)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٥) خمسة أعضاء تعينهم شركة الصناعات الوطنية .

مادة (١٤)

مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة (١٥)

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكا بصفته الشخصية أو يكون الشخص المعنوي الذي يمثل مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها عن (٧٥٠٠ د.ك) سبعة آلاف وخمسمائة دينار كويتي أو ١٪ من رأس المال أيهما أقل ، فإذا كان العضو وقت إنتخابه لا يملك أو يمثل هذا العدد من الأسهم وجب عليه خلال شهر من انتخابه أن يكون مالكا له ، وإلا سقطت عضويته ويكون الشخص المعنوي أو الاعتباري مسؤولا عن أعمال ممثله تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها .

مادة (١٦)

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس أن يكون تاجرا في تجارة مشابهة أو منافسة لتجارة الشركة ، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصالح الشركة ما لم يكن شيء من ذلك بترخيص خاص من الجمعية العامة ، ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة للشركة ، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه ولو كان ممثلا لشخص اعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت



إليه بحكم منصبه في الحصول على فائده لنفسه أو لغيره ، كما لا يجوز له البيع أو شراء أسهم الشركة طيلة مدة عضويته في مجلس الإدارة .

مادة (١٧)

إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة ، خلفه فيه من كان حائزا لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب ، مع مراعاة أحكام المادة (١٣) من هذا النظام ، أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية ولم يوجد من تتوافر فيه الشروط ، فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لتجتمع في ميعاد شهرين من تاريخ شغل آخر مركز ، لتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة ، وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط .

مادة (١٨)

ينتخب مجلس الإدارة بالإقتراع السري رئيسا ونائبا للرئيس لمدة ثلاثة سنوات ، على أن لا تزيد على مدة عضويتهم بمجلس الإدارة ، ورئيس المجلس هو الذي يمثل الشركة لدى القضاء وأمام الغير ، وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ، ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع عنه .

مادة (١٩)

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا للإدارة أو أكثر ويحدد المجلس صلاحياتهم ومكافآتهم ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عاما للشركة أو أكثر ويحدد صلاحياتهم ورواتبهم .

مادة (٢٠)

يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بحسب الصلاحيات الممنوحة لهم من مجلس الإدارة ، أو عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض .

مادة (٢١)

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناء على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضا إذا طلب إليه إثنان من أعضائه على الأقل ، ويكون إجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في إجتماعات المجلس .





مادة (٢٢)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ، ويعد سجل خاص تثبت به محاضر جلسات مجلس الإدارة ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه .

مادة (٢٣)

إذا تخلف أحد أعضاء المجلس عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع جاز إعتباره مستقيلا بقرار من مجلس الإدارة .

مادة (٢٤)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

مادة (٢٥)

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة . ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة .

مادة (٢٦)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم .

مادة (٢٧)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن الأخطاء في الإدارة . ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية إقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة .

(ب) الجمعية العامة

مادة (٢٨)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العامة - أيا كانت صفتها - بكتب مسجلة ، أو بالتوقيع الشخصي من المساهم على ورقة الدعوة على أن تكون الدعوة قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل ، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال ويضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية .

مادة (٢٩)

في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات أو وزارة التجارة والصناعة يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال .

مادة (٣٠)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، ويجوز التوكيل في حضور الاجتماع ويمثل القصر والمحجورين الناضبون عنهم قانونا ، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله قانونا في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة .

مادة (٣١)

يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن السجل إسم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثّلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة ويعطي المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة .

مادة (٣٢)

تسري على النصاب الواجب توافره لصحة إنعقاد الجمعية العامة بصفاتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لإتخاذ القرارات ، أحكام قانون الشركات التجارية .





مادة (٣٣)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت . ويجب أن يكون التصويت سرياً في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإقالة من العضوية .

مادة (٣٤)

يجتمع المؤسسون المساهمون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية في شكل جمعية تأسيسية ويقدم المفوضون في اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة تقريراً عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيدة له وتثبت الجمعية من صحة عمليات التأسيس وموافقتها للقانون ولعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي كما تنظر فيما تقدمه وزارة التجارة والصناعة من تقارير في هذا الشأن وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات وتعلن تأسيس الشركة نهائياً .

مادة (٣٥)

تتعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة ، وللمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك ويتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠ ٪ من رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضاً إذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة .

مادة (٣٦)

تختص الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية .

مادة (٣٧)

يسقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية تقريراً يتضمن بياناً عن



سير أعمال الشركة وحالتها المادية والإقتصادية ، وميزانية الشركة وبياناً لحساب الأرباح والخسائر وبياناً عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، وأجور المراقبين وإقتراحاً بتوزيع الأرباح

مادة (٣٨)

تناقش الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية تقرير مجلس الإدارة وتقرر ما تراه في شأنه والنظر في تقرير مراقبي الحسابات وفي تقرير وزارة التجارة والصناعة إن وجد .
وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة مع مراعاة ما جاء في المادة (١٣) وتعين مراقبي الحسابات للسنة المقبلة وتحدد أتعابهم .

مادة (٣٩)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة ، أو بناء على طلب من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه .

مادة (٤٠)

المسائل الآتية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية :

- ١- تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة .
 - ٢- بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .
 - ٣- حل الشركة أو إندماجها في شركة أو هيئة أخرى .
 - ٤- تخفيض رأس مال الشركة .
- وكل تعديل في نظام الشركة لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة .

(ج) حسابات الشركة

مادة (٤١)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين ، تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

مادة (٤٢)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويستثنى





من ذلك السنة المالية الأولى للشركة ، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيا وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

مادة (٤٣)

يكون للمراقب الصلاحيات وعليه الإلتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها . وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض .

مادة (٤٤)

يقدم المراقب إلى الجمعية العامة تقريرا يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ، وما إذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه . ويكون المراقب مسؤولا عن صحة البيانات الواردة في تقريره بصفته وكيلًا عن جميع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره .

مادة (٤٥)

يقتطع من إجمالي الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لإستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين .



مادة (٤٦)

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي :

أولا : يقطع ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا الإقتطاع إذا زاد الإحتياطي الإجباري على نصف

رأس المال .

ثانيا : تقطع نسبة ٥ ٪ (خمسة بالمائة) تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الصادر بها المرسوم المؤرخ ١٢/ديسمبر/١٩٧٦ .

ثالثا : تقطع نسبة مئوية تخصص لحساب الإحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة ويوقف هذا الإقتطاع بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

رابعا : يقطع جزء من الأرباح بناء على إقتراح مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة لمواجهة الإلتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين .

خامسا : يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ ٪) خمسة بالمائة للمساهمين يحددها مجلس الإدارة وتقررها الجمعية العامة .

سادسا : يقطع بعد ما تقدم مبلغ تقرره الجمعية العامة العادية بحيث لا يزيد عن (١٠ ٪) عشرة بالمائة من الباقي من الأرباح لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

سابعا : يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على إقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال للإحتياطي العام أو مال للإستهلاك غير عاديين .

مادة (٤٧)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة .

مادة (٤٨)

يستعمل المال الإحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ولا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين وإنما يجوز إستعمله لتأمين توزيع أرباح





على المساهمين تصل إلى ٥ ٪ (خمسة بالمائة) في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد ، وإذا زاد الإحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة جاز لها أن تقرر إستعمال ما زاد على هذا الحد في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها .

مادة (٤٩)

تودع أموال الشركة النقدية لدى بنك أو عدة بنوك يحددها مجلس الإدارة ، ويحدد مجلس الإدارة الحد الأعلى من المال النقدي الذي يجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ به في صندوق الشركة .

الفصل الثالث

إنقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٥٠)

تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

مادة (٥١)

تجري تصفية أموال الشركة عند إنقضائها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية .

مادة (٥٢)

تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي .

مادة (٥٣)

إقرار

يقر المؤسسون :

أولا : بأن أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي مطابقان للنموذج المنصوص عليه في المادة (٦٩) من قانون الشركات التجارية .

ثانيا : بأنه قد اكتتبوا بجميع الأسهم وأودعوا كامل قيمتها بإسم الشركة ولحسابها في البنك الأهلي الكويتي .



ثالثاً : بأنهم قد عينوا الهيئات الإدارية اللازمة لإدارة الشركة ويتم اختيار الهيئة الإدارية الأولى للشركة في أول إجتماع للمساهمين بصفتهم جمعية تأسيسية .

الطرف الأول بصفته

الطرف الثاني بصفته

الطرف الثالث بصفته

إدارة

الطرف الرابع بصفته

الطرف الخامس بصفته

الشاهد الثاني

الشاهد الأول

أنا
(أنا)

وبما ذكر تحرر هذا النظام الأساسي بعد تلاوته على الحاضرين

لهذا القدر من التمسك

بموجبه

إدارة التوثيق

صورة طبق الأصل سجلت بسجل الطلبات

برقم ٢٠٥٩ وتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٧

الموظف المختص



تم تسجيل هذا النظام الأساسي في سجل التأسيس
بموجب القرار رقم ٢٠٥٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٧

التوقيع
مختار



الإمارات العربية المتحدة
UNITED ARAB EMIRATES
وزارة الخارجية
Ministry of Foreign Affairs
Date: 05/01/2016 11:18
No: 1600500000
رقم: 1600500000
Fee: K.W. 200
الرسوم: دينار كويتي 200
تصديق على صحة علم وتوقيع
وزارة الخارجية الكويت
دون تحمل أي مسؤولية تجاه المستفيدين
1892450



خالد بن زايد آل نهيان

State of Kuwait
الإدارة العامة للتصديق والتوقيع
وزارة الخارجية - الإدارة العامة للتصديق والتوقيع
خزائن العدة
28 MAY 2008
000610166
Kuwaiti Dinar
5 دينار كويتي
دون أدنى مسئولية
أيضا يتحقق بمسؤوليات
فقط التوقيع
شعب التسميات

خالد بن زايد آل نهيان



الإمارات العربية المتحدة
UNITED ARAB EMIRATES
وزارة الخارجية
Ministry of Foreign Affairs
Doha: 000 Office
20159111 150.00 AED
01501172823
تصديق على صحة علم وتوقيع
وزارة الخارجية الكويت
دون تحمل أي مسؤولية تجاه المستفيدين
4286004



تصديق بمفوضية المصاحبة القنصلية السعودية
القنصل القنصلي في الكويت على صحة
التوقيع والتوقيع دون مسؤولية عنها عن التسميات
الرقم:

٠٥ رجب ١٤٣٩

عن رئيس القسم القنصلي

خالد بن زايد آل نهيان



(نمونہ رقم ۶ سجل تجاری)



وزارة التجارة والصناعة

إدارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجارى

طلب تأشير في السبيل التجاري

السيد مدير إدارة التجهيز التجاري

رقم الايداع رقم القيد ٧١٩٥٣

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

أنا المرقم على هذا

أنا الموقع على هذا _____
بمقتضى: صاحب القيد / وكيل عن صاحب القيد
شركة الوطنيه للفنادق والاستعماريه

أرجو التشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في الجبل التجاري في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في

الطلب مجة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نقد و بررسی (مقدمه) به نظام اسلامی و اخلاص با خداوند -

۱- اے اداۃ مصنفہ یعنی الطاریات والی جامعہ الیکٹرانک

ج- الاستعداد في الاختيار من الخيارات المتعلقة بمكانة في العمل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية في كتابه

تَمْلِكُ وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّكَ الْعِزَّةُ لِلَّهِ الْكَبِيرِ

أَوْتَاكَ مِنْهَا لَمَن يَشَاءُ لَئِذَا دَخَلَ الْمَدِينَةَ بِطَرَفِهَا قَالَ أَفَلَا يَذَكَّرُونَ

[illegible]

سورة النحل

بيانات خزنة بقسم السجل التجارى

أودع هذا الطلب رقم _____ في الساعة _____ من هذا اليوم

وتم التأشير بالبيانات في { سجل التأشير سجل الإلغاء }

وصلت نسخة منه الى مقدم الطلب اليوم

الكون في _____ من شهر _____ سنة _____

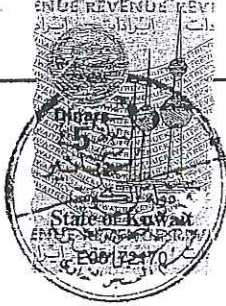


MINISTRY OF
COMMERCE & INDUSTRY
P. O. Box No. 2944



وزارة التجارة والصناعة
ص ب ٢٩٤٤

Ref.



الإشارة

Kuwait

الكويت في
إدارة التسجيل التجاري

تأشير في السجل التجاري

رقم السجل التجاري: ٧١٩٥٣

اسم التاجر ولقبه / اسم الشركة / شركة الوطنية للصناعة الإستهلاكية (ش.م.ك.) مقفلة

بموجب مذكرة من إدارة الشركات رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٤ بناء على قرار الجمعية العمومية العادية والغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥ فقد تمت الموافقة للشركة المذكورة أعلاه على التالية :
وتم التأشير بالسجل التجاري بالآتي:

إضافة بند المادة (٤) من النظام الأساسي :-

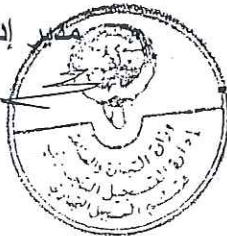
القيام بأعمال الصيانة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة

سنة ٢٠٠٢

من شهر ٨

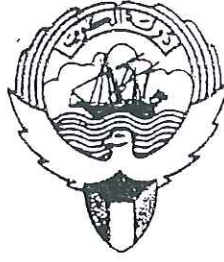
الكويت في ١٧

مدير إدارة التسجيل التجاري



بسم الله الرحمن الرحيم

MINISTRY OF
COMMERCE & INDUSTRY
P. O. Box No. 2944



وزارة التجارة والصناعة

ص ب ٢٩٤٤

Ref.



الإشارة

Kuwait

الكويت في
إدارة التسجيل التجاري

تأشير في السجل التجاري

رقم السجل التجاري: ٧١٩٥٣

اسم التاجر ولقبه/ اسم الشركة/ شركة الوطنية للصناعة للإستهلاكية (ش.م.ك.) مقفلة

بموجب مذكرة من إدارة الشركات رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٤ بناء على قرار الجمعية العمومية العادية والغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥ فقد تمت الموافقة للشركة المذكورة أعلاه على التالية :
وتم التأشير بالسجل التجاري بالآتي:

إضافة بند المادة (٤) من النظام الأساسي :-

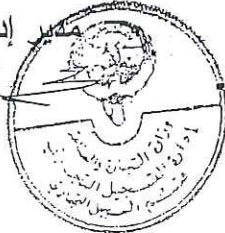
القيام بأعمال الصيانة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة

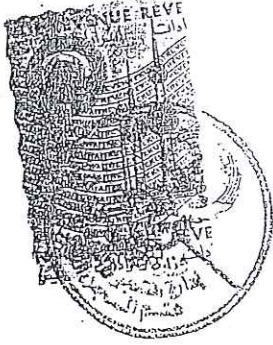
سنة ٢٠٠٢

من شهر ٨

الكويت في ١٧

مدير إدارة التسجيل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

ادارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجاري

طلب تأشير في السجل التجاري

السيد مدير ادارة التسجيل التجاري

رقم القيد

٧١٩٥٣

رقم الايداع

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية (ش.م.ك) مقفلة

أنا الموقع على هذا

بصفتي : صاحب القيد/ وكيلًا عن صاحب القيد

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات رقم ٤/٥٩٩/٢٠٠٤ بتاريخ ١٤/٧/٢٠٠٤ بناءً على الجمعية العامة الغير علانية المنعقدة بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٤ لا تمت الموافقة على ما يلي :

جري التأشير بالسجل التجاري بالآتي :-

زيادة رأس مال من ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ إلى ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك

التعديل المادة (٦) من عقد التأسيس والمادة (٥) من النظام الأساسي ليصبح كالتالي :

١١ حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠ دينار كويتي موزع على ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠ فلس

فلس

٢٠٠٤

٧

١٤

سنة

من شهر

الكويت في

بيانات خاصة بقسم السجل التجاري

أودع هذا الطلب برقم _____ في الساعة _____ من هذا اليوم

وتم التأشير بالبيانات في (سجل التأشير سجل الإلغاء)

وسلمت نسخة منه إلى مقدم الطلب اليوم

سنة

من شهر

الكويت في





وزارة التجارة والصناعة

ادارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجاري

مكتب التسجيل



طلب تأشير في السجل التجاري

السيد مدير ادارة التسجيل التجاري

٧١٩٥٣

رقم الطلب

رقم الايداع

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

أنا المولع على هذا

بصفتي : صاحب الكيد / وكلاء عن صاحب الكيد

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأتمنى أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

بموجب مذكرة صادرة من ادارة الشركات رقم ٣٣ بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٢ بناء على قرار الجمعية العادية
والغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ فقد تمت الموافقة على الآتي :

سجري التأشير بالسجل التجاري بالآتي :-
١- تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة (شركة) رأس مالها ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك (ثلاثة ملايين دينار كويتي) إلى ٩.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك (تسعة ملايين دينار كويتي) وذلك بمقدار ٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك بقيمة اسمية (١٠٠) فلس كويتي للسهم الواحد ،
تدفع نقداً وعلى دفعة واحدة تخصص لمساهمين جدد ، مع تنازل المساهمين الحاليين مقدماً عن حقهم في
الاكتتاب في هذه الزيادة ، وتفويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط لاستدعاء رأس المال
٢- تعديل المادة رقم (٥) من النظام الأساسي والمادة رقم (٦) من عقد التأسيس على النحو التالي :
"جديد رأس مال الشركة بمبلغ ٩.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك (تسعة ملايين دينار كويتي) موزعة على ٩.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
سهم قيمة كل سهم ١٠٠ فلس وجميع الاسهم نقدية "

٢٠٠٨

شهر

من

الكويت في



مدير ادارة التسجيل التجاري



وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك) قابضة

اسم الشركة ونوعها :

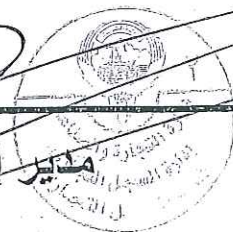
٧١٩٥٣

رقم القيد في السجل التجاري :

- تعديل نص المادة (٢١) في النظام الأساسي للشركة :-
يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ويكون اجتماع المجلس صحيحا اذا حضره نصف عدد الأعضاء على الا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس ، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس .
- تعديل نص المادة (٣٩) في النظام الأساسي للشركة :-
تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة ، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر أو من الوزارة ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.
وإذا لم يقيم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم الوزارة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة .

التاريخ : ٢٠١٣/٦/٢٣

مدير إدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها :

شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك) قابضة
رقم القيد في السجل التجاري :

٧١٩٥٣

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٣
جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :

• تعديل نص المادة (١٥) في النظام الأساسي للشركة :-

يجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الإشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ويجوز لمجموعة من المساهمين ان يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة .

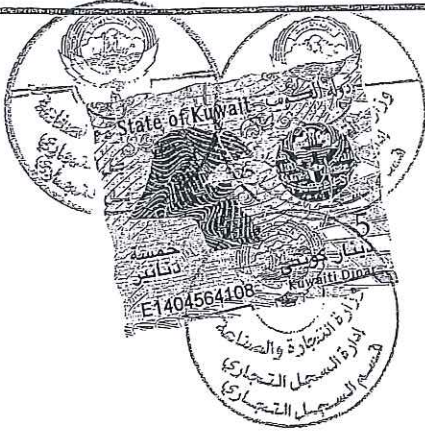
ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات .

ويكون المساهم مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودانيتها ومساهميها .

• تعديل نص المادة (١٩) في النظام الأساسي :-

يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم/ يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة، ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

مدير إدارة السجل التجاري



وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك) عامة .

رقم القيد في السجل التجاري : ٧١٩٥٣

بموجب مذكرة صادرة من ادارة الشركات المساهمة رقم ٧٦٧ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٩ بناء على

قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة ٢٠١٥/٦/٩ تمت الموافقة على مايلي :

جرى التأشير بالسجل التجاري بلآتي :

تعديل المادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي :

تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقيع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس ، وللعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع .

٢٠١٦

٣

٩

ط (أ)

مدير إدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية (ش.م.ك) مغلقة
رقم القيد في السجل التجاري : ٧١٩٥٣

- بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢٠١٢/٩/١١ بناء على الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٩ .
- فقد تمت الموافقة على ما يلي — جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :-
١. تعديل المادة (٢) من عقد التأسيس والمادة (١) من النظام الأساسي على النحو التالي :-
 - اسم هذه الشركة هو الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية القابضة (شركة مساهمة كويتية قابضة) .
 ٢. تعديل نص المادة (٥) من عقد التأسيس والمادة (٤) من النظام الأساسي لتصبح كالتالي :-
 - الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي :-
 ١. تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيتها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير
 ٢. إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن ٢٠% على الأقل .
 ٣. تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها
 ٤. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح بها وفقا للقانون .
 ٥. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة

الكويت في : ٢٠١٥/١٢/٣٠

الأصل بتوقيع
أميرة مناهي العنزي
رئيسة قسم الإحصاءات التجارية
مدير إدارة السجل التجاري
الأصل بتوقيع
أميرة مناهي العنزي
رئيسة قسم الإحصاءات التجارية



الأصل بتوقيع
أميرة مناهي العنزي
رئيسة قسم الإحصاءات التجارية



وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشير في السجل التجاري



اسم الشركة ونوعها : شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك) عامة .
رقم القيد في السجل التجاري : ٧١٩٥٣

بموجب مذكرة صادرة من ادارة الشركات المساهمة رقم ١١/٢ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٠٣ بناء على
الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة في ٢٠١٩/٠٥/١٤ تمت الموافقة على ما يلي :
جرى التأشير بالسجل التجاري بلآتي :

تعديل المادة (٥) من عقد التأسيس والمادة (٤) من النظام الأساسي للتوافق مع قانون الشركات ٢٠١٦ المادة (١٥)
بإضافة فقرة جديدة بعد الاغراض التي أسست الشركة من أجلها.

دون الاخلال بأحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ المشار اليه في شأن الأشخاص المرخص لهم بالعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يتعين على الشركة أن تتشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يعينهم اجتماع الشركاء ، وفي حالة وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي يجوز للشركة إحالة الخلاف الى هيئة الفتوى والتشريع بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية التي تعتبر المرجع النهائي في هذا الشأن.

ويجب على هيئة الرقابة الشرعية تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للشركة أو اجتماع الشركاء يشتمل على رأيها في مدى توافق أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية وما يكون لديها من ملاحظات، ويدرج هذا التقرير من الضم من التقرير السنوي للشركة.

وفي جميع الأحوال إذا كان التصرف ضمن أغراض الشركة ووفقاً لصيغ العقود مع الشريعة الإسلامية، فلا تسري عليه نصوص المواد (٥٠٨) و (٩٩٢) و (١٠٤١) من القانون المدني، والمادة (٢٣٧) من قانون التجارة.

إضافة الى ما جاء في نص المادة ٢٥ من النظام الأساسي الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون

الشركات ٢٠١٦ والتي نصها كالتالي:-

(لمجلس الادارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة . كما يجوز لمجلس الإدارة الاقتراض ورهن عقارات الشركة وعقد الكفالات والتحكيم والصلح والتبرعات) .

٢٠١٩

١١

٠٣

مدير إدارة السجل التجاري

ط"أ

ف. ط. م. جعفر العلاف
مصرف قسم السجل التجاري



إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

إسم الشركة و نوعها: الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - (ش.م.ك) عامة
الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة
رقم القيد في السجل التجاري 71953
جرى التأشير بالسجل التجاري بالموافقة على التأشير بتعديل مادة اغراض النشاط للشركة بالنظام الاساسي
رقم المعاملة : 7779 تاريخ الدفع : 22/11/2021

بناء على الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2021-11-07 قد تمت الموافقة على ما يلي
أولا تعديل نص المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الأساسي لتصبح كالتالي
الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي -
1- تملك أسهم في شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسئولية محدودة -
كويتية أو أجنبية أو الإشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيتها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير
2- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة -
القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
3- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات إختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أي حقوق أخرى -
تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لإستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها
4- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح بها وفقا للقانون -
إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق إستثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات -
مخصصة.
6- إستثمار أموالها في الإتجار بالاسهم والسندات والاوراق المالية الأخرى.



الرقم المركزي 1012201278972
رقم القيد في السجل التجاري 71953

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

إسم الشركة و نوعها: الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - (ش.م.ك) عامة
الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة
رقم القيد في السجل التجاري 71953
جرى التأشير بالسجل التجاري بالموافقة على التأشير بالتعديل على مواد النظام الاساسي الاخرى
رقم المعاملة : 7861 تاريخ الدفع : 22/11/2021

بناء على الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2021-11-07 قد تمت الموافقة على ما يلي
ثانيا الموافقة على تعديل المادة 16 من النظام الأساسي
نص المادة بعد التعديل - لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس ولو كان ممثلاً لشخص طبيعي أو
إعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره كما يجوز له
التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في أسهمه في الشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها طيلة مدة عضويته في
مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY



الرقم المركزي 1012201278972
رقم القيد في السجل التجاري 71953

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

إسم الشركة و نوعها: الشركه الوطنيه الاستهلاكيه القابضه - (ش.م.ك) عامة
الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة
رقم القيد في السجل التجاري 71953
بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022
جرى التأشير بالسجل التجاري بالموافقة على التأشير بالتعديل على مواد النظام الاساسي الاخرى
رقم المعاملة : 17626 بتاريخ : 25/05/2022

عقدت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة للشركة بتاريخ 09/05/2022 وتمت الموافقة على ثالثا : الموافقة على تعديل المادة (47) من النظام الأساسي : نص المادة قبل التعديل تدفع حصص الأرباح الى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة . نص المادة بعد التعديل: تدفع حصص الأرباح الى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة، ويجوز للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة العادية توزيع أرباح مرحلية على فترات نصف أو ربع سنوية ويشترط لصحة هذا التوزيع أن تكون أرباحا حقيقية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبشرط ألا يمس التوزيع رأس المال المدفوع.

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

الرقم المركزي 1012201278972

رقم القيد في السجل التجاري 71953

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 25/05/2022

إسم الشركة و نوعها: الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 71953

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 9,000,000.000 الي 30,000,000.000 بقيمة 21,000,000.000

تم عقد الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة للشركة بتاريخ 09/05/2022 وتمت الموافقة على مايلي :

أولاً: الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 9,000,000 د.ك (تسعة مليون دينار كويتي) إلى مبلغ 30,000,000 د.ك (ثلاثون مليون دينار كويتي) بزيادة نقدية قدرها 21,000,000 د.ك، موزعة على 210,000,000 سهم تصدر بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة إصدار وذلك بعد موافقة الجهات المختصة ، وتخصص للمساهمين المقيدین في سجلات الشركة.

1. الموافقة على ان يتم طرح هذه الأسهم الجديدة للإكتتاب العام وتخصص للمساهمين المقيدین بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق وأصحاب حقوق الأولوية ، ويتم دفع قيمة الأسهم المكتتب بها نقداً وذلك عند طلب الإكتتاب .

2. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد آخر يوم لتداول السهم المحمل بالحق في الإكتتاب بهذه الزيادة، وتحديد تاريخ الاستحقاق، وتاريخ تداول سهم الشركة دون حيازة الحق المؤهل للإكتتاب، وإعلان هذه التواريخ في نشرة الإكتتاب.

3. الموافقة على ان يجوز للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة المؤهلين للإكتتاب في زيادة رأس المال بيع حقهم بالأولوية في هذا الإكتتاب إلى الغير، وذلك وفق الأحكام المنظمة لها الصادرة من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت .

4. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لتداول حق الأولوية في نشرة الإكتتاب.

5. الموافقة على ان يجوز الإكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة فإذا تجاوزت طلبات الإكتتاب عدد



مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 25/05/2022

إسم الشركة و نوعها: الشركه الوطنيه الاستهلاكيه القابضه-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 71953

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 9,000,000.000 الي 30,000,000.000 بقيمة 21,000,000.000

الأسهم المطروحة للإكتتاب يتم تخصيصها للمكتتبين بالطريقة التي يحددها مجلس الإدارة وفي حالة عدم إكتتاب المساهمين في كامل الأسهم

المطروحة للإكتتاب، يتم طرح فائض الأسهم للإكتتاب العام أو مساهمين جدد.

6. الموافقة على انه في جميع الأحوال التي لا يتم فيها الإكتتاب في كامل الاسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها طبقاً لأحكام القانون.

7. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في إستدعاء زيادة رأس المال وتحديد كافة الضوابط وشروط وقواعد الإكتتاب والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت، مع مراعاة أحكام القانون رقم 7/2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

8. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في تأكيد تاريخ الإستدعاء أو تغييره، ووقف وإغلاق باب الإكتتاب قبل التاريخ المحدد للإنتهاء في حال تمت تغطية كامل الإكتتاب قبل ذلك التاريخ.

ثانياً : الموافقة على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي:

نص المادة قبل التعديل

حدد رأس مال الشركة المصرح به و المصدر و المدفوع بمبلغ 9,000,000 د.ك (فقط تسعة ملايين دينار كويتي) موزعة على 90,000,000 سهم (تسعون مليون سهم) وجميع الأسهم نقدية.



مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 25/05/2022

إسم الشركة و نوعها: الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 71953

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 9,000,000.000 الي 30,000,000.000 بقيمة 21,000,000.000

نص المادة بعد التعديل

حدد رأس مال الشركة المصرح به و المصدر بمبلغ 30,000,000 د.ك (فقط ثلاثون مليون دينار كويتي) موزعة على 300,000,000 سهم (ثلاثمائة مليون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية. وحدد رأس المال المدفوع بمبلغ 9,000,000 د.ك (فقط تسعة ملايين دينار كويتي) موزعة على 90,000,000 سهم (تسعون مليون سهم) وجميع الأسهم نقدية.
- ملاحظة - لم يتم الاكتتاب بأسهم الزيادة حتى تاريخه ويعدل القيد لاحقا لما يسفر عنه الاكتتاب

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 25/05/2022

إسم الشركة و نوعها: الشركه الوطنيه الاستهلاكيه القابضه-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 71953

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 9,000,000.000 الي 30,000,000.000 بقيمة 21,000,000.000

تم عقد الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة للشركة بتاريخ 09/05/2022 وتمت الموافقة على مايلي :

أولاً: الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 9,000,000 د.ك (تسعة مليون دينار كويتي) إلى مبلغ 30,000,000 د.ك (ثلاثون مليون دينار كويتي) بزيادة نقدية قدرها 21,000,000 د.ك، موزعة على 210,000,000 سهم تصدر بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة إصدار وذلك بعد موافقة الجهات المختصة ، وتخصص للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة.

1. الموافقة على ان يتم طرح هذه الأسهم الجديدة للإكتتاب العام وتخصص للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق وأصحاب حقوق الأولوية ، ويتم دفع قيمة الأسهم المكتتب بها نقداً وذلك عند طلب الإكتتاب .

2. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد آخر يوم لتداول السهم المحمل بالحق في الإكتتاب بهذه الزيادة، وتحديد تاريخ الاستحقاق، وتاريخ تداول سهم الشركة دون حيازة الحق المؤهل للإكتتاب، وإعلان هذه التواريخ في نشرة الإكتتاب.

3. الموافقة على ان يجوز للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة المؤهلين للإكتتاب في زيادة رأس المال بيع حقهم بالأولوية في هذا الإكتتاب إلى الغير، وذلك وفق الأحكام المنظمة لها الصادرة من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت .

4. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لتداول حق الأولوية في نشرة الإكتتاب.

5. الموافقة على ان يجوز الإكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة فإذا تجاوزت طلبات الإكتتاب عدد

مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 25/05/2022

إسم الشركة و نوعها: الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 71953

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 9,000,000.000 الي 30,000,000.000 بقيمة 21,000,000.000

الأسهم المطروحة للإكتتاب يتم تخصيصها للمكتتبين بالطريقة التي يحددها مجلس الإدارة وفي حالة عدم إكتتاب المساهمين في كامل الأسهم

المطروحة للإكتتاب، يتم طرح فائض الأسهم للإكتتاب العام أو مساهمين جدد.

6. الموافقة على انه في جميع الأحوال التي لا يتم فيها الإكتتاب في كامل الاسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها طبقاً لأحكام القانون.

7. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في إستدعاء زيادة رأس المال وتحديد كافة الضوابط وشروط وقواعد الإكتتاب والتصريف في كسور

الأسهم إن وجدت، مع مراعاة أحكام القانون رقم 7/2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

8. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في تأكيد تاريخ الإستدعاء أو تغييره، ووقف وإغلاق باب الإكتتاب قبل التاريخ المحدد للإنتهاء في حال تمت تغطية كامل الإكتتاب قبل ذلك التاريخ.

ثانياً : الموافقة على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي:

نص المادة قبل التعديل

حدد رأس مال الشركة المصرح به و المصدر و المدفوع بمبلغ 9,000,000 د.ك (فقط تسعة ملايين دينار كويتي) موزعة على

90,000,000 سهم (تسعون مليون سهم) وجميع الأسهم نقدية.

مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 25/05/2022

إسم الشركة و نوعها: الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 71953

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 09/05/2022 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 9,000,000.000 الي 30,000,000.000 بقيمة 21,000,000.000

نص المادة بعد التعديل

حدد رأس مال الشركة المصرح به و المصدر بمبلغ 30,000,000 د.ك (فقط ثلاثون مليون دينار كويتي) موزعة على 300,000,000 سهم (ثلاثمائة مليون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية. وحدد رأس المال المدفوع بمبلغ 9,000,000 د.ك (فقط تسعة ملايين دينار كويتي) موزعة على 90,000,000 سهم (تسعون مليون سهم) وجميع الأسهم نقدية. - ملاحظة - لم يتم الاكتتاب بأسهم الزيادة حتى تاريخه ويعدل القيد لاحقا لما يسفر عنه الاكتتاب

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

البيانات المالية كما في 2022/03/31

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022
(غير مدققة)
مع
تقرير المراجعة

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022
(غير مدققة)
مع
تقرير المراجعة

المحتويات

تقرير المراجعة عن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

صفحة

2

3

4

5

6

10 - 7

بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)

بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)

بيان التدفقات النقدية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة (غير مدققة)

RSM البزيع وشركاهم

برج الراجية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير المراجعة عن المعلومات المالية المرحلية المجمعدة المكثفة

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف المرفق لشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة" كما في 31 مارس 2022 وكذلك بيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية المجمعدة المكثفة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية آنذاك. إن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعدة المكثفة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" من مسؤولية إدارة الشركة الأم. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعدة المكثفة بناءً على مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة". إن مراجعة المعلومات المالية المرحلية المجمعدة تشتمل مبدئياً على توجيه استفسارات للموظفين المسؤولين عن المعلومات المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. إن نطاق المراجعة الفعلية أقل مما هو مطبق في عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وهي بالتالي لا تمكننا من التأكيد على أننا على علم بكافة الأحداث الهامة التي من الممكن تحديدها خلال عملية التدقيق، وبناءً عليه فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية المجمعدة المكثفة المرفقة لم تعد، من جميع النواحي المادية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المجمعدة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وحسب ما ورد إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022، أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

كذلك، خلال مراجعتنا لم يرد إلى علمنا أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية خلال فترة الثلاثة أشهر المالية المنتهية في 31 مارس 2022 على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.


نابيل مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
15 مايو 2022

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المرحلي المجموع المكثف (غير مدقق)
كما في 31 مارس 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

31 مارس 2021	31 ديسمبر 2021 (مدقق)	31 مارس 2022	إيضاح	
				الموجودات
				الموجودات غير المتداولة:
963,183	910,935	896,819		ممتلكات وعقارات ومعدات
76,611	69,262	67,008		موجودات حق الاستخدام
1,039,794	980,197	963,827		مجموع الموجودات غير المتداولة
				الموجودات المتداولة:
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
2,182,879	1,771,934	1,771,934		الأرباح أو الخسائر
162,341	282,552	352,219		مخزون
480	-	-	3	مستحق من طرف ذي صلة
324,712	363,272	385,109		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
3,890,303	3,753,742	3,728,183	4	نقد ونقد معادل
6,560,715	6,171,500	6,237,445		مجموع الموجودات المتداولة
7,600,509	7,151,697	7,201,272		مجموع الموجودات
				حقوق الملكية والمطلوبات
				حقوق الملكية:
9,000,000	9,000,000	9,000,000		رأس المال
667,745	667,745	667,745		احتياطي إجباري
(12,700)	(12,830)	(8,877)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
(2,417,083)	(3,038,833)	(3,063,821)		خسائر متراكمة
7,237,962	6,616,082	6,595,047		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
5,359	330	309		الحصص غير المسيطرة
7,243,321	6,616,412	6,595,356		مجموع حقوق الملكية
				المطلوبات غير المتداولة:
68,058	62,369	63,841	5	التزامات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول
45,686	48,801	51,448		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
113,744	111,170	115,289		مجموع المطلوبات غير المتداولة
				المطلوبات المتداولة:
8,409	8,866	8,444	5	التزامات عقود الإيجار - الجزء المتداول
235,035	415,249	482,183		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
243,444	424,115	490,627		مجموع المطلوبات المتداولة
357,188	535,285	605,916		مجموع المطلوبات
7,600,509	7,151,697	7,201,272		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (11) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

الشيخ أحمد علي جراح الصباح
رئيس مجلس الإدارة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجموع المكثف (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		إيضاح	
2021	2022		
219,558	295,558		المبيعات
(209,789)	(268,642)		تكلفة المبيعات
9,769	26,916		مجمول الربح
(81,464)	(58,519)		مصاريف عمومية وإدارية
(18,242)	(14,839)		مصاريف بيعيه وتسويقية
(1,503)	(2,676)		استهلاك وإطفاء
(91,440)	(49,118)		خسارة التشغيل
(145,140)	-		خسائر الاستثمارات
12,176	13,011		عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
(924)	(814)		مصاريف تمويلية
10,054	9,873		إيرادات أخرى
20,117	2,039		أرباح فروق تحويل عملة أجنبية
(195,157)	(25,009)		خسارة الفترة
(195,139)	(24,988)		الخاص بـ:
(18)	(21)		مساهمي الشركة الأم
(195,157)	(25,009)		الحصص غير المسيطرة
			خسارة الفترة
فلس	فلس		خسارة السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(2.17)	(0.28)	6	خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (11) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المجموع المكتف (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	
2021	2022
(195,157)	(25,009)
1,883	3,953
1,883	3,953
(193,274)	(21,056)
(193,256)	(21,035)
(18)	(21)
(193,274)	(21,056)

خسارة الفترة

(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:
ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للفترة
مجموع الخسارة الشاملة الشامل للفترة

الخاص بـ:
مساهمي الشركة الأم
الحصص غير المسيطرة
مجموع الخسارة الشاملة الشامل للفترة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (11) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكتفة

الشركة الوطنية للاستصلاح القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات في حقوق الملكية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم						
حقوق المالكية	الحصص غير المسيطره	المجموع الخزني	خسائر مترجمة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي إيجاري	رأس المال
6,616,412	330	6,616,082	(3,038,833)	(12,830)	667,745	9,000,000
(25,009)	(21)	(24,988)	(24,988)	-	-	-
3,953	-	3,953	-	3,953	-	-
(21,056)	(21)	(21,035)	(24,988)	3,953	-	-
6,595,356	309	6,595,047	(3,063,821)	(8,877)	667,745	9,000,000
7,436,595	5,377	7,431,218	(2,221,944)	(14,583)	667,745	9,000,000
(195,157)	(18)	(195,139)	(195,139)	-	-	-
1,883	-	1,883	-	1,883	-	-
(193,274)	(18)	(193,256)	(195,139)	1,883	-	-
7,243,321	5,359	7,237,962	(2,417,083)	(12,700)	667,745	9,000,000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (11) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

الرصيد في 1 يناير 2022
خسارة الفترة
الدخل الشامل الآخر للفترة
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للفترة
الرصيد في 31 مارس 2022

الرصيد في 1 يناير 2021
خسارة الفترة
الدخل الشامل الآخر للفترة
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للفترة
الرصيد في 31 مارس 2021

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المرحلي المجمع المكثف (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		
2021	2022	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(195,157)	(25,009)	خسارة الفترة
		التسويات:
16,877	16,370	استهلاك وإطفاء
12,208	3,120	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
924	814	مصاريف تمويلية
145,140	-	خسائر الاستثمارات
(12,176)	(13,011)	عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
(32,184)	(17,716)	
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(35)	(69,667)	مخزون
(53,693)	(21,837)	مديون وأرصدة مدينة أخرى
45,095	71,123	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(40,817)	(38,097)	التدفقات النقدية المستخدمة في العمليات التشغيلية
(12,204)	(473)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(53,021)	(38,570)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(10,190)	-	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
12,176	13,011	عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل مستلمة
1,986	13,011	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
(51,035)	(25,559)	صافي النقص في نقد ونقد معادل
3,941,338	3,753,742	نقد ونقد معادل في بداية الفترة
3,890,303	3,728,183	نقد ونقد معادل في نهاية الفترة (إيضاح 5)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (11) تشكل جزءاً من المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم
إن الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقاً باسم الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية) هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب المرسوم الأميري الصادر في 5 مارس 1996، وعقد تأسيس شركة مساهمة كويتية مغلقة موثق لدى وزارة العدل - إدارة التوثيق والتسجيل العقاري - في دولة الكويت تحت رقم 1025 / جلد 1 بتاريخ 5 مارس 1996، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه في السجل التجاري تحت رقم 7779 بتاريخ 22 نوفمبر 2021. إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

تتمثل أغراض الشركة الأم فيما يلي:
- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيتها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح به وفقاً للقانون.
- استغلال الفوائد المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 71953 بتاريخ 21 ديسمبر 1997.

إن عنوان الشركة الأم البريدي المسجل هو: ص. ب. 3767 الصفاة، الرمز البريدي 13038، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 15 مايو 2022.

2- أسس العرض
لقد أعدت هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (34). إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة للفترة ماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

إن المعلومات المالية المرحلية المجمعة لا تتضمن جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لبيانات مالية كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. ترى الإدارة أنه قد تم إدراج جميع التعديلات المتمثلة في الاستحقاقات العادية المتكررة والتي تعتبر ضرورية لعرض عادل. إن نتائج الأعمال للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2022 لا تعتبر بالضرورة مؤشراً عن نتائج الأعمال التي يمكن توقعها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. ويجب أن يتم الاطلاع عليها بالمقارنة مع البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات تم إصدارها وغير جارية التأثير. إن التعديلات والتفسيرات التي يتم تطبيقها لأول مرة في 1 يناير 2022، ليس لها أي تأثير مادي على المعلومات المالية المرحلية المجمعة للمجموعة.

أسس التجميع:

تتضمن المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية:

نسبة الملكية %			اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس
31 مارس 2021	31 ديسمبر 2021	31 مارس 2022		
99%	99%	99%	الشركة الوطنية البرونزية العقارية - ناصر العصيمي وشريكه - ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت
99%	99%	99%	شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م.	المملكة العربية السعودية
100%	100%	100%	الشركة السعودية الكويتية للكروتون - ذ.م.م.	المملكة العربية السعودية

(أ) خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2022، وبموجب محضر اجتماع شركاء الشركة التابعة "الشركة الوطنية البرونزية العقارية - ناصر العصيمي وشريكه - ذ.م.م." بتاريخ 24 مارس 2022، وافق الشركاء على فسخ عقد الشركة وحل وتصفية وإلغاء ترخيصها، وجاري العمل على إتمام الإجراءات لدى الجهات المختصة.

لم ينتج عن هذه العملية أي أثر مادي على المعلومات المالية المرحلية حيث أنه لا توجد لدى الشركة التابعة أي أصول أو التزامات كما في ذلك التاريخ.

3- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أفراد الإدارة العليا، الشركات الزميلة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة الأم. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف:

مستحق من طرف ذي صلة

31 مارس 2021	31 ديسمبر 2021 (مدقق)	31 مارس 2022	طبيعة العلاقة	أفراد
480	-	-	أخرى	

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المجمع المكثف:

مزاياء أفراد الإدارة العليا

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2021	2022	مزاياء قصيرة الأجل	مزاياء نهاية الخدمة
27,342	5,479		
5,431	235		
32,773	5,714		

4- نقد ونقد معادل

31 مارس 2021	31 ديسمبر 2021 (مدقق)	31 مارس 2022	نقد في الصندوق ولدى البنوك وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
155,303	103,742	128,183	
3,735,000	3,650,000	3,600,000	
3,890,303	3,753,742	3,728,183	

بلغ معدل الفائدة الفعلي على وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل 1.32% (31 ديسمبر 2021 - 1.3%، 31 مارس 2021 - 1.375%)، تستحق هذه الوكالات والودائع تعاقدياً بمعدل 90 يوم (31 ديسمبر 2021 - 90 يوم، 31 مارس 2021 - 90 يوم).

5- التزامات عقود الإيجار

تتمثل في التزامات ناتجة عن استئجار أراضي، كما أن متوسط عمر الإيجار هو 10 سنوات (31 ديسمبر 2021 - 10 سنوات، 31 مارس 2021 - 10 سنوات)، ومتوسط معدل فائدة الاقتراض الفعلي 5% (31 ديسمبر 2021 - 5%، 31 مارس 2021 - 5%).

6- خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها، إن المعلومات الضرورية لاحتساب خسارة السهم الأساسية بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة هي كما يلي:

للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2021	2022	خسارة الفترة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(195,139)	(24,988)	
أسهم	أسهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
90,000,000	90,000,000	
فلس	فلس	خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(2.17)	(0.28)	

7- معلومات القطاعات

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها طبقاً للقطاعات الجغرافية التالية حسب الموقع الجغرافي لعملاء وموجودات كل قطاع على حدة:
- دولة الكويت.
- دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموع	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الكويت	
للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	للتلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس	
2021	2022	2021	2022
261,905	320,481	35,770	13,011
(457,062)	(345,490)	(208,173)	(33,066)
(195,157)	(25,009)	(172,403)	(20,055)
			الإيرادات
			المصروفات
			الخسارة
7,600,509	7,201,272	6,008,769	5,489,574
(357,188)	(605,916)	(15,161)	(11,462)
7,243,321	6,595,356	5,993,608	5,478,112
			مجموع الموجودات
			مجموع المطلوبات
			صافي الموجودات

8- الجمعية العامة

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2022 على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وعلى عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. كما تمت الموافقة على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة بمبلغ 667,745 دينار كويتي من كامل رصيد الاحتياطي الإيجابي كما في 31 ديسمبر 2021. لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المرحلي المجمع المكثف، قامت الشركة الأم بعمل القيود اللازمة على حساباتها كما في تاريخ الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم.

وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 9 مايو 2022، تمت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة الأم من 9,000,000 دينار كويتي إلى 30,000,000 دينار كويتي، أي بزيادة قدرها 21,000,000 دينار كويتي بعدد 210,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد، وبدون علاوة إصدار، وجاري العمل على التأشير بتلك الزيادة في السجل التجاري للشركة الأم لدى الجهات المختصة.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 5 أغسطس 2021 على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وعلى عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

9- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن موجودات المجموعة المتمثلة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمقاسة بالقيمة العادلة تم تصنيفها ضمن مستوى القياس الثالث.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثاني والثالث خلال الفترة.

إن القيم العادلة للنقد لدى البنوك، وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل، الذمم التجارية المدينة، الذمم التجارية الدائنة والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

10- الأثر المترتب على وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)

بعد أكثر من سنة من ظهور جائحة COVID - 19 لا تزال العديد من القطاعات الاقتصادية وقطاعات الأعمال تواجه اضطرابات وعوامل عدم تيقن نتيجة الجائحة وأيضاً بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس.

لا تزال المجموعة تتأثر من تداعيات تفشي الفيروس وتواصل الإدارة جهودها في التخفيف من المخاطر الناتجة عن ذلك. إن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة إلى جانب تطبيق التقديرات والأحكام الهامة مبينة بالتفصيل في الإيضاح رقم (27) حول البيانات المالية المجمعة السنوية المدققة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، ولم تحدث أي تغييرات جوهرية في عملية إدارة المخاطر.

كما أجرت المجموعة تقييماً حول قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وكافة المعلومات المتاحة حول المخاطر وحالات عدم التأكد المستقبلية وذلك لإعداد التوقعات التي تتناول الأداء المستقبلي للمجموعة ورأس المال والسيولة. رغم الأثر المتفاقم لوباء COVID - 19، إلا أنه في الوقت الراهن، تشير التوقعات إلى أن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في مزاولة عملياتها التشغيلية فضلاً عن أن موقفها المتعلق بالاستمرارية لم يتأثر إلى حد كبير ولم يتغير بشكل مادي منذ 31 ديسمبر 2021. ونتيجة لذلك، فقد أعدت هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة بما يتوافق مع أساس مبدأ الاستمرارية.

البيانات المالية كما 2021/12/31

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
34 – 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية المجمعة للشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية المحاسبية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتكون أساساً في إبداء رأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا تبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. قمنا بتحديد الأمر المبين أدناه كأمر تدقيق هام:

- إن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المصنفة ضمن مستوى القياس الثالث للقيمة العادلة، إيضاح (6)، هي من أمور التدقيق الهامة حيث يتم تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية من خلال تطبيق أساليب التقييم التي غالباً تتضمن ممارسة الأحكام من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقديرات، ويكون ذلك في أغلب الأحيان للأدوات المصنفة ضمن مستوى القياس الثالث للقيمة العادلة، خاصة بسبب استمرار جائحة كوفيد-19. إن المدخلات الرئيسية المستخدمة في تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي بيانات السوق القابلة للمقارنة ومضاعفات السوق والتدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر. ونظراً لأهمية الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وما يصاحبها من عدم تأكد من التقديرات، فإن هذا الأمر يعتبر من ضمن أمور التدقيق الهامة. إن سياسة المجموعة المتعلقة بتقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المجمعة. لقد قمنا بتقييم المنهجية واختبار مدى ملائمة النماذج المستخدمة من قبل المجموعة وموثوقية البيانات التي تم استخدامها كمداخلات في هذه النماذج لتقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن استخدام أساليب وافتراضات تقييم مختلفة من الممكن أن ينتج عنه تقديرات مختلفة بشكل جوهري للقيم العادلة. كذلك تم تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة عن القيم العادلة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمبينة في إيضاح (6) حول البيانات المالية المجمعة.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

معلومات أخرى

أن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فأنا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

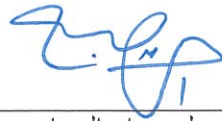
برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.


 Nayef M. Al-Zubair
 مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
 RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
 27 مارس 2022

2020	2021	إيضاح	الموجودات
967,832	910,935	3	الموجودات غير المتداولة:
78,649	69,262	4	ممتلكات وعقارات ومعدات
1,046,481	980,197		موجودات حق الاستخدام
			مجموع الموجودات غير المتداولة
2,328,019	1,771,934	6	الموجودات المتداولة:
162,306	282,552	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
480	-	8	مخزون
271,019	363,272	9	مستحق من طرف ذي صلة
3,941,338	3,753,742	10	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
6,703,162	6,171,500		نقد ونقد معادل
7,749,643	7,151,697		مجموع الموجودات المتداولة
			مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
9,000,000	9,000,000	11	حقوق الملكية:
667,745	667,745	12	رأس المال
(14,583)	(12,830)		احتياطي إجباري
(2,221,944)	(3,038,833)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
7,431,218	6,616,082		خسائر متراكمة
5,377	330		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
7,436,595	6,616,412		الحصص غير المسيطرة
			مجموع حقوق الملكية
66,765	62,369	14	المطلوبات غير المتداولة:
45,682	48,801	15	التزامات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول
112,447	111,170		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
			مجموع المطلوبات غير المتداولة
8,362	8,866	14	المطلوبات المتداولة:
192,239	415,249	16	التزامات عقود الإيجار - الجزء المتداول
200,601	424,115		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
313,048	535,285		مجموع المطلوبات المتداولة
7,749,643	7,151,697		مجموع المطلوبات
			مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



الشيخ أحمد علي جراح الصباح
رئيس مجلس الإدارة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2020	2021	إيضاح	
			العمليات المستمرة:
1,088,467	975,319		المبيعات
(960,734)	(973,901)	17	تكلفة المبيعات
127,733	1,418		مجمّل الربح
(632,332)	(292,916)	18	مصاريف عمومية وإدارية
(74,173)	(77,453)	19	مصاريف بيع وتسويق
(37,010)	(14,759)	3	استهلاك
(615,782)	(383,710)		خسارة العمليات المستمرة
(155,929)	-	27 ، 3	خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات
(73,629)	(17,052)	27 ، 9	مخصص خسائر ائتمان متوقعة
(43,098)	-		خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
(71,536)	(215)		خسائر بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(10,511)	-	7	مخصص مخزون بطيء الحركة
(269,536)	(524,800)	20	صافي خسائر الاستثمارات
30,809	47,084		عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
(4,192)	(3,688)	4	مصاريف تمويلية
1,547	21,968		أرباح فروقات عملة أجنبية
32,609	38,477		إيرادات أخرى
(1,179,248)	(821,936)		خسارة السنة من العمليات المستمرة قبل العمليات غير المستمرة
			العمليات غير المستمرة:
467,955	-	5	ربح السنة من العمليات غير المستمرة
(711,293)	(821,936)		خسارة السنة
			الخاص بـ:
(713,921)	(816,889)		مساهمي الشركة الأم
2,628	(5,047)		الحصص غير المسيطرة
(711,293)	(821,936)		خسارة السنة
فلس	فلس		خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(13.13)	(9.08)	21	خسارة السهم الأساسية من العمليات المستمرة
5.20	-	21	ربحية السهم الأساسية من العمليات غير المستمرة
(7.93)	(9.08)	21	خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2020	2021	
(711,293)	(821,936)	خسارة السنة
		الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):
(22,231)	1,753	ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
(22,231)	1,753	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
(733,524)	(820,183)	الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
		مجموع الخسارة الشاملة للسنة
(736,152)	(815,136)	الخاص بـ:
2,628	(5,047)	مساهمي الشركة الأم
(733,524)	(820,183)	الحصص غير المسيطرة
		مجموع الخسارة الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عاماً) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم						
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	خسائر مترتبة	فائض إعادة تقييم (إيضاح 5)	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي إيجاري
8,141,776	20,967	8,120,809	(2,081,028)	526,444	7,648	667,745
(711,293)	2,628	(713,921)	(713,921)	-	-	-
(22,231)	-	(22,231)	-	-	(22,231)	-
(733,524)	2,628	(736,152)	(713,921)	-	(22,231)	-
-	-	-	5,163	(5,163)	-	-
28,343	(18,218)	46,561	567,842	(521,281)	-	-
7,436,595	5,377	7,431,218	(2,221,944)	-	(14,583)	667,745
(821,936)	(5,047)	(816,889)	(816,889)	-	-	-
1,753	-	1,753	-	-	1,753	-
(820,183)	(5,047)	(815,136)	(816,889)	-	1,753	-
6,616,412	330	6,616,082	(3,038,833)	-	(12,830)	667,745
						9,000,000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الرصيد في 1 يناير 2020
(خسارة) ربح السنة
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
إطفاء فائض إعادة تقييم
أثر استبعاد شركة تابعة
الرصيد في 31 ديسمبر 2020
خسارة السنة
الربح الشامل الآخر للسنة
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(1,179,248)	(821,936)	خسارة السنة من العمليات المستمرة
467,955	-	ربح السنة من العمليات غير المستمرة
(711,293)	(821,936)	خسارة السنة
		التسويات:
98,472	77,397	استهلاك وإطفاء
73,629	17,052	مخصص خسائر ائتمان متوقعة
10,511	-	مخصص مخزون بطيء الحركة
169,443	10,485	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
43,098	-	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
155,929	-	خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات
71,536	215	خسائر بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(30,809)	(47,084)	عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
4,192	3,688	مصاريف تمويلية
269,536	524,800	صافي خسائر الاستثمارات
154,244	(235,383)	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
402,576	(84,996)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
4,520	(15,779)	صافي الحركة على أطراف ذات صلة
57,582	(120,246)	مخزون
(111,047)	223,010	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
507,875	(233,394)	التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من العمليات التشغيلية
(244,808)	(7,649)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
263,067	(241,043)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(18,733)	(16,336)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
52,373	5,292	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
2,358,712	-	المحصل من بيع شركة تابعة
24,201	72,071	عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل مستلمة
2,416,553	61,027	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(12,053)	(7,580)	المدفوع لالتزامات عقود الإيجار
(12,053)	(7,580)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
		صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل
1,836,327	(187,596)	نقد ونقد معادل متعلق بالعمليات غير المستمرة (إيضاح 5)
831,240	-	نقد ونقد معادل في بداية السنة
1,273,771	3,941,338	نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 10)
3,941,338	3,753,742	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقاً باسم الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية) هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب المرسوم الأميري الصادر في 5 سبتمبر 1996، وعقد تأسيس شركة مساهمة كويتية مقلدة موثق لدى وزارة العدل - إدارة التوثيق والتسجيل العقاري - في دولة الكويت تحت رقم 1025/ جلد 1 بتاريخ 5 يونيو 1996، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري بتاريخ 3 نوفمبر 2020.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتاجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح به وفقاً للقانون.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- "تمارس الشركة الأم نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 71953 بتاريخ 21 ديسمبر 1997.

إن عنوان الشركة الأم البريدي المسجل هو: ص. ب. 3767 الصفاة، الرمز البريدي 13038، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 27 مارس 2022. وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد:

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. فيما عدا أراض حق الانتفاع، المباني والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي تم إدراجها بقيمتها العادلة. تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - ت). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2021 المتعلقة بالمجموعة وبيانها كالتالي:

إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)

وفرت التعديلات إعفاءات مؤقتة تتناول آثار التقارير المالية عند استبدال سعر معروض بين البنوك (آيبور) بسعر ربح بديل خالٍ من المخاطر. تتضمن التعديلات الوسائل العملية التالية:

1. الوسيلة العملية تتطلب تغييرات تعاقدية أو تغييرات في التدفقات النقدية المطلوبة مباشرة للإصلاح، ليتم التعامل معها كتغييرات في معدل الربح، بما يعادل الحركة في أسعار السوق.
2. يُسمح إجراء تغييرات المطلوبة لإصلاح سعر معروض بين البنوك (آيبور) لتعيين علاقة التحوط ووثائق التحوط دون إيقاف علاقة التحوط.
3. تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة مرجعي خالٍ من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التأجير" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID-19. أضافت امتيازات الإيجار المتعلقة بـ COVID-19، الصادرة في مايو 2020، الفقرات 46A، 46B، 60A، 60A و C20A والفقرة C20B يجب على المستأجر تطبيق هذا التعديل لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020. يُسمح بالتطبيق المبكر إذا كانت البيانات المالية المجمعة لم تم الموافقة على إصدارها كما في 28 مايو 2020.

كان من المقرر تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن مع استمرار تأثير جائحة Covid-19 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتاريخ 31 مارس 2021 بالموافقة على تمديد فترة تطبيق التعديلات العملية حتى تاريخ 30 يونيو 2022. إن تلك التعديلات تسري على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2021، ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تتم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)
في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" - إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءاً لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"
في مايو 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) - "العقود المتقلة بالالتزامات: تكاليف إتمام العقد"
في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو متكبداً خسائر.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العامة والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على العقود التي لم تفد بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2021
فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 - 2021:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية المجمعة.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس". لقد تم حذف تعريف "التغير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغيرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.
- إن تأثيرات التغير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - "تصنيف المطلوبات كمداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لاحقاً في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية:

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
2020	2021			
%99	%99	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	الشركة الوطنية البرونزية العقارية - ناصر العصيمي وشريكته - ذ.م.م.
%100	%100	تصنيع منتجات الكرتون والورق	المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية الكويتية للكرتون - ذ.م.م.
%99	%99	إنتاج محارم الورق	المملكة العربية السعودية	شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م.
%99	-	إنتاج محارم الورق	دولة الكويت	الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م. (إيضاح 5)

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدًا، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الدائنين والتزامات عقود الإيجار.

1) الموجودات المالية

أ) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدي

تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين:

- (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو
- (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

1- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة:

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخضم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، المدينين التجاريين والمستحق من طرف ذي صلة تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

- 2- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:
- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدي (كما هو موضح أعلاه).
 - يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع والنتيجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة الأولى: الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

المرحلة الثانية: (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.

المرحلة الثالثة: (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطوعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطوعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف به من خلال الدخل الشامل الآخر.

تتكون أدوات الدين للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط من السندات المسعرة المصنفة في أعلى فئة استثمار (جيدة جداً أو جيدة) من قبل وكالة تصنيف. لذلك، فإنها تعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وتتص سياسة المجموعة على قياس خسائر الائتمان المتوقعة على تلك الاستثمارات كل 12 شهراً. ومع ذلك، عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، فإن المخصص يجب أن يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية. تستخدم المجموعة التصنيفات من وكالات التصنيف لتحديد ما إذا كانت أداة الدين قد زادت بشكل كبير من حيث مخاطر الائتمان وتقرير خسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 60 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

(2) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة الدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(أ) الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - دمج الأعمال والشهرة:

دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويبرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية: التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء، إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الاقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الاقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الانتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة انخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

و- المخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

في حالة المخزون الصناعي والمخزون تحت التصنيع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من نفقات الإنتاج العامة على أساس الطاقة الإنتاجية العادية.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز- ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

1- يظهر بند المياني في الممتلكات والعقارات والمعدات بالقيمة العادلة مخصصاً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات كنتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

2- تظهر باقي بنود الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

الموجودات	معدل الاستهلاك (سنوات)
مياني	20
آلات ومعدات	10
سيارات	5
عدد وأدوات	5
أثاث وتركيبات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح- مجموعات الاستبعاد:

يتم تصنيف مجموعات الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن تكون مجموعات الاستبعاد متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً أن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي أن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس مجموعات الاستبعاد والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمجموعة استبعاد. تعرض مجموعات الاستبعاد بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها مجموعة استبعاد عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الاستبعاد أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمجموعة استبعاد إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات والمطلوبات ضمن مجموعة الاستبعاد، يتم قياس تلك الموجودات والمطلوبات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

- (أ) القيمة الدفترية قبل تصنيف مجموعة الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف مجموعة الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع.
- (ب) المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ط- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ي- مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوِل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ك- توزيعات الأرباح للمساهمين:

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ل- رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

م- إيرادات العقود المبرمة مع العملاء:

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

- تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
 - الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
 - الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
 - الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
 - الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

- تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:
- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
 - أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
 - أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- تتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:
- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
 - أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
 - أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
 - أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل.
 - أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تلبيةها. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكمال.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات العوائد

تحتسب إيرادات العوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلي.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ن- المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

س- عقود الإيجار:

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) موجودات حق الاستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة الميدانية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

(2) مطلوبات عقد التأجير:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

(3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على بعض عقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ع- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإيجاري وأي خسائر متراكمة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لوجود خسائر متراكمة للمجموعة.

ف- ضريبة دعم العمالة الوطنية:

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ص- حصة الزكاة:

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ق- العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات مالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ر- الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ش- معلومات القطاع:

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ت- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - م) يتطلب آراء هامة.

2- مخصص خسائر انقضاء متوقعة ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية:

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

4- دمج الأعمال:

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقنتاة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقنتاة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقنتاة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

5- عقود التأجير:

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- انخفاض قيمة الشهرة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها.

إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

4- مخصص خسائر انتمان متوقعة ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص خسائر الانتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الانتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الانتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

5- إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات:

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- عقود التأجير:

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها.

- تم التوصل إلى القيمة العادلة للمباني بناءً على تقارير تقييم من مقيمين مستقلين والتي استندت على أسعار السوق المقارنة. تظهر المباني بالقيمة المعاد تقييمها، والتي تمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها إطفاء إعادة التقييم المتراكم.

- لأغراض تقدير القيمة العادلة، تم تصنيف المباني ضمن مستوى القياس الثاني طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

4- موجودات حق الاستخدام
تقوم المجموعة باستئجار العديد من الموجودات بما في ذلك الأرض. يبلغ متوسط مدة عقود الإيجار 10 سنوات (2020 - 10 سنوات).

إن الحركة على بند موجودات حق الاستخدام هي كما يلي:

2020	2021	
88,419	78,649	الرصيد في بداية السنة
(9,954)	(9,946)	الإطفاء المحمل خلال السنة (إيضاح 17 - أ)
184	559	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
78,649	69,262	صافي القيمة الدفترية

المصاريف المتعلقة بموجودات حق الاستخدام المعترف بها في الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة هي كما يلي:

2020	2021	
488	483	المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة:
19,000	23,400	- تكلفة المبيعات - مصاريف صناعية مباشرة (إيضاح 17)
19,488	23,883	- مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 18)
9,954	9,946	مصاريف الإطفاء على موجودات حق الاستخدام
4,192	3,688	مصاريف تمويلية على التزامات عقود الإيجار

إن عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر لا تحتوي على أي شروط تتعلق بدفعات إيجار متغيرة.

5- مجموعة الاستبعاد
خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت الشركة الأم ببيع كامل حصصها في الشركة التابعة "الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م." بإجمالي مقابل استبعاد بمبلغ 2,358,712 دينار كويتي، وقد نتج عن عملية البيع صافي ربح بمبلغ 467,955 دينار كويتي.

مقابل الاستبعاد:

31 ديسمبر 2020	كما في تاريخ الاستبعاد	
2,358,712	291,299	النقد والنقد المعادل المستلم
-	2,067,413	متحصلات بيع مؤجلة *
2,358,712	2,358,712	إجمالي مقابل الاستبعاد

* إن تفاصيل متحصلات البيع المؤجلة هي كما يلي:

كما في تاريخ الاستبعاد	
1,049,413	صافي ذمم عملاء مستحقة
1,018,000	قيمة البيع المستحقة
2,067,413	

الربح الناتج عن استبعاد الشركة التابعة:

المبلغ	
2,358,712	صافي إجمالي مقابل الاستبعاد
(2,016,903)	ناقصاً: صافي الموجودات المستبعدة
341,809	الربح الناتج عن عملية الاستبعاد
126,146	حصة الشركة الأم من نتائج الشركة التابعة حتى تاريخ الاستبعاد
467,955	إجمالي الربح الخاص بالعمليات غير المستمرة

إن الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالشركة التابعة المستبعدة والمصنفة كمجموعة استبعاد هي كما يلي:

31 ديسمبر 2020	كما في تاريخ الاستبعاد	
555,559	546,585	الموجودات
262,650	259,993	ممتلكات وعقارات ومعدات
200,000	200,000	حقوق انتفاع
41,564	44,925	الشهرة
977,240	1,089,195	موجودات حق الاستخدام
281,057	188,270	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
831,240	324,786	مخزون
3,149,310	2,653,754	نقد ونقد معادل
		إجمالي موجودات مجموعة الاستبعاد
336,598	507,334	المطلوبات
42,551	45,999	دائنون تجاريون وآخرون
80,769	83,518	التزامات عقود الإيجار
459,918	636,851	مطلوبات أخرى
2,689,392	2,016,903	إجمالي مطلوبات مجموعة الاستبعاد
526,444	521,281	صافي الموجودات المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للاستبعاد
		فائض إعادة تقييم متعلق بمجموعة الاستبعاد

إن صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات غير المستمرة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2020	
1,036,884	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(28,192)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(177,452)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
831,240	صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات غير المستمرة

6- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتمثل الرصيد في أسهم ملكية غير مسعرة مقومة بالدينار الكويتي.

إن الحركة خلال السنة على رصيد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كانت كما يلي:

2020	2021	
2,597,555	2,328,019	الرصيد في بداية السنة
(269,536)	(556,085)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
2,328,019	1,771,934	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 20، 27)
		الرصيد في نهاية السنة

7- مخزون

2020	2021	
129,188	243,336	مواد خام
2,892	4,173	مخزون تحت التصنيع
8,051	13,214	مخزون تام التصنيع
140,131	260,723	المجموع (إيضاح 17)
31,847	32,045	قطع غيار
839	243	أخرى
(10,511)	(10,459)	مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)
162,306	282,552	

(أ) إن الحركة على مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2020	2021	
-	10,511	الرصيد في بداية السنة
10,511	-	المحمل خلال السنة
-	(52)	المستخدم خلال السنة
10,511	10,459	الرصيد في نهاية السنة

8- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:

2020	2021	أخرى	
480	-	-	مستحق من طرف ذي صلة الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

2020	2021	
236,986	72,186	مزاي أقراء الإدارة العليا
137,082	15,294	مزاي قصيرة الأجل
374,068	87,480	مزاي مكافأة نهاية الخدمة

9- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2020	2021	
360,445	454,464	مدينون تجاريون (أ)
(135,541)	(153,207)	ناقصا: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (ب)
224,904	301,257	صافي المدينين التجاريين
8,812	4,933	موظفون مدينون
2,100	6,472	تأمينات مستردة
2,721	3,922	دفعات مقدمة للموردين
15,261	28,685	مصاريف مدفوعة مقدما
6,608	6,834	إيرادات مستحقة
10,613	11,169	مدينون آخرون
271,019	363,272	

(أ) مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 60 يوم (2020 - 60 يوم).

بالنسبة للمدينين التجاريين تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينين التجاريين على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى تقادم العملاء على مدى 1 إلى 3 سنوات قبل 31 ديسمبر 2021 و 1 يناير 2021 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة. يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينين التجاريين والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة:

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	معدل خسائر الائتمان المتوقعة إجمالي القيمة الدفترية خسائر الائتمان المتوقعة
		أكثر من 180 يوم	180 - 91 يوم	90 - 60 يوم	أقل من 60 يوم	
-	%100	%43.157	%27.09	%10	%5	2021
454,464	89,184	79,045	66,073	20,060	200,102	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
153,207	89,184	34,113	17,899	2,006	10,005	إجمالي القيمة الدفترية
-	%100	%80	%27.09	%10	%5	2020
360,445	42,431	96,281	15,502	31,475	174,756	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
135,541	42,431	77,025	4,199	3,148	8,738	إجمالي القيمة الدفترية
						خسائر الائتمان المتوقعة

(ب) مخصص خسائر ائتمان متوقعة:

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2020	2021	الرصيد في بداية السنة المحمل خلال السنة (إيضاح 27) تعديلات ترجمة عملات أجنبية الرصيد في نهاية السنة
62,874	135,541	
73,629	17,052	
(962)	614	
135,541	153,207	

10- نقد ونقد معادل

2020	2021	نقد في الصندوق ولدى البنوك وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
206,338	103,742	
3,735,000	3,650,000	
3,941,338	3,753,742	

بلغ متوسط معدل الفائدة الفعلي على وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل 1.3% (2020 - 1.3%) سنوياً، تستحق هذه الوكالات والودائع تعاقباً بمعدل 90 يوم.

11- رأس المال

يتكون رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 90,000,000 سهم (2020 - 90,000,000 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

12- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي الإجباري 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم، ونظراً لوجود خسائر متراكمة لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري.

13- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. ونظراً لوجود خسائر متراكمة لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري.

14- التزامات عقود الإيجار

2020	2021	الرصيد في بداية السنة مصاريف تمويلية على التزامات عقود الإيجار المدفوع الرصيد في نهاية السنة
82,988	75,127	
4,192	3,688	
(12,053)	(7,580)	
75,127	71,235	

والتي تتمثل في:

2020	2021	الجزء غير المتداول الجزء المتداول إجمالي القيمة الحالية للالتزامات عقود الإيجار
66,765	62,369	
8,362	8,866	
75,127	71,235	

القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير		الحد الأدنى لدفعات التأجير		
2020	2021	2020	2021	
8,362	8,866	12,039	16,155	المبالغ الدائنة المتعلقة بالتزامات عقود الإيجار
66,765	62,369	78,688	67,080	خلال سنة
75,127	71,235	90,727	83,235	من السنة الثانية حتى نهاية عقود الإيجار
-	-	(15,600)	(12,000)	مجمّل دائنات التزامات عقود الإيجار
75,127	71,235	75,127	71,235	يطرح: مصاريف تمويلية مستقبلية غير مغطاة
				القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير

إن متوسط عمر الإيجار هو 10 سنوات (2020 - 10 سنوات)، ومتوسط معدل فائدة الاقتراض الفعلي 5% (2020 - 5%).

تعتمد جميع الإيجارات على دفعات ثابتة، ولم يتم الدخول في أي ترتيبات لدفعات إيجارات محتملة.

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2020	2021	
121,380	45,682	الرصيد في بداية السنة
169,443	10,485	المحمل خلال السنة
(244,808)	(7,649)	المدفوع خلال السنة
(333)	283	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
45,682	48,801	الرصيد في نهاية السنة

16- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2020	2021	
141,570	367,446	دائنون تجاريون (أ)
47,968	32,359	مصاريف مستحقة
-	13,445	إجازات موظفين مستحقة
1,642	1,642	المستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية
357	357	المستحق عن الزكاة
702	-	دائنون آخرون
192,239	415,249	

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوما (2020 - 90 يوما).

(ب) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمتهم العادلة.

17- تكلفة المبيعات

2020	2021	
197,071	140,131	رصيد المخزون في أول السنة
709,716	902,721	المشتريات خلال السنة
906,787	1,042,852	المخزون المتاح للبيع
(140,131)	(260,723)	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 7)
194,078	191,772	مصاريف صناعية مباشرة (أ)
960,734	973,901	تكلفة المبيعات

أ- يتمثل بند مصاريف صناعية مباشرة فيما يلي:

2020	2021	
95,139	91,048	تكاليف موظفين
488	483	إيجارات (إيضاح 4)
61,462	62,638	استهلاك وإطفاء (إيضاح 3، 4)
36,989	37,603	أخرى
194,078	191,772	

18- مصاريف عمومية وإدارية

2020	2021	
529,390	186,221	تكاليف الموظفين
19,000	23,400	إيجارات (إيضاح 4)
59,961	51,250	أتعاب مهنية
5,417	2,464	رسوم واشتراكات
18,564	29,581	أخرى
632,332	292,916	

19- مصاريف بيع وتسويق

2020	2021	
18,713	18,641	تكاليف الموظفين
10,994	14,209	عمولات
38,526	39,846	سفر وتنقلات
5,940	4,757	أخرى
74,173	77,453	

20- صافي خسائر الاستثمارات

2020	2021	
(269,536)	(556,085)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
-	31,285	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 6)
(269,536)	(524,800)	إيرادات توزيعات أرباح

21- خسارة السهم الأساسية

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لاحتساب ربحية السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2020	2021	
(1,181,876)	(816,889)	خسارة السنة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
467,955	-	ربح السنة من العمليات غير المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(713,921)	(816,889)	خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
أسهم	أسهم	
90,000,000	90,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
(13.13)	(9.08)	خسارة السهم الأساسية من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
5.20	-	ربحية السهم الأساسية من العمليات غير المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(7.93)	(9.08)	خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

22- الجمعية العامة

اقترح مجلس إدارة الشركة الأم في اجتماعه المنعقد بتاريخ 27 مارس 2022 عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021. إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 5 أغسطس 2021 على إصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وعلى عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 5 أغسطس 2021 على إصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وعلى عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

23- معلومات القطاعات

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها طبقاً للقطاعات الجغرافية التالية حسب الموقع الجغرافي للعملاء وموجودات كل قطاع على حدة:

- دولة الكويت.
- دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموع		دول مجلس التعاون الخليجي		دولة الكويت		(الخسائر) الإيرادات المصروفات الخسارة
2020	2021	2020	2021	2020	2021	
2,197,137	616,756	1,696,826	1,013,796	500,311	(397,040)	
(2,908,430)	(1,438,692)	(1,886,662)	(1,171,525)	(1,021,768)	(267,167)	
(711,293)	(821,936)	(189,836)	(157,729)	(521,457)	(664,207)	
7,749,643	7,151,697	1,575,864	1,637,091	6,173,779	5,514,606	مجموع الموجودات
(313,048)	(535,285)	(306,019)	(516,549)	(7,029)	(18,736)	مجموع المطلوبات
7,436,595	6,616,412	1,269,845	1,120,542	6,166,750	5,495,870	صافي الموجودات

24- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الدائنين والتزامات عقود الإيجار، ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد والتكلفة لموجوداتها ومطلوباتها المالية. إن أسعار العائد والتكلفة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض:

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع	الرصيد	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	2021 وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
18,250 ±	3,650,000	± 0.5%	
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع	الرصيد	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	2020 وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
18,675 ±	3,735,000	± 0.5%	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك، وكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل، المدينين والمستحق من طرف ذي صلة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل

إن النقد لدى البنوك وكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبني.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، وكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل، المدينين والمستحق من طرف ذي صلة.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعمولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع (دينار كويتي)
2021		
ريال سعودي	7,016 ±	16,662 ±
%5 ±		
2020		
ريال سعودي	21,541 ±	8,050 ±
%5 ±		

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في وكالات الاستثمار والودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطات نقدية مناسبة وخطط انتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	1 إلى 10 سنوات	المجموع
2021				
التزامات عقود الإيجار	-	8,866	62,369	71,235
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	103,812	249,149	-	415,249
المجموع	103,812	249,149	62,369	486,484
2020				
التزامات عقود الإيجار	-	8,362	66,765	75,127
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	84,237	86,198	-	192,239
المجموع	84,237	86,198	66,765	267,366

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر.

25- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن موجودات المجموعة المتمثلة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر، تم تصنيفها ضمن مستوى القياس الثالث. لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثاني والثالث خلال السنة.

إن القيم العادلة للنقد ووكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل، الذمم التجارية المدينة، الذمم التجارية الدائنة والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

26- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة المساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار حصص جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

27- الأثر المترتب على وباء "COVID - 19"

بعد أكثر من سنة من ظهور جائحة COVID - 19 لا تزال العديد من القطاعات الاقتصادية وقطاعات الأعمال تواجه اضطرابات وعوامل عدم تيقن نتيجة الجائحة وأيضاً بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس.

لا تزال المجموعة تتأثر من تداعيات تفشي الفيروس وتواصل الإدارة جهودها في التخفيف من المخاطر الناتجة عن ذلك، وتتلخص تلك الآثار فيما يلي:

- إدارة مخاطر الائتمان

اتخذت إدارة المجموعة العديد من الإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بالوباء، بما في ذلك تحديد القطاعات الأكثر ضعفاً التي تأثرت في المقام الأول ووضع تدابير إضافية لضمان مستوى عالٍ من إدارة تلك المخاطر.

تطلبت حالات عدم اليقين الناجمة عن وباء "COVID - 19" من المجموعة أن تأخذ في الاعتبار تأثير التقلبات العالمية في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية التي تم أخذها في الاعتبار وذلك لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021. بالنسبة لمعاملاتها الدولية، قامت المجموعة بتحديث المعلومات التطلعية ذات الصلة المستخدمة والمتعلقة ببينة الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية الخسائر الائتمانية فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي للسوق الذي تزاوّل فيه المجموعة أنشطتها. وبناءً عليه، تم الاعتراف بمخصص خسائر انتمان متوقعة بمبلغ 17,052 دينار كويتي (2020 - 73,629 دينار كويتي) (إيضاح 9).

- إدارة مخاطر السيولة

استجابة لتفشي وباء "COVID - 19"، تقوم المجموعة بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. ستواصل المجموعة تقييم مركز السيولة لديها وذلك من خلال مراقبة تدفقاتها النقدية وتوقعاتها بعناية.

- قياس القيم العادلة للأدوات المالية

أخذت المجموعة في الاعتبار الآثار المحتملة لتقلبات السوق الحالية وذلك عند تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية غير المسعرة للمجموعة، وهذا يمثل أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة التي يمكن ملاحظتها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. بالنظر إلى تأثير وباء "COVID - 19"، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تمثل السعر الذي يمكن تحقيقه للمعاملات بين المشاركين في السوق في الوضع الحالي.

وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 556,085 دينار كويتي (2020 - 269,536 دينار كويتي) كخسائر في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 6).

- قياس القيم العادلة للأدوات غير المالية

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحديد تأثير تفشي وباء "COVID - 19" على القيمة الدفترية للموجودات غير المالية كما في 31 ديسمبر 2021 والناتج من التأثير على التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذه المطلوبات غير المالية أو توقعات المشاركين في السوق للسعر اعتماداً على المنهج المستخدم في تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات كما في 31 ديسمبر 2021. تدرك المجموعة أن بعض المناطق الجغرافية والقطاعات التي توجد فيها هذه الموجودات قد تأثرت سلباً، ومع استمرار الوضع في التطور والانتشار، تراقب المجموعة باستمرار توقعات السوق وتستخدم الافتراضات ذات الصلة لتعكس قيمة هذه الموجودات والمطلوبات غير المالية بشكل مناسب في البيانات المالية المجمعة وعليه، استنتجت المجموعة أنه لا يوجد أي أثر مادي مترتب على وباء "COVID - 19".

كما أجرت المجموعة تقييماً حول قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وكافة المعلومات المتاحة حول المخاطر وحالات عدم التأكيد المستقبلية وذلك لإعداد التوقعات التي تتناول الأداء المستقبلي للمجموعة ورأس المال والسيولة. رغم الأثر المتفاجئ لوباء COVID - 19، إلا أنه في الوقت الراهن، تشير التوقعات إلى أن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في مزاولة عملياتها فضلاً عن أن موقفها المتعلق بالاستمرارية لم يتأثر إلى حد كبير ولم يتغير بشكل مادي. ونتيجة لذلك، فقد أعدت البيانات المالية المجمعة للمجموعة بما يتوافق مع أساس مبدأ الاستمرارية.

البيانات المالية كما 2020/12/31

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
33 – 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة – ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية المجمعة للشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية المحاسبية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. قمنا بتحديد الأمر المبين أدناه كأمر تدقيق هام:

- إن تقييم المباني المصنفة ضمن بند "الممتلكات والعقارات والمعدات" إيضاح (3)، هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراء وأحكاماً مهمة وتمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات، لذلك قمنا باعتبار تقييم المباني كأمر هام. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم المباني من قبل مقيمين مرخص لهم بالتقييم. إن هذه التقييمات من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات مثل تقدير القيمة السوقية، ومعرفة افتراضات السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للمباني، قام المقيمون باستخدام تقنيات تقييم كطريقة معيار التكلفة المعدل ومقارنة المبيعات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة واستخدام المباني. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المرخص لهم، ومدى كفاية الإفصاح في البيانات المالية المجمعة حول هذه التقييمات.

معلومات أخرى

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذ بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافٍ وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأنا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي، فيما عدا عدم انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (إيضاح 22).

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
31 مارس 2021

2019	2020	إيضاح	الموجودات
			الموجودات غير المتداولة:
43,098	-		شهرة
1,308,086	967,832	3	ممتلكات وعقارات ومعدات
88,419	78,649	4	موجودات حق الاستخدام
1,439,603	1,046,481		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة:
3,149,310	-	5	موجودات متعلقة بمجموعة الاستبعاد
2,597,555	2,328,019	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
230,399	162,306	7	مخزون
5,000	480	8	مستحق من طرف ذي صلة
413,710	271,019	9	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,273,771	3,941,338	10	نقد ونقد معادل
7,669,745	6,703,162		مجموع الموجودات المتداولة
9,109,348	7,749,643		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية:
9,000,000	9,000,000	11	رأس المال
667,745	667,745	12	احتياطي إجباري
7,648	(14,583)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
526,444	-	5	فائض إعادة تقييم متعلق بمجموعة الاستبعاد
(2,081,028)	(2,221,944)		خسائر متراكمة
8,120,809	7,431,218		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
20,967	5,377		الحصص غير المسيطرة
8,141,776	7,436,595		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات غير المتداولة:
75,076	66,765	14	التزامات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول
121,380	45,682	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
196,456	112,447		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة:
459,918	-	5	التزامات متعلقة بمجموعة الاستبعاد
7,912	8,362	14	التزامات عقود الإيجار - الجزء المتداول
303,286	192,239	16	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
771,116	200,601		مجموع المطلوبات المتداولة
967,572	313,048		مجموع المطلوبات
9,109,348	7,749,643		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



أحمد سليمان الخالد
رئيس مجلس الإدارة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاح	
			العمليات المستمرة:
1,304,026	1,088,467		المبيعات
(1,187,995)	(960,734)	17	تكلفة المبيعات
116,031	127,733		مجمّل الربح
(457,459)	(632,332)	18	مصاريف عمومية وإدارية
(105,143)	(74,173)	19	مصاريف بيع وتسويق
(31,337)	(37,010)	3	استهلاك
(477,908)	(615,782)		خسارة العمليات المستمرة
-	(155,929)	28 ، 3	خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات
-	(73,629)	28 ، 9	مخصص خسائر ائتمان متوقعة
-	(43,098)	28	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
-	(71,536)		خسائر بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
-	(10,511)	7	مخصص مخزون بطيء الحركة
37,311	(269,536)	20	صافي (خسائر) أرباح الاستثمارات
28,464	30,809		عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
(5,581)	(4,192)	4	مصاريف تمويلية
(10,179)	1,547		أرباح (خسائر) فروقات عملة أجنبية
47,352	32,609		إيرادات أخرى
(380,541)	(1,179,248)		خسارة السنة من العمليات المستمرة قبل العمليات غير المستمرة
			وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
			العمليات غير المستمرة:
403,422	467,955	5	ربح السنة من العمليات غير المستمرة
22,881	(711,293)		(خسارة) ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية
			وحصة الزكاة
(893)	-		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(357)	-		حصة الزكاة
21,631	(711,293)		(خسارة) ربح السنة
			الخاص بـ:
18,294	(713,921)		مساهمي الشركة الأم
3,337	2,628		الحصص غير المسيطرة
21,631	(711,293)		(خسارة) ربح السنة
فلس	فلس		خسارة (ربحية) السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(4.28)	(13.13)	21	خسارة السهم الأساسية من العمليات المستمرة
4.48	5.20	21	ربحية السهم الأساسية من العمليات غير المستمرة
0.20	(7.93)	21	(خسارة) ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	
21,631	(711,293)	(خسارة) ربح السنة
		(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
10,990	(22,231)	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
10,990	(22,231)	(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر للسنة
32,621	(733,524)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ:
29,273	(736,152)	مساهمي الشركة الأم
3,348	2,628	الحصص غير المسيطرة
32,621	(733,524)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم							
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	خسائر متراكمة	فائض إعادة تقييم (إيضاح 5)	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي إجباري	رأس المال
8,119,755	28,219	8,091,536	(2,130,288)	557,410	(3,331)	667,745	9,000,000
21,631	3,337	18,294	18,294	-	-	-	-
10,990	11	10,979	-	-	10,979	-	-
32,621	3,348	29,273	18,294	-	10,979	-	-
(10,600)	(10,600)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	30,966	(30,966)	-	-	-
8,141,776	20,967	8,120,809	(2,081,028)	526,444	7,648	667,745	9,000,000
(711,293)	2,628	(713,921)	(713,921)	-	-	-	-
(22,231)	-	(22,231)	-	-	(22,231)	-	-
(733,524)	2,628	(736,152)	(713,921)	-	(22,231)	-	-
-	-	-	5,163	(5,163)	-	-	-
28,343	(18,218)	46,561	567,842	(521,281)	-	-	-
7,436,595	5,377	7,431,218	(2,221,944)	-	(14,583)	667,745	9,000,000

الرصيد في 1 يناير 2019
ربح السنة
الدخل الشامل الآخر للسنة
مجموع الدخل الشامل للسنة
توزيعات للحصص غير المسيطرة
إطفاء فائض إعادة تقييم
الرصيد في 31 ديسمبر 2019
(خسارة) ربح السنة
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
إطفاء فائض إعادة تقييم
أثر استبعاد شركة تابعة
الرصيد في 31 ديسمبر 2020

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(380,541)	(1,179,248)	خسارة السنة من العمليات المستمرة
403,422	467,955	ربح السنة من العمليات غير المستمرة
22,881	(711,293)	(خسارة) ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
		التسويات:
176,954	98,472	استهلاك وإطفاء
(6,980)	73,629	مخصص خسائر ائتمان متوقعة
23,141	10,511	مخصص مخزون بطيء الحركة
50,515	169,443	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
-	43,098	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
-	155,929	خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات
-	71,536	خسائر بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(28,464)	(30,809)	عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
8,218	4,192	مصاريف تمويلية
(37,311)	269,536	صافي خسائر (أرباح) الاستثمارات
208,954	154,244	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
389,140	402,576	مدنيون وأرصدة مدينة أخرى
-	4,520	صافي الحركة على أطراف ذات صلة
171,415	57,582	مخزون
(475,719)	(111,047)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
293,790	507,875	التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية
		حصة الزكاة المدفوعة
(300)	-	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(29,122)	(244,808)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
264,368	263,067	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(34,139)	(18,733)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
-	52,373	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
-	2,358,712	المحصل من بيع شركة تابعة
45,298	-	توزيعات نقدية مستلمة
26,776	24,201	عوائد وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل مستلمة
37,935	2,416,553	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(24,768)	(12,053)	المدفوع لالتزامات عقود الإيجار
(177,452)	-	صافي الحركة على قرض لأجل
(10,600)	-	توزيعات مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(212,820)	(12,053)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
		صافي الزيادة في نقد ونقد معادل
89,483	2,667,567	نقد ونقد معادل متعلق بالعمليات غير المستمرة (إيضاح 5)
(831,240)	-	نقد ونقد معادل في بداية السنة
2,015,528	1,273,771	نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 10)
1,273,771	3,941,338	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقاً باسم الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية) هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب المرسوم الأميري الصادر في 5 سبتمبر 1996، وعقد تأسيس شركة مساهمة كويتية مغلقة موثق لدى وزارة العدل – إدارة التوثيق والتسجيل العقاري – في دولة الكويت تحت رقم 1025/ جلد 1 بتاريخ 5 يونيو 1996، وتعديلاته اللاحقة وآخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري بتاريخ 3 نوفمبر 2019.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح به وفقاً للقانون.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- "تمارس الشركة الأم نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 71953 بتاريخ 21 ديسمبر 1997.

إن عنوان الشركة الأم البريدي المسجل هو: ص. ب. 3767 الصفاة، الرمز البريدي 13038، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 31 مارس 2021. وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد:

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتخلص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. فيما عدا أراض حق الانتفاع، المباني والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي تم إدراجها بقيمتها العادلة. تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - ت). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء تأثير تفشي جائحة فيروس كوفيد 19 على المجموعة وذلك وفقاً لما هو مبين في إيضاح (28).

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2020 المتعلقة بالمجموعة وبياناتها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المعرفة، وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط، وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تضيق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء، وإزالة الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت في تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية.
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج.
- إضافة خيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) "إصلاح معدل الفائدة"

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" توفر عددًا من التخفيفات، والتي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح معدل الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالة من عدم التأكد بشأن توقيت و / أو مبلغ التدفقات النقدية على أساس البند المغطى بالتحوط أو أداة التحوط. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث لا يوجد لديها أي علاقات تحوط من معدل الفائدة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) - "تعريف الأهمية النسبية". توفر تلك التعديلات تعريفًا جديدًا للأهمية النسبية التي تنص على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو إخفائها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية للأغراض العامة استنادًا إلى تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة". توضح التعديلات أن الأهمية النسبية ستعتمد على طبيعة أو تأثير المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالإضافة إلى معلومات أخرى في سياق البيانات المالية. يعتبر التحريف في المعلومات جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة، كما ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

إطار المفاهيم للتقارير المالية الصادرة في 29 مارس 2018

إن إطار المفاهيم ليس معيارًا، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير، ومساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية على تطوير سياسات محاسبية متسقة في حالة عدم وجود معيار ساري قابل للتطبيق، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على الكيانات التي طورت سياساتها المحاسبية بناءً على إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعريفات المحدثة ومعايير الاعتراف بالموجودات والالتزامات ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التأجير" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID-19

في 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتيازات تأجير تتعلق بـ "COVID-19 تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير". تقدم هذه التعديلات إعفاء المستأجرين من تطبيق الإرشاد الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشأن المحاسبة عن التعديلات على عقد التأجير الناتجة عن امتيازات التأجير كتأثير مباشر لجائحة COVID-19 وكمبرر عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقييم ما إذا كانت امتيازات التأجير المتعلقة بـ COVID-19 من المؤجر تمثل تعديل في عقد التأجير. وبالتالي يقوم المستأجر الذي يأخذ هذا الاختيار بالمحاسبة عن أي تغيير في مدفوعات عقد التأجير نتيجة امتيازات التأجير المتعلقة بـ COVID-19 بنفس طريقة المحاسبة عن التغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، إذا لم يمثل ذلك التغيير تعديلاً في عقد التأجير.

يتم تطبيق التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يتم السماح بالتطبيق المبكر. إن تأثير ذلك التعديل على البيانات المالية المجمعة للمجموعة تم الإفصاح عنه في (إيضاح 28).

تتطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2020 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" - إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكديدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام" في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثير مادي على المجموعة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020 فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 - 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية" يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - "تصنيف المطلوبات كمداولة أو غير متداولة" أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية.

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية:

نسبة الملكية %	اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	2020	2019
	الشركة الوطنية البرونزية العقارية - ناصر العصيمي وشريكه - ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	%99	%99
	الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م. (إيضاح 5)	دولة الكويت	إنتاج محارم الورق	-	%99
	الشركة السعودية الكويتية للكرتون - ذ.م.م.	المملكة العربية السعودية	تصنيع منتجات الكرتون والورق	%100	%100
	شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م.	المملكة العربية السعودية	إنتاج محارم الورق	%99	%99

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة للبيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدًا، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كمطلوبات ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الدائنين والتزامات عقود الإيجار.

1) الموجودات المالية

أ) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع ونقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين:

- أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو
- ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

1- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة:

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم خصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، المدينين التجاريين والمستحق من طرف ذي صلة تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

2-

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي (كما هو موضح أعلاه).
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع والناجئة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة الأولى: الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

المرحلة الثانية: (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.

المرحلة الثالثة: (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطوعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطوعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف به من خلال الدخل الشامل الآخر.

تتكون أدوات الدين للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط من السندات المسعرة المصنفة في أعلى فئة استثمار (جيدة جداً أو جيدة) من قبل وكالة تصنيف. لذلك، فإنها تعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وتتبع سياسة المجموعة على قياس خسائر الائتمان المتوقعة على تلك الاستثمارات كل 12 شهراً. ومع ذلك، عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، فإن المخصص يجب أن يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية. تستخدم المجموعة التصنيفات من وكالات التصنيف لتحديد ما إذا كانت أداة الدين قد زادت بشكل كبير من حيث مخاطر الائتمان وتقدر خسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 60 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

(2) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة الدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(أ) الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

(3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - دمج الأعمال والشهرة:

دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملأها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشترية.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية: التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الاقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتركمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الاقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الانتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة انخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

و- المخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

في حالة المخزون الصناعي والمخزون تحت التصنيع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من نفقات الإنتاج العامة على أساس الطاقة الإنتاجية العادية.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز- ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

1- يظهر بند المباني في الممتلكات والعقارات والمعدات بالقيمة العادلة مخصوماً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات كنتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

2- تظهر باقي بنود الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

الموجودات	معدل الاستهلاك (سنوات)
مباني	20
آلات ومعدات	10
سيارات	5
عدد وأدوات	5
أثاث وتركيبات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح- مجموعات الاستبعاد:

يتم تصنيف مجموعات الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن تكون مجموعات الاستبعاد متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً أن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي أن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس مجموعات الاستبعاد والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمجموعة استبعاد. تعرض مجموعات الاستبعاد بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجموع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها مجموعة استبعاد عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الاستبعاد أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمجموعة استبعاد إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتهاء تصنيف الموجودات والمطلوبات ضمن مجموعة الاستبعاد، يتم قياس تلك الموجودات والمطلوبات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

- القيمة الدفترية قبل تصنيف مجموعة الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف مجموعة الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع.
- المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ط- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدث لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ي- مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوّل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ك- توزيعات الأرباح للمساهمين:

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمعة.

ل- رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

م- إيرادات العقود المبرمة مع العملاء:

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تليتها. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكامل.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات العوائد

تحتسب إيرادات العوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلي.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ن- المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

س- عقود الإيجار:

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

1) موجودات حق الاستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكيدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

2) مطلوبات عقد التأجير:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3 عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على بعض عقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ع- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي وأي خسائر متراكمة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لوجود خسائر متراكمة للمجموعة.

ف- ضريبة دعم العمالة الوطنية:

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ص- حصة الزكاة:

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ق- العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ر- الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ش- معلومات القطاع:

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ت- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - م) يتطلب آراء هامة.

2- مخصص خسائر ائتمان متوقعة ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية:

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

4- دمج الأعمال:

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

5- عقود التأجير:

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- 1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.
- 2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:
تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.
- 3- انخفاض قيمة الشهرة:
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها.
- إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.
- 4- مخصص خسائر ائتمان متوقعة ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.
- 5- إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات:
تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.
- 6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.
- 7- عقود التأجير:
إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
 - تقدير مدة عقد التأجير.
 - تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
 - تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها.

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عاملة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

3- ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أثاث وتراكيبات	عدد وأدوات	سيارات	آلات ومعدات	مباني
2,190,130	71,402	56,248	120,675	991,420	950,385
5,947	384	780	-	4,783	-
(9,803)	(234)	(205)	(470)	(5,807)	(3,087)
2,186,274	71,552	56,823	120,205	990,396	947,298
18,733	49	2,957	-	15,727	-
(144,004)	(118)	(2,236)	(2,007)	(139,643)	-
14,777	(2,200)	2,387	1,074	9,266	4,250
2,075,780	69,283	59,931	119,272	875,746	951,548
التكلفة:					
في 1 يناير 2019					
إضافات					
تعديلات ترجمة عملات أجنبية					
في 31 ديسمبر 2019					
إضافات					
استبعادات					
تعديلات ترجمة عملات أجنبية					
في 31 ديسمبر 2020					
الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة:					
في 1 يناير 2019					
المحمل خلال السنة					
تعديلات ترجمة عملات أجنبية					
في 31 ديسمبر 2019					
المحمل خلال السنة					
خسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 28)					
المتعلق بالاستبعادات					
تعديلات ترجمة عملات أجنبية					
في 31 ديسمبر 2020					
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2020					
في 31 ديسمبر 2019					
967,832	31,905	13,605	28,987	341,060	552,275
1,308,086	37,611	14,204	30,974	499,915	725,382

- تم توزيع الاستهلاك المحمل خلال السنة كما يلي:

2019	2020
54,190	51,508
31,337	37,010
85,527	88,518

تكلفة المبيعات (إيضاح 17 - أ)
أخرى

- تم التوصل إلى القيمة العادلة للمباني بناءً على تقارير تقييم من مقيمين مستقلين والتي استندت على أسعار السوق المقارنة. تظهر المباني بالقيمة المعاد تقييمها، والتي تمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها إطفاء إعادة التقييم المتراكم.

- لأغراض تقدير القيمة العادلة، تم تصنيف المباني ضمن مستوى القياس الثاني طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

4- موجودات حق الاستخدام

تقوم المجموعة باستئجار العديد من الموجودات بما في ذلك الأراض. يبلغ متوسط مدة عقود الإيجار 10 سنوات (2019 - 10 سنوات).

إن الحركة على بند موجودات حق الاستخدام هي كما يلي:

2019	2020	
99,538	88,419	الرصيد في بداية السنة
(9,954)	(9,954)	الإطفاء المحمل خلال السنة (إيضاح 17 - أ)
(1,165)	184	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
88,419	78,649	صافي القيمة الدفترية

المصاريف المتعلقة بموجودات حق الاستخدام المعترف بها في الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة هي كما يلي:

2019	2020	
5,581	4,192	مصاريف تمويلية على التزامات عقود الإيجار
		المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة:
652	488	- تكلفة المبيعات - مصاريف صناعية مباشرة (إيضاح 17)
32,279	19,000	- مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 18)
32,931	19,488	

إن عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر لا تحتوي على أي شروط تتعلق بدفعات إيجار متغيرة.

5- مجموعة الاستبعاد

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت الشركة الأم ببيع كامل حصصها في الشركة التابعة "الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م." بإجمالي مقابل استبعاد بمبلغ 2,358,712 دينار كويتي، وقد نتج عن عملية البيع صافي ربح بمبلغ 467,955 دينار كويتي.

مقابل الاستبعاد:

31 ديسمبر 2020	كما في تاريخ الاستبعاد	
2,358,712	291,299	النقد والنقد المعادل المستلم
-	2,067,413	متحصلات بيع مؤجلة *
2,358,712	2,358,712	إجمالي مقابل الاستبعاد

* إن تفاصيل متحصلات البيع المؤجلة هي كما يلي:

كما في تاريخ الاستبعاد	
1,049,413	صافي ذمم عملاء مستحقة
1,018,000	قيمة البيع المستحقة
2,067,413	

الربح الناتج عن استبعاد الشركة التابعة:

المبلغ	
2,358,712	صافي إجمالي مقابل الاستبعاد
(2,016,903)	ناقصاً: صافي الموجودات المستبعدة
341,809	الربح الناتج عن عملية الاستبعاد
126,146	حصة الشركة الأم من نتائج الشركة التابعة حتى تاريخ الاستبعاد
467,955	إجمالي الربح الخاص بالعمليات غير المستمرة

إن الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالشركة التابعة المستبعدة والمصنفة كمجموعة استبعاد هي كما يلي:

31 ديسمبر 2019	كما في تاريخ الاستبعاد	
555,559	546,585	الموجودات
262,650	259,993	ممتلكات وعقارات ومعدات
200,000	200,000	حقوق انتفاع
41,564	44,925	الشهرة
977,240	1,089,195	موجودات حق الاستخدام
281,057	188,270	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
831,240	324,786	مخزون
3,149,310	2,653,754	نقد ونقد معادل
		إجمالي موجودات مجموعة الاستبعاد
336,598	507,334	المطلوبات
42,551	45,999	دائنون تجاريون وآخرون
80,769	83,518	التزامات عقود الإيجار
459,918	636,851	مطلوبات أخرى
2,689,392	2,016,903	إجمالي مطلوبات مجموعة الاستبعاد
526,444	521,281	صافي الموجودات المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للاستبعاد
		فائض إعادة تقييم متعلق بمجموعة الاستبعاد

إن صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات غير المستمرة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2019	
1,036,884	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(28,192)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(177,452)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
831,240	صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات غير المستمرة

6- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتمثل الرصيد في أسهم ملكية غير مسعرة مقومة بالدينار الكويتي.

إن الحركة خلال السنة على رصيد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كانت كما يلي:

2019	2020	
2,605,542	2,597,555	الرصيد في بداية السنة
(7,987)	(269,536)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
2,597,555	2,328,019	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 20، 28)
		الرصيد في نهاية السنة

7- مخزون

2019	2020	
155,748	129,188	مواد خام
1,950	2,892	مخزون تحت التصنيع
39,373	8,051	مخزون تام التصنيع
197,071	140,131	المجموع (إيضاح 17)
31,203	31,847	قطع غيار
2,125	839	أخرى
-	(10,511)	مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)
230,399	162,306	

(أ) إن الحركة على مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2019	2020	
-	10,511	المحمل خلال السنة
-	10,511	الرصيد في نهاية السنة

8- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:

2019	2020	أفراد الإدارة العليا	مستحق من طرف ذي صلة فرد
5,000	480	480	

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

2019	2020	مزاي أفراد الإدارة العليا	مزاي قصيرة الأجل	مزاي مكافأة نهاية الخدمة
109,974	236,986			
6,923	137,082			
116,897	374,068			

9- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2019	2020	مدينون تجاريون (أ)
352,246	360,445	ناقصاً: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (ب)
(62,874)	(135,541)	صافي المدينين التجاريين
289,372	224,904	المستحق من بيع استثمار في شركات زميلة
46,079	-	موظفون مدينون
44,443	8,812	تأمينات مستردة
2,100	2,100	دفوعات مقدمة للموردين
2,723	2,721	مصاريف مدفوعة مقدماً
20,057	15,261	إيرادات مستحقة
1,688	6,608	مدينون آخرون
7,248	10,613	
413,710	271,019	

(أ) مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 60 يوم (2019 - 60 يوم).

بالنسبة للمدينين التجاريين تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينين التجاريين على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى تقادم العملاء على مدى 1 إلى 3 سنوات قبل 31 ديسمبر 2020 و 1 يناير 2020 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة. يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينين التجاريين والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة:

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها
		أكثر من 180 يوم	91 - 180 يوم	60 - 90 يوم	أقل من 60 يوم
-	%100	%80	%27.09	%10	%5
360,445	42,431	96,281	15,502	31,475	174,756
135,541	42,431	77,025	4,199	3,148	8,738
2020					
معدل خسائر الائتمان المتوقعة					
إجمالي القيمة الدفترية					
خسائر الائتمان المتوقعة					
-	%100	%17.5	%16	%10	%5
352,246	15,869	98,821	99,259	138,297	-
62,874	15,869	17,294	15,881	13,830	-
2019					
معدل خسائر الائتمان المتوقعة					
إجمالي القيمة الدفترية					
خسائر الائتمان المتوقعة					

(ب) مخصص خسائر ائتمان متوقعة:

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2019	2020	
77,597	62,874	الرصيد في بداية السنة
-	73,629	المحمل خلال السنة (إيضاح 28)
(14,471)	-	المستخدم خلال السنة
(252)	(962)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
62,874	135,541	الرصيد في نهاية السنة

10- نقد ونقد معادل

2019	2020	
273,771	206,338	نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,000,000	3,735,000	وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
1,273,771	3,941,338	

بلغ معدل الفائدة الفعلي على وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل 1.3% (2019 - 2.625%) سنوياً، تستحق هذه الوكالات والودائع تعاقدياً بمعدل 90 يوم.

11- رأس المال

يتكون رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 90,000,000 سهم (2019 - 90,000,000 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

12- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم، ونظراً لوجود خسائر متراكمة لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري.

13- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. ونظراً لوجود خسائر متراكمة لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري.

14- التزامات عقود الإيجار

2019	2020	
-	82,988	الرصيد في بداية السنة
102,175	-	إضافات
5,581	4,192	مصاريف تمويلية على التزامات عقود الإيجار
(24,768)	(12,053)	المدفوع
82,988	75,127	الرصيد في نهاية السنة

والتي تتمثل في:

2019	2020
75,076	66,765
7,912	8,362
82,988	75,127

الجزء غير المتداول
الجزء المتداول
إجمالي القيمة الحالية لإلتزامات عقود الإيجار

القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير		الحد الأدنى لدفعات التأجير	
2019	2020	2019	2020
7,912	8,362	12,030	12,039
75,076	66,765	90,665	78,688
82,988	75,127	102,695	90,727
-	-	(19,707)	(15,600)
82,988	75,127	82,988	75,127

المبالغ الدائنة المتعلقة بإلتزامات عقود الإيجار
خلال سنة
من السنة الثانية حتى نهاية عقود الإيجار
مجمّل دائنات الإلتزامات عقود الإيجار
بطرح: مصاريف تمويلية مستقبلية غير مغطاة
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير

إن متوسط عمر الإيجار هو 10 سنوات (2019 - 10 سنوات)، ومتوسط معدل فائدة الاقتراض الفعلي 5% (2019 - 5%).
تعتمد جميع الإيجارات على دفعات ثابتة، ولم يتم الدخول في أي ترتيبات لدفعات إيجارات محتملة.

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2019	2020
102,827	121,380
31,225	169,443
(12,435)	(244,808)
(237)	(333)
121,380	45,682

الرصيد في بداية السنة
المحمل خلال السنة
المدفوع خلال السنة
تعديلات ترجمة عملات أجنبية
الرصيد في نهاية السنة

16- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2019	2020
245,466	141,570
8,778	474
35,165	47,968
11,314	-
1,642	1,642
357	357
564	228
303,286	192,239

دائنون تجاريون (أ)
دفعات مقدمة من العملاء
مصاريف مستحقة
إجازات موظفين مستحقة
المستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية
المستحق عن الزكاة
دائنون آخرون

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوما (2019 - 90 يوما).

(ب) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

17- تكلفة المبيعات

2019	2020
212,666	197,071
932,359	709,716
1,145,025	906,787
(197,071)	(140,131)
240,041	194,078
1,187,995	960,734

رصيد المخزون في أول السنة
المشتريات خلال السنة
المخزون المتاح للبيع
رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 7)
مصاريف صناعية مباشرة (أ)
تكلفة المبيعات

أ- يتمثل بند مصاريف صناعية مباشرة فيما يلي:

2019	2020
117,976	95,139
652	488
64,144	61,462
57,269	36,989
240,041	194,078

تكاليف موظفين
إيجارات (إيضاح 4)
استهلاك وإطفاء (إيضاح 3 ، 4)
أخرى

18- مصاريف عمومية وإدارية

2019	2020	
334,587	529,390	تكاليف الموظفين
32,279	19,000	إيجارات
55,222	59,961	أتعاب مهنية
14,888	5,417	رسوم واشتراكات
20,483	18,564	أخرى
457,459	632,332	

19- مصاريف بيع وتسويق

2019	2020	
34,461	18,713	تكاليف الموظفين
5,350	10,994	عمولات
49,816	38,526	سفر وتنقلات
15,516	5,940	أخرى
105,143	74,173	

20- صافي (خسائر) أرباح الاستثمارات

2019	2020	
(7,987)	(269,536)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
45,298	-	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 6)
37,311	(269,536)	إيرادات توزيعات أرباح

21- (خسارة) ربحية السهم الأساسية

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لاحتساب ربحية السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2019	2020	
(385,128)	(1,181,876)	خسارة السنة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
403,422	467,955	ربح السنة من العمليات غير المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
18,294	(713,921)	(خسارة) ربح السنة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
أسهم	أسهم	
90,000,000	90,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
(4.28)	(13.13)	خسارة السهم الأساسية من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
4.48	5.20	ربحية السهم الأساسية من العمليات غير المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
0.20	(7.93)	(خسارة) ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

22- الجمعية العامة

اقترح مجلس إدارة الشركة الأم في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 مارس 2021 عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم.

لم يتم انعقاد الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة، وبالتالي لم تتم الموافقة على البيانات المالية المجمعة من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم عن السنة المالية المنتهية آنذاك. إن البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لا تتضمن أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما لو لم تتم الموافقة على البيانات المالية المجمعة من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم للسنة المالية المنتهية آنذاك.

نظراً لعدم انعقاد الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم حتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة، فقد تم تعيين مراقبي الحسابات لتدقيق البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة. إن هذا التعيين خاضع للموافقة عليه من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم عند انعقادها.

23- الالتزامات المحتملة

يوجد على المجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع التزامات محتملة كما يلي:

2019	2020	
9,827	-	اعتمادات مستنديه
339	-	خطابات ضمان
10,166	-	

24- معلومات القطاعات

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها طبقاً للقطاعات الجغرافية التالية حسب الموقع الجغرافي للعملاء وموجودات كل قطاع على حدة:

- دولة الكويت.
- دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموع		دول مجلس التعاون الخليجي		دولة الكويت		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
5,100,956	2,197,137	4,655,048	1,696,826	445,908	500,311	الإيرادات
(5,079,325)	(2,908,430)	(4,350,029)	(1,886,662)	(729,296)	(1,021,768)	المصروفات
21,631	(711,293)	305,019	(189,836)	(283,388)	(521,457)	(الخسارة) الربح
9,109,348	7,749,643	2,036,877	1,575,864	7,072,471	6,173,779	مجموع الموجودات
(967,572)	(313,048)	(401,177)	(306,019)	(566,395)	(7,029)	مجموع المطلوبات
8,141,776	7,436,595	1,635,700	1,269,845	6,506,076	6,166,750	صافي الموجودات

25- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الدائنين والتزامات عقود الإيجار، ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد والتكلفة لموجوداتها ومطلوباتها المالية. إن أسعار العائد والتكلفة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض:

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	الرصيد	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
			2020
			وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
± 18,675	3,735,000	± 0.5%	
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	الرصيد	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
			2019
			وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل
± 5,000	1,000,000	± 0.5%	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك، وكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل، المدينين والمستحق من طرف ذي صلة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك وكالات استثمار وودائع بنكية قصيرة الأجل

إن النقد لدى البنوك وكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، وكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل، المدينين والمستحق من طرف ذي صلة.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشترقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع (دينار كويتي)
2020		
ريال سعودي	± 5%	± 21,541
ريال سعودي	± 5%	± 8,050
2019		
ريال سعودي	± 5%	± 17,556
ريال سعودي	± 5%	± 6,492

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في وكالات الاستثمار والودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية غير المخصصة

حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	1 إلى 10 سنوات	المجموع
2020				
التزامات عقود الإيجار	-	-	78,688	90,727
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	84,237	86,198	-	192,239
المجموع	84,237	86,198	78,688	282,966
2019				
التزامات عقود الإيجار	-	-	90,665	102,695
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	43,943	245,466	-	303,286
المجموع	43,943	245,466	90,665	405,981

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر.

26- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.
- يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن موجودات المجموعة المتمثلة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر، تم تصنيفها ضمن مستوى القياس الثالث. لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثاني والثالث خلال السنة.

إن القيم العادلة للنفذ ووكالات الاستثمار والودائع البنكية قصيرة الأجل، الذمم التجارية المدينة، الذمم التجارية الدائنة والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

27- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة المساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار حصص جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

28- الأثر المترتب على وباء "COVID - 19"

أدى تفشي فيروس كورونا "COVID - 19" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، كما أعلنت السلطات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولة الكويت، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. يبين هذا الإيضاح تأثير تفشي الوباء على عمليات المجموعة والتفويضات والأحكام الهامة التي تطبقها الإدارة في تقييم الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2020.

- إدارة مخاطر الائتمان

اتخذت إدارة المجموعة العديد من الإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بالوباء، بما في ذلك تحديد القطاعات الأكثر ضعفاً التي تأثرت في المقام الأول ووضع تدابير إضافية لضمان مستوى عالٍ من إدارة تلك المخاطر.

تطلبت حالات عدم اليقين الناجمة عن وباء "COVID - 19" من المجموعة أن تأخذ في الاعتبار تأثير التقلبات العالمية في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية التي تم أخذها في الاعتبار وذلك لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020. بالنسبة لعملياتها الدولية، قامت المجموعة بتحديث المعلومات التطلعية ذات الصلة المستخدمة والمتعلقة ببيئة الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية الخسائر الائتمانية فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي للسوق الذي تزاوّل فيه المجموعة أنشطتها. وبناءً عليه، تم الاعتراف بمخصص خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 73,629 دينار كويتي (إيضاح 9).

- إدارة مخاطر السيولة

استجابة لتفشي وباء "COVID - 19"، تقوم المجموعة بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. ستواصل المجموعة تقييم مركز السيولة لديها وذلك من خلال مراقبة تدفقاتها النقدية وتوقعاتها بعناية.

- قياس القيم العادلة للأدوات المالية

أخذت المجموعة في الاعتبار الآثار المحتملة لتقلبات السوق الحالية وذلك عند تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية غير المسعرة للمجموعة، وهذا يمثل أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة التي يمكن ملاحظتها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. بالنظر إلى تأثير وباء "COVID - 19"، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تمثل السعر الذي يمكن تحقيقه للمعاملات بين المشاركين في السوق في الوضع الحالي.

وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 269,536 دينار كويتي كخسائر في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- قياس القيم العادلة للأدوات غير المالية (ممتلكات وعقارات ومعدات، موجودات حق الاستخدام)

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحديد تأثير تفشي وباء "COVID - 19" على القيمة الدفترية للموجودات غير المالية كما في 31 ديسمبر 2020 والناتج من التأثير على التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذه المطلوبات غير المالية أو توقعات المشاركين في السوق للسعر اعتماداً على المنهج المستخدم في تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات كما في 31 ديسمبر 2020. تدرك المجموعة أن بعض المناطق الجغرافية والقطاعات التي توجد فيها هذه الموجودات قد تأثرت سلباً، ومع استمرار الوضع في التطور والانتشار، تراقب المجموعة باستمرار توقعات السوق وتستخدم الافتراضات ذات الصلة لتعكس قيمة هذه الموجودات والمطلوبات غير المالية بشكل مناسب في البيانات المالية المجمعة.

قامت المجموعة بتقييم الظروف الاقتصادية في المنطقة نتيجة لتفشي فيروس كورونا، وبناءً عليه قامت المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الممتلكات والعقارات والمعدات للمجموعة. وبناءً عليه، تم الاعتراف بخسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات بمبلغ 155,929 دينار كويتي (إيضاح 3).

- خسائر الإنخفاض في الشهرة

قامت المجموعة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد من الشهرة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تأثير وباء "COVID - 19" من خلال إعادة النظر في الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية. نتيجة لهذا التقييم، وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 43,098 دينار كويتي كخسائر انخفاض في قيمة الشهرة.

من المتوقع أن تستمر الآثار الحالية والمتوقعة لتفشي تأثير وباء "COVID - 19" على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في التطور والانتشار، كما لا يزال حجم ومدة هذه التطورات غير مؤكد في هذه المرحلة ولكن يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للمجموعة والتدفقات النقدية والمركز المالي في المستقبل. ستواصل المجموعة مراقبة توقعات السوق وتحديث الافتراضات والتوقعات الخاصة به حيث قد يكون لذلك تأثير كبير على البيانات المالية المجمعة في المستقبل.

29- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشي مع أرقام السنة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على ربح المجموعة أو حقوق الملكية المجمعة للسنة السابقة.

البيانات المالية كما 2019/12/31

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
34 - 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية المحاسبية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. قمنا بتحديد الأمر المبين أدناه كأمر تدقيق هام:

- إن تقييم المباني المصنفة ضمن بند "الممتلكات والعقارات والمعدات" إيضاح (3)، هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراء وأحكاماً مهمة وتمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات، لذلك قمنا باعتبار تقييم المباني كأمر هام. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم المباني من قبل مقيمين مرخص لهم بالتقييم. إن هذه التقييمات من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات مثل تقدير القيمة السوقية، ومعرفة افتراضات السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للمباني، قام المقيمون باستخدام تقنيات تقييم كطريقة معيار التكلفة المعدل ومقارنة المبيعات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة واستخدام المباني. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المرخص لهم، ومدى كفاية الإفصاح في البيانات المالية المجمعة حول هذه التقييمات.

معلومات أخرى

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذ بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفاً مقصوداً، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافٍ وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأما قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، إن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البرزخ وشركاهم

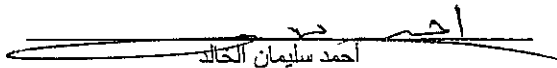


د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33

دولة الكويت
31 مارس 2020

2018	2019	إيضاح	الموجودات
			الموجودات غير المتداولة:
43,098	43,098		شهرة
1,392,747	1,308,086	3	ممتلكات وعقارات ومعدات
-	88,419	4	موجودات حق الاستخدام
1,435,845	1,439,603		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة:
3,157,871	3,149,310	5	موجودات متعلقة بمجموعة الاستبعاد
2,605,542	2,597,555	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
248,449	230,399	7	مخزون
5,000	5,000	8	مستحق من طرف ذي صلة
755,454	413,710	9	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,392,288	1,273,771	10	نقد ونقد معادل
8,164,604	7,669,745		مجموع الموجودات المتداولة
9,600,449	9,109,348		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية:
9,000,000	9,000,000	12	رأس المال
667,745	667,745	13	احتياطي إيجاري
(3,331)	7,648		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
557,410	526,444		فائض إعادة تقييم متعلق بمجموعة الاستبعاد
(2,130,288)	(2,081,028)		خسائر متراكمة
8,091,536	8,120,809		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
28,219	20,967		الحصص غير المسيطرة
8,119,755	8,141,776		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات غير المتداولة:
-	75,076	15	التزامات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول
102,827	121,380	16	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
102,827	196,456		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة:
825,131	459,918	5	التزامات متعلقة بمجموعة الاستبعاد
-	7,912	15	التزامات عقود الإيجار - الجزء المتداول
177,452	-	17	قرض لأجل
375,284	303,286	18	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
1,377,867	771,116		مجموع المطلوبات المتداولة
1,480,694	967,572		مجموع المطلوبات
9,600,449	9,109,348		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة


أحمد سليمان الكاليد
رئيس مجلس الإدارة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2018	2019	إيضاح	
5,151,491	4,980,709	19	مبيعات
(4,329,568)	(3,994,404)	20	تكلفة المبيعات
821,923	986,305		مجمّل الربح
(684,932)	(563,198)	21	مصاريف عمومية وإدارية
(336,481)	(358,138)	22	مصاريف بيع وتسويق
(106,182)	(112,810)		استهلاك وإطفاء
(369)	6,980	9	صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة
-	(23,141)	7	صافي مخصص مخزون بطيء الحركة
(306,041)	(64,002)		خسارة التشغيل
(51,410)	-	11	خسائر بيع استثمار في شركات زميلة
332,242	37,311	23	صافي أرباح الاستثمارات
22,024	28,464		عوائد ودائع بنكية قصيرة الأجل
-	(8,218)	4	مصاريف تمويلية
-	(7,440)		خسائر فروقات عملة أجنبية
32,783	36,766		إيرادات أخرى
29,598	22,881		ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
(749)	(893)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(300)	(357)		حصة الزكاة
28,549	21,631		ربح السنة
			الخاص بـ:
26,268	18,294		مساهمي الشركة الأم
2,281	3,337		الحصص غير المسيطرة
28,549	21,631		ربح السنة
فلس	فلس		
0.29	0.20	24	ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2018	2019	
28,549	21,631	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
34	10,990	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
34	10,990	الدخل الشامل الآخر للسنة
28,583	32,621	مجموع الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ:
26,302	29,273	مساهمي الشركة الأم
2,281	3,348	الحصص غير المسيطرة
28,583	32,621	مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية للاستهلاكية الفاخرة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	خسائر مراكز مشاركة	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		احتياطي إجباري	رأس المال	
				فائض إعادة تقييم	متعلق بإعادة تقييم الإستثمار	احتياطي ترجمة عملات أجنبية		
8,090,404	25,170	8,065,234	(2,187,522)	588,376	(3,365)	667,745	9,000,000	الرصيد في 1 يناير 2018
28,549	2,281	26,268	26,268	-	-	-	-	ربح السنة
34	-	34	-	-	34	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
28,583	2,281	26,302	26,268	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
768	768	-	-	-	34	-	-	صافي الحركة على حصص غير مسيطرة
-	-	-	30,966	(30,966)	-	-	-	إطفاء فائض إعادة تقييم
8,119,755	28,219	8,091,536	(2,130,288)	557,410	(3,331)	667,745	9,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
21,631	3,337	18,294	18,294	-	-	-	-	ربح السنة
10,990	11	10,979	-	-	10,979	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
32,621	3,348	29,273	18,294	-	10,979	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(10,600)	(10,600)	-	-	-	-	-	-	توزيعات الحصص غير المسيطرة
-	-	-	30,966	(30,966)	-	-	-	إطفاء فائض إعادة تقييم
8,141,776	20,967	8,120,809	(2,081,028)	526,444	7,648	667,745	9,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2019

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2018	2019	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
29,598	22,881	ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة التسويات:
189,282	176,954	استهلاك وإطفاء
369	(6,980)	صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة
-	23,141	صافي مخصص مخزون بطيء الحركة
45,831	50,515	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(4,049)	-	أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
51,410	-	خسائر بيع استثمار في شركات زميلة
(22,024)	(28,464)	عوائد ودائع بنكية قصيرة الأجل
-	8,218	مصاريف تمويلية
(332,242)	(37,311)	صافي أرباح الاستثمارات
(41,825)	208,954	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(169,624)	389,140	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
368,810	-	صافي الحركة على أطراف ذات صلة
(87,741)	171,415	مخزون
346,954	(475,719)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
416,574	293,790	التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية
(238)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
(6,137)	(300)	حصة الزكاة المدفوعة
(7,779)	(29,122)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
402,420	264,368	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(41,065)	(34,139)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
17,222	-	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
62,595	45,298	توزيعات نقدية مستلمة
19,650	26,776	عوائد ودائع بنكية قصيرة الأجل مستلمة
58,402	37,935	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
-	(24,768)	صافي الحركة على التزامات عقود الإيجار
(128,942)	(177,452)	صافي الحركة على قرض لأجل
768	(10,600)	صافي الحركة على الحصص غير المسيطرة
(128,174)	(212,820)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
332,648	89,483	صافي الزيادة في نقد ونقد معادل
463	-	أثر تغيرات أسعار الصرف على نقد ونقد معادل بالعملة الأجنبية
1,682,417	2,015,528	نقد ونقد معادل في بداية السنة
2,015,528	2,105,011	نقد ونقد معادل في نهاية السنة
(623,240)	(831,240)	نقد ونقد معادل متعلق بمجموعة الاستبعاد (إيضاح 5)
1,392,288	1,273,771	صافي نقد ونقد معادل (إيضاح 10)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم
إن الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقاً باسم الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية) هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب المرسوم الأميري الصادر في 5 سبتمبر 1996، وعقد تأسيس شركة مساهمة كويتية مقلدة موثق لدى وزارة العدل - إدارة التوثيق والتسجيل العقاري - في دولة الكويت تحت رقم 1025/ جلد 1 بتاريخ 5 يونيو 1996، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري بتاريخ 3 نوفمبر 2019، بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 2 / 11، وذلك بتعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي بإضافة فقرة جديدة بعد الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم، كما هو مبين أدناه، وتعديل نص المادة 25 من النظام الأساسي الخاصة بسلطة مجلس الإدارة.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:
- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيتها وإدارتها وإقرضها وكفالتها لدى الغير.
- إقرض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتاجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في حدود المسموح به وفقاً للقانون.
- استغلال الفوائد المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- "تمارس الشركة الأم نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 71953 بتاريخ 21 ديسمبر 1997.

إن عنوان الشركة الأم البريدي المسجل هو: ص. ب. 3767 الصفاة، الرمز البريدي 13038، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 31 مارس 2020. وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة
تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ- أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. فيما عدا أراض حق الانتفاع، المباني والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي تم إدراجها بقيمتها العادلة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2019 وبيانها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - التأجير

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (4) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (27) تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد تأجير. يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن أغلب العقود وفقاً لنموذج فردي ضمن بنود المركز المالي.

لم يطرأ تغيير جوهرى على طريقة محاسبة المؤجرين وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). سيواصل المؤجرين تصنيف كافة عقود التأجير إما كعقود تأجير تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لمبادئ المعيار المحاسبة الدولي رقم (17). وعليه، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أثر على عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المؤجر.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، طبقت المجموعة منهجاً واحداً للاعتراف والقياس على جميع عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المستأجر، باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للموجودات ذات القيمة المنخفضة. وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام أسلوب الأثر الرجعي المعدل عند التطبيق المبدئي في 1 يناير 2019 وبالتالي، لم يتم تعديل معلومات المقارنة.

اختارت المجموعة استخدام الأسلوب الانتقالي العملي المناسب الذي يسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها مسبقاً كعقود تأجير كما في معيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية 4 في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت المجموعة أيضاً استخدام إعفاءات من الاعتراف بعقود التأجير التي تبلغ مدتها عند تاريخ بدء مدة عقد التأجير 12 شهراً أو أقل ولا تحتوي على خيار شراء "عقود التأجير قصيرة الأجل" وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد منخفض القيمة "موجودات ذات القيمة المنخفضة".

الأثر على محاسبة المستأجر

التأجير التشغيلي السابق

يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) كيفية قيام المجموعة بالمحاسبة عن عقود التأجير المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، والتي كانت خارج بنود المركز المالي. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، على جميع عقود التأجير (باستثناء ما هو مذكور أدناه)، تقوم المجموعة بـ:

- 1- الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير ضمن بيان المركز المالي المجمع، ويتم قياسهما مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية، و
- 2- الاعتراف باستهلاك موجودات حق الاستخدام والفوائد على مطلوبات التأجير في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، و
- 3- يتم تجزئة إجمالي مبلغ النقد المدفوع إلى أصل المبلغ (معروض ضمن الأنشطة التمويلية) والفائدة (معروض ضمن الأنشطة التشغيلية) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الاعتراف بحوافز التأجير (مثلاً فترة الإيجار مجانية) كجزء من قياس موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في حين أنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) تنتج عن الاعتراف بمطلوبات حوافز التأجير ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت وتخصم من مصروف الإيجار.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يتم اختبار موجودات حق الاستخدام للتحقق من وجود انخفاض في قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (36) الانخفاض في قيمة الموجودات، ويحل محل الشرط السابق للاعتراف بمخصص لعقود التأجير المتوقع خسارتها.

بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل (مدة التأجير 12 شهراً أو أقل) ولعقود التأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة (مثل أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والأثاث المكتبي)، اختارت المجموعة الاعتراف بمصاريف التأجير على أساس القسط الثابت كما هو مسموح به وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16). يتم عرض المصاريف ضمن بند المصاريف الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الأثر المالي الناتج عن التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)

إن المتوسط المرجح لسعر الاقتراض الإضافي للمستأجر المرجح المطبق على مطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في تاريخ التطبيق المبدئي هو 5%.

يوضح الجدول التالي تسوية ارتباطات عقود التأجير التشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) كما في 31 ديسمبر 2019 ومطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في تاريخ التطبيق المبدئي:

التأثير على الأرباح أو الخسائر

2019	
9,954	زيادة في مصاريف الإطفاء
8,218	زيادة في مصاريف التمويل
(12,189)	نقص في المصاريف
5,983	النقص في ربح السنة

التأثير على الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2019

كما هو معروض	تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)	كما لو معيار المحاسبة الدولي رقم (17) مطبق	
88,419	88,419	-	موجودات حق الاستخدام
88,419	88,419	-	صافي التأثير على مجموع الموجودات
82,988	82,988	-	التزامات عقود الإيجار
82,988	82,988	-	صافي التأثير على مجموع المطلوبات

المجموعة كمستأجر

- 1- إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على عقود التأجير المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) أدى إلى الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير. نتج عن ذلك انخفاض في "المصاريف الأخرى" وزيادة في الاستهلاك ومصاريف التمويل.
- 2- تم إلغاء الاعتراف بمطلوبات حوافز التأجير المعترف بها سابقاً المتعلقة بعقود التأجير التشغيلية، وتم إدراجها ضمن حساب موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير.

التأثير على بيان التدفقات النقدية

نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تأثير على بيان التدفقات النقدية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يستوجب على المستأجر عرض التالي:

- 1- مدفوعات لتأجير قصير الأجل ومدفوعات لتأجير موجودات ذات قيمة منخفضة ومدفوعات التأجير المتغيرة وغير المدرجة ضمن مطلوبات التأجير، كجزء من الأنشطة التشغيلية.
- 2- المدفوعات النقدية للجزء الخاص بالفوائد على مطلوبات التأجير إما ضمن الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة التمويلية، كما هو مسموح به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7)، اختارت المجموعة إدراج الفوائد المدفوعة ضمن الأنشطة التمويلية.
- 3- المدفوعات النقدية لجزء الأصل من مطلوبات التأجير ضمن الأنشطة التمويلية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

دورة التحسينات السنوية 2015 – 2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال

توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحيازة لها في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تتطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2019 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المعرفة وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط وبياناتها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تصييق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالة الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت بتقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج
- إضافة خيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على جميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:
تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

- تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى الشركة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
 - كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
 - كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
 - كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.
- تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

- تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
 - محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
 - كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
 - لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.
- تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ج- أسس التجميع:
تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية:

نسبة الملكية %	2018	2019	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
%99	%99	%99	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	الشركة الوطنية البرونزية العقارية - ناصر العصيمي وشريكته - ذ.م.م.
%99	%99	%99	إنتاج محارم الورق	دولة الكويت	الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م. (إيضاح 5)
%100	%100	%100	تصنيع منتجات الكرتون والورق	العربية السعودية المملكة	الشركة السعودية الكويتية للكرتون - ذ.م.م.
%99	%99	%99	إنتاج محارم الورق	العربية السعودية المملكة	شركة ركن الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدًا، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لخصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للخصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للخصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للخصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الدائنين والتزامات عقود الإيجار.

1) الموجودات المالية

أ) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبني، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبذني

تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلية أو جزئية) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين:

- إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو
- عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبذني ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

1- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة:

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخضم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبذني. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبذني.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبذني مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبذني ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، المدينين التجاريين، المستحق من طرف ذي صلة والموجودات الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

- 2- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:
- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدي (كما هو موضح أعلاه).
 - يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع والفاتحة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التسرر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة الأولى: الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

المرحلة الثانية: (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.

المرحلة الثالثة: (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف به من خلال الدخل الشامل الآخر.

تتكون أدوات الدين للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط من السندات المسعرة المصنفة في أعلى فئة استثمار (جيدة جداً أو جيدة) من قبل وكالة تصنيف. لذلك، فإنها تعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وتنص سياسة المجموعة على قياس خسائر الائتمان المتوقعة على تلك الاستثمارات كل 12 شهراً. ومع ذلك، عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، فإن المخصص يجب أن يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية. تستخدم المجموعة التصنيفات من وكالات التصنيف لتحديد ما إذا كانت أداة الدين قد زادت بشكل كبير من حيث مخاطر الائتمان وتقدر خسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 60 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

(2) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(أ) الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

(ب) الإقترض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقترض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - دمج الأعمال والشهرة:

دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويخرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية: التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الاقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الاقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الانتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة انخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

و- المخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

في حالة المخزون الصناعي والمخزون تحت التصنيع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من نفقات الإنتاج العامة على أساس الطاقة الإنتاجية العادية

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز- ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسلة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

1- يظهر بند المباني في الممتلكات والعقارات والمعدات بالقيمة العادلة مخصصاً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعدل لتقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات كنتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعدل لتقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

2- تظهر باقي بنود الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

الموجودات	معدل الاستهلاك (سنوات)
مباني	20
عدد وأدوات	5
أثاث وتراكيبات	5
سيارات	5
آلات ومعدات	10

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح- الموجودات غير الملموسة:
عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتتة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة عند الاستبعاد.

الموجودات غير الملموسة المكتتة بشكل منفصل
تتمثل الموجودات غير الملموسة المكتتة بشكل منفصل من قبل المجموعة فيما يلي:

حق انتفاع أراضي
يمثل حق الانتفاع حق المجموعة في استغلال أراضي. يتم قيد حق الانتفاع مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقعة الانتفاع بها من هذا الأصل والمقدرة بـ 20 سنة.

ط- مجموعات الاستبعاد:
يتم تصنيف مجموعات الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن تكون مجموعات الاستبعاد متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً أن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي أن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس مجموعات الاستبعاد والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمجموعة استبعاد. تعرض مجموعات الاستبعاد بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمعة.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها مجموعة استبعاد عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الاستبعاد أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمجموعة استبعاد إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انقضاء تصنيف الموجودات والمطلوبات ضمن مجموعة الاستبعاد، يتم قياس تلك الموجودات والمطلوبات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

- (أ) القيمة الدفترية قبل تصنيف مجموعة الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف مجموعة الاستبعاد على أنها محتفظ بها لغرض البيع.
- (ب) المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ي- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ك- مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوّل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ل- توزيعات الأرباح للمساهمين:

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

م- رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ن- تحقق الإيراد:

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام الأداء.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسلة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عموالات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجموع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكامل.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات العوائد

تحتسب إيرادات العوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلي.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

س- المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صافياً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ع- عقود الإيجار:

عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

1) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام لانخفاض في القيمة.

2) مطلوبات عقد التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير رفوف الجمعيات التعاونية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ف- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي وأي خسائر متراكمة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 لوجود خسائر متراكمة للمجموعة.

ص- ضريبة دعم العمالة الوطنية:
يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ق- الزكاة:
يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ر- العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.
تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ش- الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ت- معلومات القطاع:
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ث- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ن) يتطلب آراء هامة.

2- مخصص خسائر ائتمان متوقعة ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية:

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

4- دمج الأعمال:

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقنتاة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقنتاة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقنتاة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

5- عقود التأجير:

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصوصة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- انخفاض قيمة الشهرة:
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها.

إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

4- مخصص خسائر ائتمان متوقعة ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

5- إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات:
تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- عقود التأجير:
إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها.

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة - ش.م.ك. (عاملة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

3- ممتلكات وعقارات ومعدات

التكلفة:	مالي	آلات ومعدات	سيارات	عدد وألوات	اثاث وتركيبات	اصول رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
في 1 يناير 2018	923,338	616,055	120,644	50,334	69,941	383,741	2,164,053
إضافات	4,720	10,716	-	5,903	1,445	6,921	29,705
تحويلات	22,214	368,716	-	-	-	(390,930)	-
استبعادات	-	(4,256)	-	-	-	-	(4,256)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	113	189	31	11	16	268	628
في 31 ديسمبر 2018	950,385	991,420	120,675	56,248	71,402	-	2,190,130
إضافات	-	4,783	-	780	384	-	5,947
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(3,087)	(5,807)	(470)	(205)	(234)	-	(9,803)
في 31 ديسمبر 2019	947,298	990,396	120,205	56,823	71,552	-	2,186,274
الاستهلاك المراكب:							
في 1 يناير 2018	177,868	362,403	85,616	32,556	24,590	-	683,033
المحمل خلال السنة	17,707	83,424	2,013	5,146	5,035	-	113,325
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	195	733	46	36	15	-	1,025
في 31 ديسمبر 2018	195,770	446,560	87,675	37,738	29,640	-	797,383
المحمل خلال السنة	27,322	46,687	2,028	4,994	4,496	-	85,527
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(1,176)	(2,766)	(472)	(113)	(195)	-	(4,722)
في 31 ديسمبر 2019	221,916	490,481	89,231	42,619	33,941	-	878,188
صافي القيمة الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2019	725,382	499,915	30,974	14,204	37,611	-	1,308,086
في 31 ديسمبر 2018	754,615	544,860	33,000	18,510	41,762	-	1,392,747
- تم توزيع الاستهلاك المحمل خلال السنة كما يلي:							
تكلفة المبيعات (إيضاح 20 - أ)	54,190						
أخرى	31,337						
	85,527						

- تم التوصل إلى القيمة العادلة للمباني بناء على تقارير تقييم من مقيمين مستقلين والتي استندت على أسعار السوق المقارنة. تظهر المباني بالقيمة المعاد تقييمها، والتي تمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها إطفاء إعادة التقييم المتراكم.
- لأغراض تقدير القيمة العادلة، تم تصنيف المباني ضمن مستوى القياس الثاني طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

4- موجودات حق الاستخدام
تقوم المجموعة باستئجار العديد من الموجودات بما في ذلك المباني والأراض. يبلغ متوسط مدة عقود الإيجار 10 سنوات. إن الحركة على بند موجودات حق الاستخدام هي كما يلي:

أراض	الرصيد عند الاعتراف الأولي كما في 1 يناير 2019
-	إضافات خلال السنة
99,538	الإطفاء المحمل خلال السنة (إيضاح 20 - أ)
(9,954)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(1,165)	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019
88,419	

المصاريف المتعلقة بموجودات حق الاستخدام المعترف بها في الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة هي كما يلي:

2019	مصاريف الفوائد على التزامات عقود الإيجار
8,218	المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة:
	- تكلفة المبيعات - مصاريف صناعية مباشرة
3,345	- مصاريف عمومية وإدارية
32,864	- مصاريف بيع وتسويق
38,924	
75,133	

إن عقود الإيجار التي تكون فيها الشركة هي المستأجر لا تحتوي على أي شروط تتعلق بدفعات إيجار متغيرة.

5- مجموعة الاستبعاد
بموجب عقد اتفاق بتاريخ 3 مارس 2020، قامت إدارة الشركة الأم ببيع كامل حصصها في الشركة التابعة "الشركة الوطنية للمنتجات الورقية - ذ.م.م".

تم تصنيف الموجودات والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة كموجودات ومطلوبات خاضعة للاستبعاد (مجموعة استبعاد)، وتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي المجمع. تم إدراج تلك العمليات ضمن أنشطة قطاع دولة الكويت لأغراض معلومات القطاعات للمجموعة (إيضاح 27). إن قيمة البيع أكبر من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المحددة في تاريخ البيع، بالتالي لم يتم احتساب خسائر انخفاض في قيمة تلك الموجودات كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تم إتمام عملية البيع بتاريخ 3 مارس 2020، والذي انتقلت فيه السيطرة على الشركة التابعة إلى المشتري، وتم القيام بعملية البيع من أجل توليد تدفقات نقدية تساعد على توسع أعمال المجموعة الأخرى.

لم ينتج عن عملية البيع أي أثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وسيتم إدراج الربح الناتج عن هذه العملية في الفترات اللاحقة.

إن أهم بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة بأنشطة الشركة التابعة الخاضعة للاستبعاد كما في 31 ديسمبر، المصنفة كمجموعة استبعاد هي كما يلي:

2018	2019	الموجودات
582,514	555,559	ممتلكات وعقارات ومعدات *
278,586	262,650	حقوق انتفاع *
(557,410)	(526,444)	فائض إعادة تقييم متعلق بمجموعة الاستبعاد
303,690	291,765	الشهرة
200,000	200,000	موجودات حق الاستخدام *
-	41,564	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,015,968	977,240	مخزون
457,563	281,057	نقد ونقد معادل
623,240	831,240	إجمالي موجودات مجموعة الاستبعاد
2,600,461	2,622,866	

2018	2019	المطلوبات
746,965	336,598	دائنون تجاريون وآخرون
-	42,551	التزامات عقود الإيجار
78,166	80,769	مطلوبات أخرى
825,131	459,918	إجمالي مطلوبات مجموعة الاستبعاد
1,775,330	2,162,948	صافي الموجودات المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للاستبعاد

* يتضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع استهلاك وإطفاء محمل خلال السنة متعلق بمجموعة الاستبعاد بمبلغ 81,473 دينار كويتي (2018 - 75,957 دينار كويتي).

6- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتمثل الرصيد في أسهم ملكية غير مسعرة مقومة بالدينار الكويتي.

إن الحركة خلال السنة على رصيد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كانت كما يلي:

2018	2019	الرصيد في بداية السنة
2,335,895	2,605,542	(خسائر) أرباح غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
269,647	(7,987)	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 23)
2,605,542	2,597,555	الرصيد في نهاية السنة

7- مخزون

2018	2019	مواد خام
162,037	155,748	مخزون تحت التصنيع
3,408	1,950	مخزون تام التصنيع
47,221	39,373	المجموع (إيضاح 20)
212,666	197,071	
30,016	31,203	قطع غيار
5,767	2,125	أخرى
248,449	230,399	

يتضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع صافي مخصص مخزون بطيء الحركة محمل خلال السنة متعلق بمجموعة الاستبعاد بمبلغ 23,141 دينار كويتي.

8- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

2018	2019	أفراد الإدارة العليا	مستحق من طرف ذي صلة
5,000	5,000	5,000	فرد

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

2018	2019	مزايا أفراد الإدارة العليا
111,267	109,974	مزايا قصيرة الأجل
6,923	6,923	مزايا إنهاء الخدمة
118,190	116,897	

9- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2018	2019	
396,897	352,246	مدينون تجاريون (أ)
(77,597)	(62,874)	ناقصا: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (ب)
319,300	289,372	صافي المدينين التجاريين
322,554	46,079	المستحق من بيع استثمار في شركات زميلة (إيضاح 11)
12,635	44,443	موظفون مدينون
22,640	2,100	تأمينات مستردة
5,603	2,723	دفعات مقدمة للموردين
49,965	20,057	مصاريف مدفوعة مقدما
2,374	1,688	إيرادات مستحقة
20,383	7,248	مدينون آخرون
755,454	413,710	

(أ) مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 60 يوم.

بالنسبة للمدينين التجاريين تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينين التجاريين على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 36 شهر السابقة، أو تقادم العملاء على مدى 1 إلى 3 سنوات قبل 31 ديسمبر 2018 و 1 يناير 2018 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الافتراضات المهمة خلال السنة الحالية. يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينين التجاريين والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة:

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	2019
		أكثر من 180 يوم	91 - 180 يوم	60 - 90 يوم	أقل من 60 يوم	
-	%100	%17.5	%16	%10	%5	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
352,246	15,869	98,821	99,259	138,297	-	إجمالي القيمة الدفترية
62,874	15,869	17,294	15,881	13,830	-	خسائر الائتمان المتوقعة
-	%100	%17.5	%16	%10	%5	2018
396,897	30,340	93,773	91,600	142,625	38,559	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
77,597	30,340	16,410	14,656	14,263	1,928	إجمالي القيمة الدفترية
						خسائر الائتمان المتوقعة

(ب) مخصص خسائر ائتمان متوقعة:

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2018	2019	
77,199	77,597	الرصيد في بداية السنة
369	-	المحمل خلال السنة
-	(14,471)	المستخدم خلال السنة
29	(252)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
77,597	62,874	الرصيد في نهاية السنة

يتضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة متعلق بمجموعة الاستبعاد بمبلغ 6,980 دينار كويتي.

10- نقد ونقد معادل

2018	2019
392,288	273,771
1,000,000	1,000,000
1,392,288	1,273,771

نقد في الصندوق ولدى البنوك
ودائع بنكية قصيرة الأجل

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 2.625% (2018 - 2.625%) سنوياً، تستحق هذه الودائع تعاقدياً بمعدل 90 يوم.

11- استثمار في شركات زميلة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت المجموعة ببيع واستبعاد ملكيتها في شركاتها الزميلة "شركة سببيل ستيلز فكتوري - ذ.م.م." و"شركة روكمت كوربوراشن - ذ.م.م." بنسبة ملكية وقدرها 35% في كل من الشركتين بقيمة بيع بلغت 553,550 دينار كويتي، وذلك بموجب مذكرة تفاهم واتفاقية تحويل حصص موثقة لدى كاتب العدل في محاكم دبي بتاريخ 25 مارس 2018. كما تم احتساب سعر البيع وفقاً للقيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2017 والمسجلة في دفاتر الشركة الأم، على أن يتم استبعاد رصيد الاستثمار في الشركات الزميلة واستبعاد الشهرة وجميع الأرصدة الجارية والمدرجة ضمن المستحق من أطراف ذات صلة مقابل مبلغ البيع السالف ذكره، وقد نتج عن هذه العملية خسارة بلغت 51,410 دينار كويتي.

تم احتساب الخسارة المحققة الناتج عن تلك العملية كما يلي:

دينار كويتي	المبلغ المستحق من عملية البيع*
553,550	ناقصاً: القيمة الدفترية للاستثمار كما في تاريخ زوال التأثير الجوهري من قبل المجموعة
(187,472)	ناقصاً: القيمة الدفترية للشهرة كما في تاريخ زوال التأثير الجوهري من قبل المجموعة
(48,678)	ناقصاً: القيمة الدفترية للأرصدة الجارية كما في تاريخ زوال التأثير الجوهري من قبل المجموعة
(368,810)	الخسارة المحققة من البيع
(51,410)	

* بموجب إقرار مديونية موثق لدى كاتب العدل في محاكم دبي بتاريخ 25 مارس 2018، تعهد الطرف المشتري بتسديد المبلغ المستحق عن عملية البيع بواقع 24 قسط شهري متساوي، محررة بشيكات صادرة من بنك "إتش إس بي سي الشرق الأوسط" (إيضاح 9).

12- رأس المال

يتكون رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 90,000,000 سهم (2018 - 90,000,000 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

13- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم، ونظراً لوجود خسائر متراكمة لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري.

14- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. ونظراً لوجود خسائر متراكمة لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري.

15- التزامات عقود الإيجار

الحد الأدنى لدفعات التأجير	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير	الحد الأدنى لدفعات التأجير	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير
2018	2019	2018	2019
-	7,912	-	12,030
-	75,076	-	90,665
-	82,988	-	102,695
-	-	-	(19,707)
-	82,988	-	82,988

المبالغ الدائنة المتعلقة بالتزامات عقود الإيجار
خلال سنة
من السنة الثانية حتى نهاية عقود الإيجار
مجلد دائن التزامات عقود الإيجار
ي طرح: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفاة
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير

والتي تتمثل في:

2018	2019	
-	75,076	الجزء غير المتداول
-	7,912	الجزء المتداول
-	82,988	إجمالي القيمة الحالية للالتزامات عقود الإيجار

إن متوسط عمر الإيجار هو 10 سنوات، ومتوسط معدل فائدة الاقتراض الفعلي 5% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. تم تثبيت سعر الفائدة عند تاريخ التعاقد، وعليه فإن المجموعة تتعرض لمخاطر القيمة العادلة.

تعتمد جميع الإيجارات على دفعات ثابتة، ولم يتم الدخول في أي ترتيبات لدفعات إيجارات محتملة.

16- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2018	2019	
79,284	102,827	الرصيد في بداية السنة
25,952	31,225	المحمل خلال السنة
(2,412)	(12,435)	المدفوع خلال السنة
3	(237)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
102,827	121,380	الرصيد في نهاية السنة

يتضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع مصروف مخصص مكافأة نهاية الخدمة المحمل خلال السنة المتعلق بمجموعة الاستبعاد بمبلغ 19,290 دينار كويتي، كذلك يتضمن بيان التدفقات النقدية مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة المتعلقة بمجموعة الاستبعاد بمبلغ 16,687 دينار كويتي.

17- قرض لأجل

يمثل هذا البند قرض حسن خاص بالشركة التابعة "الشركة السعودية الكويتية للكرتون - ذ.م.م". تم الحصول عليه من صندوق التنمية الصناعية السعودي استحق السداد بتاريخ 21 أبريل 2019، وقد قامت الشركة التابعة بسداد كامل مبلغ القرض.

18- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2018	2019	
307,829	245,466	دائنون تجاريون (أ)
7,611	8,778	دفعات مقدمة من العملاء
48,238	35,165	مصاريف مستحقة
9,590	11,314	إجازات موظفين مستحقة
749	1,642	المستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية
300	357	المستحق عن الزكاة
967	564	دائنون آخرون
375,284	303,286	

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوما.

(ب) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

19- المبيعات

تصنف مبيعات المجموعة كما يلي:

2018	2019	حسب نوع العميل
2,508,009	2,504,252	جمعيات تعاونية
2,643,482	2,476,457	شركات
5,151,491	4,980,709	
2018	2019	حسب المنطقة الجغرافية
3,666,732	3,676,683	دولة الكويت
1,484,759	1,304,026	المملكة العربية السعودية
5,151,491	4,980,709	

20- تكلفة المبيعات

2018	2019	
267,402	212,666	رصيد المخزون المتعلق بالأنشطة المستمرة في أول السنة (إيضاح 7)
316,614	439,344	رصيد المخزون المتعلق بمجموعة الاستبعاد في أول السنة
4,048,545	3,514,544	المشتريات خلال السنة
4,632,561	4,166,554	المخزون المتاح للبيع
(212,666)	(197,071)	رصيد المخزون المتعلق بالأنشطة المستمرة في نهاية السنة (إيضاح 7)
(439,344)	(304,198)	رصيد المخزون المتعلق بمجموعة الاستبعاد في نهاية السنة
349,017	329,119	مصاريف صناعية مباشرة (أ)
4,329,568	3,994,404	تكلفة المبيعات

أ- يتمثل بند مصاريف صناعية مباشرة فيما يلي:

2018	2019	
185,395	176,094	تكاليف موظفين
6,402	3,345	إيجارات
83,100	64,144	استهلاك وإطفاء (إيضاحات 3 ، 4)
74,120	85,536	أخرى
349,017	329,119	

21- مصاريف عمومية وإدارية

2018	2019	
470,960	383,867	تكاليف الموظفين
51,634	32,864	إيجارات
28,942	25,460	أتعاب مهنية
42,946	52,317	رسوم واشتراكات
90,450	68,690	أخرى
684,932	563,198	

22- مصاريف بيع وتسويق

2018	2019	
170,289	171,293	تكاليف الموظفين
48,194	60,230	عمولات
37,842	38,924	إيجارات
46,863	49,816	سفر وتنقلات
33,293	37,875	أخرى
336,481	358,138	

23- صافي أرباح الاستثمارات

2018	2019	
269,647	(7,987)	(خسائر) أرباح غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
62,595	45,298	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 6)
332,242	37,311	إيرادات توزيعات أرباح

24- ربحية السهم الأساسية

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لاحتساب ربحية السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2018	2019	
26,268	18,294	ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم
أسهم	أسهم	
90,000,000	90,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
0.29	0.20	ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

25- الجمعية العامة

اقترح مجلس إدارة الشركة الأم في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 مارس 2020 عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2019 على إصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وعلى عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

26- الالتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة

• الالتزامات المحتملة:

يوجد على المجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع التزامات محتملة كما يلي:

2018	2019	
366,319	9,827	اعتمادات مستنديه
2,648	339	خطابات ضمان
368,967	10,166	

• الأحداث اللاحقة:

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، نتيجة للأحداث الجوهرية المترتبة على ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد، فإن تلك الأحداث قد أثرت على المناخ الاقتصادي العالمي والذي بالتبعية يمكن أن يعرض المجموعة لأخطار مختلفة متضمنة انخفاض الإيرادات، انخفاض نمو الأعمال، تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، ارتفاع خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في قيمة الموجودات نظراً لوجود توقع بتباطؤ القطاعات التشغيلية.

هذه الأحداث لم يكن لها تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، ولكنها قد تؤثر على البيانات المالية المجمعة في الفترات المالية المستقبلية. وفي الوقت الحالي من الصعب تحديد مقدار هذا التأثير لعدم وضوح المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ستمضي قبل السيطرة على هذا الوباء.

27- معلومات القطاعات

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها طبقاً للقطاعات الجغرافية التالية حسب الموقع الجغرافي للعملاء وموجودات كل قطاع على حدة:

- دولة الكويت.
- دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموع		دول مجلس التعاون الخليجي		دولة الكويت		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
5,232,694	5,100,956	1,341,648	1,334,988	3,891,046	3,765,968	الإيرادات
(5,204,145)	(5,079,325)	(1,677,728)	(1,477,939)	(3,526,417)	(3,601,386)	المصروفات
28,549	21,631	(336,080)	(142,951)	364,629	164,582	الربح (الخسارة)
9,600,449	9,109,348	2,091,536	2,036,877	7,508,913	7,072,471	مجموع الموجودات
1,480,694	967,572	538,949	401,177	941,745	566,395	مجموع المطلوبات
8,119,755	8,141,776	1,552,587	1,635,700	6,567,168	6,506,076	صافي الموجودات

28- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الدائنين والتزامات عقود الإيجار، ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد والتكلفة لموجوداتها ومطلوباتها المالية. إن أسعار العائد والتكلفة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض:

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع (دينار كويتي)	الأرصدة كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
5,000 ±	1,000,000	%0.5 ±	2019 ودائع بنكية قصير الأجل
415 ±	82,988	%0.5 ±	التزامات عقود الإيجار

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	الأرصدة كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	2018 ودائع بنكية قصيرة الأجل
± 5,000	1,000,000	± 0.5%	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسببا خسارة مالية للطرف الآخر .
إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك، والمدينين والمستحق من طرف ذي صلة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم ترداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبني.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، المدينون والمستحق من طرف ذي صلة.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشترقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع (دينار كويتي)	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	2019 ريال سعودي
± 5%	± 17,556	± 6,492	
± 5%	± 16,148	± 11,406	2018 ريال سعودي

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

2019	حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهور	1 إلى 10 سنوات	المجموع
التزامات عقود الإيجار	-	-	7,912	75,076	82,988
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	43,943	245,466	13,877	-	303,286
المجموع	43,943	245,466	21,789	75,076	386,274

2018	حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	المجموع
قرض لأجل	44,363	102,035	31,054	177,452
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	55,849	307,829	11,606	375,284
المجموع	100,212	409,864	42,660	552,736

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر.

29- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن موجودات المجموعة المتمثلة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر، تم تصنيفها ضمن مستوى القياس الثالث.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

30- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستثمار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة المساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار حصص جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

المصدر

الشركة الوطنية للاستهلاكية القابضة ش.م.ك.ع.
الشرق شارع خالد بن الوليد برج المدينة الدور 9
صندوق بريد 3767، الصفاة 13038
دولة الكويت

مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب

شركة الاستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع.)
شرق، مجمع الخليجية، شارع المتنبي
ص.ب. 25667 الصفاة 13117
دولة الكويت

المستشار القانوني للشركة المصدرة

AL-HOSSAM LEGAL

الطريقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة

برج كيبكو – الطابق 42
ص.ب. 1364 الصفاة 13014
دولة الكويت